

السُّورَةُ الْمَكِّيَّةُ

وَمَطَامِعُ السِّيَاسَةِ الْبَرِيطَانِيَّةِ

بقلم

داود بركات

١٩٢٤ - ١٣٤٢

المطبعة السلفية - بمصر

شارع خيت رقم ٤٠

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

مقدمة

هذه كلمات طلب اليّ كثير من اصحابي الذين يشتغلون في المسألة
المصريّة نشرها ، فأجبت طلبهم

وليس القصد منها الاستفاضة في التاريخ والوقائع ، بل بيان
مساعي السياسة في السودان المصري بالاستناد الى الوقائع التاريخية ،
وبيان حق مصر في السودان ، وأن السودان جزء من مصر لا يجرأ ،
وأن مصر لا تستطيع ان تعيش سياسياً ومادياً دون السودان

داود برطات

٢٥ مارس ١٩٢٤

السودان المصري

والسياسة الانجليزية

في سنة ١٨٨١ قامت الدعوة المهدية في السودان والثورة العرابية في مصر في وقت واحد ، كأنهما كانتا على موعد . وكانت للسياسة الانكليزية في كليهما يد ظاهرة ، لأن الانكليز كانوا المصير والمرصاد يغنمون الفرص ان لم تقل يخلقونها ، خطة قديمة وضموها منذ نزل نابوليون في مصر وهدد الهند سنة ١٧٩٧ فنذ ذاك اليوم خلقت عند الانكليز كلمة « طريق مواصلات الامبراطورية » فحاولوا - بعد اخراج نابوليون ، وانكار معاهدة أميان (١٨٠٢) بينهم وبين فرنسا على أن تظل حالة مصر بلا تغيير - الاستيلاء على مصر (١٨٠٧) فصددهم محمد علي يساعده الفرنسيون على أن يكون الأمر بيده في مصر عند ما ظهر لهم مقصد الانكليز وهم عاجزون عن مقاومتهم . وظل الفرنسيون بعد طرد الانكليز يؤيدون محمد علي وينظمون ملكه ، حتى انتصر على تركيا ، ومد الملك المصري الى جبال طورس ، وألف امبراطورية ضخمة من مصر وسوريا والسودان . ولكن الانكليز كانوا له بالمرصاد ، فألبوا الدول على مصر واعتبروا « الغالب مغلوبا » وأبقوا مصر ولاية تركية . ثم اتخذوا عباس الاول آله صماء في أيديهم فجعل طريق الهند في قلب مصر ، وضمن لهم نقل البريد من الاسكندرية الى السويس وأنشأ لذلك طريقاً معبداً ، وأقفل المدارس وتنازل عن كثير من الامتيازات ، ولوطال ملكه لأرجع مصر بارشادهم ولاية تركية

ولما تولى سعيد باشا ونال دي لسبس منه امتياز حفر قناة السويس قاومه الانكليز الى أن عاجزوا عن المقاومة فجعلوا نصب عيونهم امتلاك القناة . وكان شعار سعيد « مصر للمصريين » فقوى الوطني وعززه بتولى شؤون البلد ، فلم تجد السياسة الانكليزية طريقاً اليه

وخلفه اسماعيل ، فعقد العزيمة على أن يتم عمل جده محمد علي وأبيه ابراهيم ، لا بقوة الجند - وقوة الجند محرمة عليه باتفاق لندرة (١٨٤١) - بل بقوة المال ، فنال من تركيا سبعة فرمات بتوسيع سلطته حتى الاستقلال فمد الفتح في السودان حتى الدرجة الثانية بعد خط الاستواء وأدخل الاوغندا تحت حماية مصر بماهدة مع ملكها متيزا ^(١) (١٨٧٤) وعين لينان دي بلفون مندوباً سامياً هناك . وهكذا صارت البحيرات وجميع منابع النيل مصرية ، وولاه السلطان اقليم سواكن سنة ١٨٦٥ ، ثم صار ذلك الاقليم قطعة من الأراضي المصرية بفرمان ١٧ مايو ١٨٦٦ . ومن أول يوليو ١٨٧٥ أعطي بفرمان آخر اقليم زيلع . ثم وجه اسماعيل حملة مصرية استولت على سواحل البحر الأحمر من بربرة حتى الأقيانوس الهندي ولكن الانكليز كانت ساهرة يقظة يمهدون السبيل لتحقيق مطامعهم ، فحملوا اسماعيل على أن يستخدم رجالهم في حكومة السودان - بعد ما ابتاعوا منه أسهم القناة طريق المواصلات الامبراطورية وأوحوا الى أوائلك الرجال بمقاصدهم حتى اذا وقعت الأزمة المالية كتب مندوبهم في اللجنة الدولية السير ريفرس ويلسون « انه لا ينقذ مصر ولا يصلح لحكها سوى الانكليز يتولون أمرها » وكتب الكولونل ستيوارت عن السودان « ان المصريين الذين لا يصلحون لحكم الدلتا كيف يصلحون لحكم السودان ؟ » هذا القول قاله الكولونل ستيوارت بعدما نشر السير صموئيل باكر سنة ١٨٦١ تقريراً عن السودان قال فيه « يستطيع السائح الأوربي أن يتجول وحده في جميع انحاء السودان كما يتجول الانكليزي في حديقة هايد بارك عند غروب الشمس ، فالشعب لين الطباع سهل الانقياد ليس أسهل من حكمه » فبمدخل اسماعيل قامت الثورة العرابية والدعوة المهديّة بوقت واحد تنشطهما السياسة بكل الطرق والاساليب الى

(١) هذه الماهدة سلمت لضابط انكليزي في خدمة مصر ، فزقها وادعى أنه كان ثلماً من الحجر ، ولكن رد شريف باشا رئيس الوزارة المصرية ظل محفوظاً فدل على نصوصها وشروطها

أن تسنى للانكليز احتلال مصر سنة ١٨٨٢، فوضعوا نصب عيونهم تفكيك الامبراطورية المصرية وامتلاك السودان وجعلوا حجتهم في البقاء بمصر « الاضطرابات السياسية والمالية بمصر وخطر المهديّة بالسودان » أما المهديّة فقد وصفها غوردون بقوله : انها « حركة اليأس » بعد ما شدد الانكليز في ابطال النخاسة والرق تشديداً دفع الناس الى اليأس وبعد ما ملأوا السودان بالحكام الأجنبي واقصاء المصريين والسودانيين وبعد احتلالهم مصر وتسلطهم عليها ومنعهم حكومتها من اخذ الثورة الى أن اكرهوها على الجلاء اكرهاً وكانت حجة السير بارنغ (اللورد كرومر) أن ميزانية مصر تتحمل في كل عام ٢٦٠ الف جنيه هو عجز ميزانية السودان ، فهني اضعف من ان تقوم بهذا الحمل . ولكن هذا الادعاء كان وسيلة لقطع السودان عن مصر لأن حماية الحدود بعد ذلك كانت تتطلب أضعاف هذه النفقة وحملوا خزانه مصر ٤٠٠ الف جنيه في العام نفقة جيش الاحتلال . ولما ارسلوا غوردون لاخلع السودان فحصره الثوار انفقوا هم من مالهم ومال مصر على حملة ولسلي لانقاذه ١١ مليون جنيه ، ودفعت خزانه مصر من ديون غردون ابان حصاره ٩٩٦٠٦٠ جنياً منها ٦٥٧٢٥٨ جنياً للأجانب ، ناهيك بجيش مصر الذي ذاب في السودان بعد تركه ، ومتاجر المصريين وأموالهم وأملأهم ، والقلاع والحصون والمراكب الحربية والتجارية ، ثم بعد ذلك نفقات استعادة السودان وقد أربت على سبعة ملايين جنيه . كل هذا المال دفع في ١٦ سنة اقتصاداً لمئتي الف جنيه تدفع في سنة أو سنتين ، ولكنهم لم يريدوا الاقتصاد وإنما أرادوا فصل السودان ثم استعادته لا أنفسهم لا لمصر

السودان المصري

وماذا كان وماذا صار ؟

وصف ستيوارت (١) باشا السودان المصري عام ١٨٨٣ في تقرير قدمه
لحكومة انكلترا - حكومته - قال فيه :

« ان البلاد التي يسمونها الآن المصريين ويطلقون عليها اسم « السودان »
لهي بلاد كبيرة جداً مترامية الاطراف وطولها من الشمال الى الجنوب - أي
من اسوان الى خط الاستواء (٢) - نحو ٢٤ درجة أو ١٦٥٠ ميلاً وعرضها
من مصوع الى غربي دارفور نحو ٢٢ درجة أو ١٢٠٠ ميل الى ١٤٠٠ ميل
واذا أبتدأنا من نقطة برانيس على ساحل البحر الاحمر شرقاً على خط موازاة
الدرجة ٢٤ الى نقطة غير معينة في صحراء ليبيا نفترضها الدرجة السابعة
والمشرقي شرقي غرنويتش ، ومن هناك يتجه خط الحدود جنوباً الى الغرب
حتى نقطة الاتصال في شمالي اقليم دارفور الى الغرب ، ثم يتجه باستقامة على
وجه التقريب نحو الجنوب الى الدرجة ١١ أو ١٢ ، ومن مبوبوتو يتجه من
الجنوب الشرقي الى بحيرة ألبرت نيازا ويماس فيكتوريا نيازا ويصعد من
هناك شمالاً الى الشرق فيشمل اقليم هرر ، ثم يصل الى المحيط الهندي عند
رأس غردفوي ، ويصير على ساحل البحر الاحمر حتى يرجع الى برانيس
وقد طبعت وزارة خارجية انكلترا هذا التقرير وألحقت به الخريطة التي

(١) ستيوارت هو وكيل غوردون باشا حاكم السودان العام . ارسله غوردون في شهر
سبتمبر ١٨٨٤ من الخرطوم الى مصر لطلب نجدة لانقاذ فركب الوابور عباس ومعه قنصل
انكلترا المستر بور وقنصل فرنسا الموسيو هربن وحسن افندي حسني من موظفي التلغراف
الانكليزي و ١٩ تاجراً يونانياً و ٥ عساكر طوبجية ومدفع . وجر الوابور عباس اربعة
مراكب صغيرة ركبها جماعة من التجار اليهود والسوريين واليونان . فاصطدم الوابور بصخر
في شلالات ودقو فرسا بجزيرة قبالة قرية هبة بجاء شيخ السلامة وأرهمهم انه يريد اضافتهم
واعداد الجمل لركوبهم فقصدوا منزله حيث ذبحوا جميعاً

(٢) كانت حدود السودان في الدرجة الثانية وراء خط الاستواء

وضعها مسداليا في الخرطوم وفيها مديرية خط الاستواء وشمالى الاوغندا ومديرية اللادو والمكلا وبحر الغزال وهي الاراضى المصرية التي أجزتها الحكومة الانكليزية باتفاق ١٤ مايو ١٨٩٤ لولاية الكونغو البلجيكية

اما حدود السودان المصري الآن فهي : من جهة الشمال الخط ٢٢ من خطوط العرض الشمالى الى شمالى حلقا ، ومن الجنوب حدود بلاد اوغندا التابعة لانكيترا على خط ٥ من العرض الشمالى ، ومن الشرق البحر الاحمر وبلاد الاريترة والحبشة ، ومن الغرب والجنوب الغربى الصحراء الكبرى وبلاد واداي والجبال المتوسطة بين نهر الكونغو وبحر الغزال . فالطول الآن من الشمال الى الجنوب نحو ١٢٠٠ ميل ومن الشرق الى الغرب نحو ١٠٠٠ ميل لأن مديرية خط الاستواء التي ظل أمين باشا مديراً مصرياً فيها ومعه ألفا جندي مصري والعمال والكتاب ، اقتطعت من السودان وألحقت بالاوغندا التي كانت تحت حماية مصر وبعد استعادة السودان جعلوا منجالاتا آخر حدود السودان المصري ، وما بقي من الاراضى السودانية المصرية جنوباً ألحق بأوغندا وأعطيت اللادو وما حولها لملك بلجيكا على ان تعود للانكليز بعد وفاته . وبذلك اقتطعوا من السودان المصري ٤٥٠ ميلاً بالطول و ٤٠٠ ميل بالعرض ، وأخرجوا منه البحيرات التي ينبع منها النيل وجعلوها ملكاً لهم ليملكوا بها السودان ومصر معاً . ولم يكفهم ذلك فان البحر الاحمر وسواحله لازمة لطرق مواصلات الامبراطورية فأخرجوا المصريين من تلك السواحل بعد ان صار زمام مصر بأيديهم وهكذا هدموا « الامبراطورية المصرية » بالسودان وأخذوا انقاضها واقتسموا مع ايطاليا وبلجيكا الفنيمة

كانت مساحة السودان المصري في سنة ١٨٨٣ تعادل مساحة فرنسا واسبانيا وألمانيا معاً ، فلم يبق منها الآن سوى الثلث ، وهذا الثلث يدعي الانكليز أنهم أصحابه دون مصر وكانت تجارة مصر مع السودان تجارة كبيرة

جداً ، فالصادر من مصر بطريق أسوان وحدها كان مليوني جنيهه والصادر من سواكن وقتنا وأسيوط يعادل هذا المبلغ . أما واردات السودان الى مصر وبطريق مصر فقد كانت نحواً من ١١ مليون جنيهه ، أما الآن فإنه لم يبق لمصر من هذا الوارد التجاري والصادر الا الجزء اليسير الذي لا يكاد يستحق الذكر ، ولولا ورود المواشي السودانية في العهد الأخير لوصلت الصلات والعلاقات التجارية بين مصر وسودانها الى حيز العدم رغم زيادة العمران وعدد الاهالي فبلغ المليون والنصف المحصورة به تجارة مصر والسودان الآن يدلنا على أن مصر لا تخسر باضاعة السودان مصدر حياتها بل تجارتها وتنتاج صناعاتها . لذلك لم تحتج الحكومة المصرية برئاسة شريف باشا وحدها سنة ١٨٨٤ على مسعى الانكليز لاخلاء السودان بل احتج أيضاً على هذا المسعى التجار الوطنيون والاجانب بمذكرة رفعوها الى الخديوى توفيق باشا ووزيره نوبار باشا ومعتمدي الدول قالوا فيها :

« ان واردات السودان مليوناً جنيهه (بطريق اسوان) وصادراته ١١ مليوناً ونصف مليون جنيهه ، وان الاملاك والعقارات تقدر بالملايين الكثيرة وان عدد التجار المسيحيين ١٥ الفاً وعدد التجار المصريين ٤٠ الفاً وعدد المحلات التجارية المصرية ثلاثة آلاف وعدد المحلات التجارية الأوربية نحو ألف والمخزون من البضائع يقدر بنصف مليون جنيهه »

ولكن ذلك كله لم يحل دون عزم انكلترا على اخلاء السودان ، بل ان ذلك هو الذي دعاها الى اخلائه لتضع يدها عليه ، وما كاد يصدر أمر الاخلاء حتى أنزل الاميرال هويت قوة انكليزية بسواكن (٢٤ فبراير ١٨٨٤) وكانوا قبل ذلك أي في سنة ٨٣ قد خططوا السكة الحديدية من سواكن الى بربر ليحولوا طريق التجارة عن مصر الى سواكن فيربحوا خيرات السودان وتجددوا كبرهم مرتزقاً من النقل دون مزاحم . وبعد احتلال سواكن ارسلوا الملاجور هنتر لاحتلال زيلع وبربرة وما وراءهما ، فكانت الجنود المصرية تلف

علمها وفي الوقت ذاته كانت الجنود الانكليزية ترفع علم دولتها فوق التلاع المصرية . وفي ٣ يونيو ١٨٨٤ عقد هنتر اتفاقاً مع النجاشي يوحنا بشأن اقليم هرر دون استشارة الحكومة المصرية ودون رأيها وألف هناك حكومة محلية برئاسة عبد الله محمد عبد الشكور . اما مسوع التي سلمتها تركيا للحكومة الخديوية في سنة ١٨٦٦ مقابل ١٦ الف حنيه تدفعها في كل سنة ؛ فقد كانت محافظة تمتد من رأس قصار في البحر الاحمر حيث منتهى محافظة سواكن الى حلة رهيطة عند بوغاز باب المنذب وتمتد بالبر الى سيدرات بالقرب من كسله ويطلق الطليان عليها الآن اسم الاريتره . فالبحر الاحمر كان بحراً مصرياً صرفاً مع خليج العقبة وقلعة الوجه التي بناها المصريون واقاموا فيها حتى ٨٩ وفي ٦ فبراير ١٨٨٥ أخرجت الحامية المصرية من زيلع واعيدت الى مصر ومنحت زيلع وبربر للانكليز

وأغرب من ذلك ان هذه البلاد التي أخذت من مصر لا تزال مصر تدفع اتاوتها لتركيا وقد قرر مؤتمر لوزان ان تظل مصر تدفع هذه الاتاوة الى سنة ١٨٥٥

اما القوة المصرية التي كانت في بلاد السودان حين قيام ثورة المهدي فهي حسب الاحصاء الرسمي ١٩٥٠ في دنقله و ٢١٧٠ في بربر و ٧٤٨٠ في الخرطوم و ٢٣٥٠ في سنار و ١٦١٠ في القلابات و ٨٠٠ في الجيرة و ٢٠٠ في القضارف و ٣٩٤٠ في كسله و ٩٢٠ في أمبديب و ١٩٠٠ في سنهيت و ٣٤٧٠ في هرر و ٥٨٣٠ في كردوفان و ٤٨٦٣ في دارفور و ٨٨٦ في بحر الغزال و ٢٦٣١ في خط الاستواء . فجملة عدد الجيش المصري في السودان ٤٠٤٩٠ وفي خدمتها ١٢ وابوراً حربياً وعدد المتطوعة مع الجيش نحو ٢٠ ألفاً وعدد الموظفين نحو ٣٠ ألفاً

كيف دفع السودان

لثورة

دس الانكليز رجالهم في خدمة الحكومة المصرية في السودان ووظن اسماعيل باشا - الذي كان يجيب طلبهم باستخدام رجالهم وبعاطئهم السلطة التي لاحدها - أنه يرضيهم ويحول مطامع انكلترا عن بلاده فظن خطأ وتولى الموظفون الانكليز المناصب بطلب حكومتهم وارشادها ليتمكنوا من هدم الامبراطورية المصرية الواقعة على طريق الهند وتحويلها الى مستعمرات انكليزية فصموئيل بكر في خط الاستواء وغوردون في بحر الغزال وكلاهما وال مصري اعطيا السلطة التي لاحدها فاستخدموا قانون منع الرق لاغضاب السودانيين الذين كانوا يستخدمون العبيد في أعمالهم وينصرفون هم الى التجارة والأعمال الكبيرة ، فكانا يتكلمان بالناس تنكيلاً شديداً ويماقبان بالقتل والسجن ومصادرة الأملاك بحجة تنفيذ المعاهدة المبرمة بين اسماعيل باشا وانكلترا سنة ١٨٧٧ لمنع الرقيق ، مع أن الانكليز في أملاكهم الافريقية كانوا يتساهلون كل التساهل ، فعند عمل الانكليز فوق ما تقدم تعرضاً للدين . ثم انهم ميزوا قبيلة على أخرى فأعفوا قبائل الشايقية من الضرائب فأغضبوا القبائل الأخرى كما فضلوا أصحاب الطريقة الميرغنية على أصحاب الطرق الأخرى فأوجدوا التحاسد بين أصحاب الطرق

وبلي ذلك اهل شأن محمد احمد المهدي عند ظهوره ، وظهور هؤلاء الذين يدعون المهدي في السودان كثير جداً وقد ظهر من يوم استعادة السودان الى اليوم ١٥ مهدياً لو أهملوا لاستفحل أمرهم . وضاعف في الأمر الثورة العرابية التي كان ينشطها ويشجعها وكيلهم السياسي بمصر السير مالت وغيره من خدمة سياستهم فتحوط انظار حكومة مصر عن السودان الى أن احتل الانكليز مصر

محمد أحمد والثورة

أما محمد أحمد المهدي فهو ابن نجار تعلم العلوم الدينية بالخرطوم واتبع الطريقة السمانية وسكن مع اخوته النجارين في جزيرة أبا حيت كثير تلامذته وأتباعه . وفي سنة ٨١ جهر بدعوى المهديّة ، وحث أصحابه على القيام معه لنصرة الدين والجهاد في سبيل الله كما يفعل ذلك الكثيرون ولما وصل خبره الى رؤوف باشا حاكم دار السودان أرسل اليه يسأله عن منشوراته وادعائه فأجابته أنه المهدي المنتظر . فأوفد اليه محمد بك أبا السعود أحد معاونيه فدخل عليه في غاره وسأله عن دعواه . فأجابته : أنا المهدي أنا ولي الأمر . فعاد أبو السعود الى رؤوف باشا وقص عليه حكاية محمد أحمد ، فأرسل معه بلوكين للقبض عليه وكان محمد أحمد قد جمع أتباعه فلما نزل الجنود الى البرفتك بهم رجاله لأن الجنود لم يكونوا على حذر وخاف المهدي العاقبه ففر مع من معه الى جبل قدير وارتأى محمد سعيد باشا مدير كردوفان مطاردة محمد أحمد ، ولكن رؤوف باشا منعه وأرسله الى جزيرة أبا ليحقق عن قتل الجند . ولما استقر محمد أحمد بجبل قدير استأذن مدير فاشوده راشد بك بأن يزحف عليه فمنعه رؤوف باشا ، ولكنه ذهب باربعائة جندي ، وقبل وصوله الى مقر المهدي جمع هذا ثمانية آلاف هجم بهم على راشد بك فقتله واسر جماعته وفتك بالباقيين . فعزلت الحكومة رؤوف باشا وولت عبد القادر باشا . وقبل وصول عبد القادر باشا جهز جيكار وكيل الحاكم قوة بقيادة يوسف باشا السلامي قابلها محمد أحمد بجيش عدده ١٥ الفاً فانتصر على يوسف باشا وقتله (٢٩ مايو ١٨٨٢) ولما ذاع خبر انتصاره هابه الناس واخذوا بالهجرة اليه وامتدت الثورة الى سنار ومديرها حسين باشا شكري ثم من هناك الى جهة النيل الازرق

وفي ١١ مايو ١٨٨٢ وصل عبد القادر باشا الى الخرطوم فأخذ بتحصينها

وتجنيد المساكر وأتى بست أورط من السودان الشرقي وأخذ فتنة سنار وعزل الموظفين الذين خانوا . ثم سار هو ذاته بجيش نكل بزعماء الثورة في سنار واحداً فواحداً . وكاد يخذ الثورة في جميع الأنحاء عند ما تلقى الأمر من القاهرة بعزله ، كأنما الانكليز ما كانوا يريدون اخماد الثورة بل زيادة اتقادها فعينوا علاء الدين باشا خلفاً له زاعمين ان عبد القادر باشا يريد الاستقلال بالسودان . ومن المعلوم ان الانكليز عند ما دخلوا القاهرة كان أول عمل عملوه انهم حلوا الجيش في ٢٠ ديسمبر ١٨٨٢ ثم جمعوا ستة آلاف رجل وعينوا السرافلن وود سردارا وعينوا الضباط الانكليز قواداً وارسلوا الى السودان عشرة آلاف من فلول جيش عرابي بقيادة هكس باشا

وصل علاء الدين باشا الى الخرطوم في ٢٠ فبراير ١٨٨٣ وسلطته محصورة بالادارة الملكية وولوا سليمان باشا نيازي العسكرية وهكس باشا رئيساً لاركان الحرب

ولما وصل عبد القادر باشا الى مصر ألح على الحكومة بأن تدع الجيش يحافظ على النيل الأبيض حتى لا تمتد الثورة الى سنار وان تدع محمد أحمد وشأنه في كردوفان فهو يسقط من تلقاء نفسه فلم يسمعوا نصيحته وجهاز هكس باشا حملة كبيرة على كردوفان مؤلفة من ٧٠٠٠ من المشاة و٥٠٠ من الفرسان النظاميين و٥٠٠ من الفرسان المتطوعين وألفين من الاتباع و٥٠٠ رجل و٣٠٠ بغل و١٠ آلاف حمار وخمسة آلاف جواد و١٠ مدافع جبلية و٤ كروب و٦ نوردنقلت . سار هذا الجيش وضل الطريق . وفي ٤ نوفمبر أخذ الدراويش يطوقون معسكر هيكس الذي دخل وادياً كثير الغابات والاشواك طلباً للماء لان العطش برح بالجنود فحمل عليهم رجال محمد أحمد من كل جانب فقتلوا الجيش ولم يسلم منه سوى ضابطين و٣٠٠ جندي أخذوا اسرى . وحينئذ أرسل الكولونل سيتوارت تقريراً الى حكومته بأن الوقت قد حان لاخلاء السودان ، وألحوا على الخديوي توفيق باشا في ذلك فلم يوافقهم على

هذا الطلب ، وكانت حجة السيرافلن بارنغ ان في ميزانية السودان عجزاً قدره ٢٦٠ ألف جنيه ، والخزانة المصرية لا تستطيع تحمل مثل هذا المبلغ في كل عام ، والحكومة الانكليزية لا ترضى بأن تقدم جندياً واحداً لتأييد سلطة مصر على السودان . وألحت على وزارة شريف باشا باخلاء السودان ، فأبى شريف باشا قبول طلبهم وقال كلمته المشهورة « اذا نحن تركنا السودان فهو لا يتركنا » . ولكنهم اكرهوه على الاستعفاء عملاً بالقاعدة التي سنها اللورد غرنفل وهي « اما ان يخضع الموظف المصري ، أو يستقيل » . ولما استعفت وزارة شريف باشا خلفتها وزارة نوبار باشا التي قررت في الحال اخلاء السودان (٨ يناير ١٨٨٤)

اما وزارة شريف باشا فانها قالت في كتاب استعفائها

« تطلب حكومة جلالة ملكة انكلترا ان نترك السودان ، فليس من حقنا ان نسلم بتركه ، لأن هذه البلاد التي هي ملك الباب العالي قد سامت لنا لنحافظ عليها

وتقول حكومة جلالة الملكة انه يجب على مصر اتباع مشورتها دون مناقشة ، وفي ذلك مخالفة للأمر العالي الصادر في ٢٣ اغسطس ١٨٧٩ وفيه ان سمو الخديوي يحكم مع وزرائه وبواسطتهم
فنحن نستعفي لانا نمنع من الحكم حسب احكام الدستور »

التعليمات لغوردون^(١)

وكانت حكومة انكلترا الى غوردون اخلاء السودان دون استشارة الحكومة المصرية . ونشرت بلاغاً قالت فيه « ان حكومة جلاله الملكة سألت غوردون: هل هو مستعد لأن يذهب الى الخرطوم ليقوم في السودان حكومة وطنية سودانية ، ويبدل جهده لاعانة الحاميات المصرية الموجودة هناك ؟ فسأل الجنرال : هل تناط به هذه المهمة باسم جلاله الملكة ، أم باسم الخديوي ؟ وبما انه ضابط عظيم من جيش جلاله الملكة فهو ينفذ الأوامر التي يكون له شرف تلقيها من جلالته ، فهو لا يرضى بحال من الاحوال ان يذهب الى السودان كممثل للخديوي . فالوزراء أجابوه بأنه سيكون بالسودان مندوب الحكومة البريطانية وليس له أقل شأن مع الخديوي . ولكي يكون ذلك أكثر وضوحاً فهو يسافر الى الخرطوم بطريق السويس الى سواكن ويقابله في السويس السير بارنغ ويتفق معه على الجلاء وتسكين السودان »

ذلك هو البلاغ الرسمي . اما التعليمات السرية التي تلقاها فانها تضمنت ان هذا العمل هو البدء بتنفيذ برنامج اللورد دوفرين . وهذا البرنامج هو : (١) اخلاء مصر للسودان (٢) جلاء الجنود والموظفين المصريين (٣) استعادة السودان لمصلحة انكلترا وحدها

ولما وصل غوردون الى بورسعيد تحول عن عزمه وحضر الى القاهرة وأخذ أمراً من الخديوي باخلاء السودان كان هم غوردون قبل وصوله الى الخرطوم ان يعلن مقاصده فأرسل من

(١) كان غوردون ضابطاً في الجيش الانكليزي ، شهد حرب القريم ، ثم سافر الى الصين ودخل في جيشها . وفي سنة ٦٥ عاد الى انكلترا . وفي سنة ١٨٧٤ طلب ولي عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل باشا ان يعينه مديراً لمخط الاستواء خلفاً لصوثيل باكر فأجاب طلبه . وفي سنة ٧٦ استغفى وعاد الى انكلترا تاركاً الكولونل بروت الذي لم يلبث ان لحق به وصارت الولاية بعدما لامين باشا . ولما عزموا على اخلاء السودان عينوا غوردون لهذه المهمة

أسيوط الى حسين باشا خليفة مدير بربر تلغرافاً يأمره فيه بأن يبلغ عمه البلاد وأعيانها انه سمي والياً على السودان وانه عند وصوله سيعزل جميع الموظفين الترك والمصريين ويولى حكماً من أهل البلاد ليعيد الحكم الى ما كان عليه قبل الفتح ، وأنه أعفى أهل السودان من ضرائب ١٨٨٣ وأباح تجارة الرقيق »

ولما وصل الى كورسكو أرسل كتاباً الى المهدي بأنه عينه سلطاناً على كردوفان ودارفور . وعند ما وصل الى بربر خطب بالاهاني بأنه جاء ليخرج الجنود المصرية من السودان ويعيد الحكم الى السودانيين أنفسهم ، ثم عين مجلس شورى لحكم تلك الجهة من السودانيين وفتح الطريق الى محمد أحمد وكان متفلاً فأخذ الناس يهرعون اليه بعد منشور غوردون ويزيدون قوته اما خوفاً منه واما حباً به

ولما وصل الى الخرطوم فعل الفعل ذاته ثم زاد على ذلك أنه جمع دفاتر المالية وأحرقها امام الجمهور ليزيد في ثقة السودانيين وفي اضماف قلوب المصريين

ثم أخرج المساكر المصرية من الخرطوم وألف مجلساً من السودانيين لحكم البلاد وبعد ذلك أرسل ستيوارت باشا وكيله ليرى كيف كان وقع عمله في البلاد فوجد ان الثورة عامة وليس لها رأس وان المهدي لا يريد مخاطبة الانكليز والاتفاق معهم كما كان يأمل حين نادى به سلطاناً على دارفور وكردوفان فأخذ يبحث عن رجل قوي يوليه الحكم ويتفق معه فطلب الزبير باشا من مصر ووعدته بمنحه رتبة الفريق والنيشان العثماني وراتباً سنوياً قدره ٦٠٠٠ جنية وأن تعطيه الحكومة المصرية كل سنة مليونين ونصف جنية لمدة سنتين وان تترك له سلاحها وذخائرها وان يكون له جرك سواكن فلم يقبل الزبير ولم يسلم الانكليز مخافة ان يكون كالمهدي أو ينضم اليه ، فقرروا ترك الفوضى تأكل السودان الى أن يستعيدوه . ولكن مركز

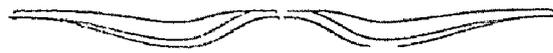
غوردون تخرج ، ولم يستطع الخروج من السودان فذهب ضحية السياسة مع من ذهبوا مع الامبراطورية المصرية السودانية التي هدموها ولما عثروا على مذكرات غوردون واطادوها الى أهله نزعوا منها التعليقات التي تفضح السياسة فطبعت تلك المذكرات وفيها خمس صحائف بيضاء حاولت الحكومة الانكليزية بعد حصار الخرطوم انقاذ غوردون فألقت حملة بقيادة اللورد ولسلي ، وقالت في الاوامر الصادرة اليه « ان الغرض انقاذ غوردون وستيوارت ، فتم ذلك لايجوز القيام باعمال أخرى » فاستخدم ولسلي الجيش المصري و ٩ آلاف من الجيش الانكليزي و ٩٠٠ زورق نيلي وقامت الحملة في ٢٧ سبتمبر ١٨٨٤ وسارت متقدمة ، ولكن الخرطوم سقطت في ٢٦ يناير ١٨٨٥ ووصل السير تشارلس ويلسون اليها بوابورين عند ظهر ٢٨ يناير ولما عرف الخبر عاد راجعاً الى اللورد ولسلي الذي أقبل بحملته الى مصر . وهكذا تم جلاء المصريين عن السودان ، ولم يعش محمد أحمد بعد سقوط الخرطوم سوى ٥ شهور فتوفي في ١٤ يونيو ١٨٨٥ وخلفه عبد الله التعايشي الذي استعاد الجيش المصري السودان من يده سنة ١٨٩٨ أي بعد ١٦ عاماً لم ينقطع فيها القتال يوماً واحداً بين المصريين وثور السودان على الحدود وما كان عبد القادر باشا يطلب منهم لاختاد الثورة نصف ما عرضه على الزبير باشا ولا عشر معشار ما حملوا مصر من الاعباء بعد ذلك ليستعيدوه لأنفسهم لا لمصر . فقد كانت الوقائع الشديدة بين الجيش المصري وثور السودان ٢٤ واقعة ، وكانت الوقائع لاستعادة السودان ١١ واقعة ، والاطانة التي تقدمها مصر للسودان بعد استعادته ٤٦٠ ألف جنيه في السنة ما عدا الجيش والوابورات والموظفين الذين يتناولون رواتبهم من الخزانة المصرية . ولكن مجلس الشورى يقرر عند دفع الاموال « من حيث ان السودان جزء من مصر لايجزأ فهو يوافق على دفع مبلغ كذا الخ »

الزبير رحمة

من قبيلة الجمعاب (نسبة الى جميع العباسي) وهي قبيلة مشهورة بالشجاعة
 طاهدت الأمير اسماعيل بن محمد علي يوم فتحه السودان وثبتت على ولاء
 الأسرة العلوية . وقد كان لازبير شأن يذكر في تاريخ السودان بدأ حياته بالتجارة
 ثم سافر مع ابن عمه الى بحر الغزال في خدمة التاجر المصري علي ابي عموري
 من نجع حماده سنة ١٨٥٦ وكان التجار المصريون هناك كثيرين وكل تاجر
 منهم يبني زريبة من الشوك يخزن فيها بضائعه . فهاجم الأهالي هذه الزرائب
 لنهب البضاعة فدافع الزبير عن زريبة علي ابي عموري فهاجمه الأهالي وذاع أمره
 فانفرد بتجارته وربح . وزاد طمعه فأوغل بالبلاد الى حيث لم يصل التجار
 ثم قصد الى بلاد النمام حيث تزوج من بنت سلطانها فزادت تجارته ، وابتاع
 من ملك النمام ٥٠٠ شاب درهم على حمل السلاح . وكان هؤلاء الشبان
 من المحكوم عليهم وعادة أهل البلاد أن يذبحوهم ويأكلوا لحومهم ، فخشي
 الملك حموه بطشه فخرج الزبير الى ملك آخر هو عدو حميه فأرسل حموه رجاله
 للفتك به في الطريق فتغلب عليهم . ولما لجأ الى الملك الثاني جهز حموه جيشاً
 لقتاله فقرر هذا الملك من وجهه واضطر الزبير أن يلجأ الى بلاد قولو وملكها
 يومئذ « عدوه شكو » الذي قتل أخاً للزبير ، فقامت الحرب بينهما فقتل الملك
 وابنه وصار الزبير ملكاً على تلك البلاد وسمى عاصمة ملكه ديم الزبير . ثم
 طاهد عرب الزريقات وفتح طريق التجارة بين بحر الغزال وكردفان . وفي سنة
 ١٨٦٩ وصل الى بحر الغزال الحاج محمد السلامي المغربي ومعه ٢٠٠ جندي
 سوداني بقيادة محمد افندي منيب و ٤٠٠ من الباشبوزق و ٦٠٠ من الخطرية
 فقاتلهم الزبير وانتصر عليهم . وكان والي السودان يومئذ جعفر باشا مظهر .
 ولما رأى ملك النمام اتساع ملك الزبير أرسل اليه يهدده ان لم يترك الملك
 ويعود الى التجارة فأبى . فقامت بينهما الحرب التي انتهت بانتصار الزبير

فضم بلاد النمام . وكان الزريقات قد نقضوا العهد وقطعوا الطريق فاستنجد عليهم سنة ١٨٧٣ بسطان دارفور فلم ينجده فقاتلهم وكسرتهم وأسر فقيهم عبد الله التعايشي فنعه المشايخ من قتله ، وعبد الله هذا هو الذي صار خليفة للمهدي وحاربه الجيش المصري وفر من أم درمان فأدركه الجيش المصري في مكان يسمى جديد في ٢٤ نوفمبر ١٨٩٩ وقتل بمن معه . أما هو واصحابه فاتهم لما أيقنوا بالهلاك فرشوا فريهم وجلسوا ينتظرون الموت فلم يكن بعيداً منهم بل جاءهم مسرعاً

وبعد فتح كردوفان أرسل الزبير الى اسماعيل باشا أيوب حاكم السودان يطلب منه ان يرسل من يستلم البلاد التي فتحها ، فجاء الرد منه بأن سمو الخديوي أنعم عليه بالرتبة الثانية وولاه تلك البلاد مقابل ١٥ ألف جنيه يدفعها كل سنة . ثم دارت الحرب بينه وبين سلطان دارفور ، فأوتي النصر وأرسل اولاد سلاطين دارفور الى مصر ثم حدث خلاف بين حكام السودان والزبير فجاء الزبير مصر سنة ١٨٧٥ ورافق الجيش المصري في حرب روسيا . وفي أثناء ذلك ثار ابنه سليمان على الحكومة فأرسل غوردون جسي بك لقتاله فقتل سليمان . وفي سنة ٨٣ انتدب لقتال عثمان دقنه في طوكر فبعد أن جمع الايات من السودانيين بمصر عدل لأنه أبي ان يكون تحت أمره باكر باشا . وفي سنة ٨٤ استدعاه غوردون لاستلام البلاد السودانية على ما مر فرفض ، لاذ الانكاز اهانوه بوصفه انه نخاس . وفي سنة ٨٥ نفي الى جبل طارق بتهمة مراسلة المهدي فظل هناك ٣٠ شهراً ، ثم افرج عنه وعينت له الحكومة راتباً شهرياً قدره ٢٨٩ جنيهاً تناوله حتى وفاته . وكان يطالبها بمبلغ مليون جنيه . وبعد استعادة السودان أعيد اليه كثير من أملاكه



التسابق الى السودان

حملة مارشان وحملة كتشنر - حملة مكدونالد - حملة كافانديش

فاشودة

لما فشلت المفاوضات بين انكلترا والباب العالي سنة ٨٩ لجلاء الانكليز عن مصر أرسل الموسيو بروت العضو الفرنسي في السكة الحديدية المصرية تقريراً الى الموسيو كارنو رئيس جمهورية فرنسا وزميله في الدراسة يقترح عليه فيه احتلال نقطة من الأراضي المصرية تكره انكلترا على الاحتجاج ودول أوروبا على فتح المسألة المصرية . وارتأى ان تكون هذه النقطة فاشودة في السودان المصري (١) لان وصول الفرنسيين اليها سهل من املاكهم بافريقيا (٢) ولانها مركز مديرية (٣) ولانها مفتاح مصر لوقوعه عند مصب نهر الصوبات بالنيل . فرأى الموسيو كارنو صواب الرأي فسيرت حكومة الجمهورية الحملة سنة ٠٩٤ . ولكن انكلترا كانت تنوي امتلاك السودان بعد اكرام مصر على اخلائه . من جهة الاوغندا بعد ان اخرجت أمين باشا من خط الاستواء وقال الكولونيل مونتاييل « ان انكلترا لا تجلوعن مصر الا بعد ان تمتلك السودان وطريق بربر الى سواكن » وفي سنة ٩٥ خلف مارشان مونتاييل برئاسة حملة فاشودة وأرسلت فرنسا الموسيو ليغران الى بلاد الحبشة ليؤلف حملة تقابل مارشان فلم يفلح . ولما أحس الانكليز بحملة الفرنسيين وبفشل حملتهم من الاوغندا سيروا الحملة المصرية . ولما احتل السردار ام درمان عرف ان مرشان يحتل فاشودة منذ ١٠ يوليو أي قبل شهرين من وصول السردار الى ام درمان وكانت قوة مارشان ١٢٠ جندياً من العبيد و٩ ضباط فرنساويين . فواصل اللورد كتشنر السير الى فاشوده حيث قابل مارشان ورفع الراية المصرية على ٥٠٠ ياردة من الراية الفرنسية .

وظل مارشان في فاشودة حتى ١١ ديسمبر فغادرها بأمر حكومته بطريق الحبشة

من مذاهب السياسة الانكليزية توخي الربح الكبير بالنفقة القليلة ، فهم كانوا يطمعون بالسودان لأنفسهم بعد أن أكرهوا المصريين على اخلائه ولكنهم كانوا يضمنون بأموالهم في هذا السبيل فبمد أن سيروا الحملة المصرية بقيادة كتشنر باشا أخذوا من احتياطي صندوق الدين للاتفاق على الحملة نصف مليون جنيه . وقال المستر كرزون في جلسة مجلس النواب في ١٩ مارس ١٨٩٦ « ان تقدير الأموال اللازمة لهذه الحملة ليس بالامكان ، ولكنني أؤكد للمجلس بأن الخزانة المصرية وحدها تتحمل هذه النفقات كلها »

وأعلن المستر بلفور في مجلس العموم أن سفراء انكلترا تلقوا التعليمات من حكومتهم بأن يبلغوا الدول أن هذه الحملة انما هي جردت لمصلحة مصر وأن نفقات هذه الحملة قد تتجاوز مقدرة الخزانة المصرية فمليهم أن يقنعوا الدول لتسمح بأخذ نصف مليون جنيه من احتياطي صندوق الدين لهذا الغرض . فوافقت المانيا والنمسا وايطاليا ، ورفضت فرنسا وروسيا . ثم قال المستر بلفور « انا لا ترجع عن عزمنا ، وحيثما وضع الجندي الانكليزي قدمه فهو يبقى ولا يتزحزح »

رفع الفرنسيون حائلوا الاسهم المصرية قضية أمام المحكمة المختلطة فحكمت محكمة الاستئناف بمد محكمة البداية في ٦ ديسمبر ١٨٩٦ باعادة المبلغ الى صندوق الدين ، فقدمت انكلترا لمصر في ٦ فبراير مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج بفائدة ٢ بالمائة لا قرصاً بل حساباً جارياً لأنه لا يجوز لحكومة مصر الاقتراض دون موافقة الدول وهذا المبلغ تنازلت عنه انكلترا . وعال هذا التنازل بأن المال خص أكثره بمشترى الادوات اللازمة لسكة حديد حلغا وهي تعتبر جزءاً من سكة حديد القاهرة الى السكك . وكان سسل رود صاحب المشروع يومئذ في القاهرة يفاوض رئيس الوزارة مصطفى باشا فهمي في مشترى السكك

الحديدية التي تفضي الى السودان ، فأذاعت جريدة « الاهرام » الخبر الذي كان له دوي عظيم في اوربا ، فكتب الباب العالي الى الخديوي يحرم عليه مثل هذا البيع

في ٢ سبتمبر ١٨٩٨ دخل اللورد كيتشنر ام درمان ، وفي ١٩ سبتمبر وصل الى فاشوده حيث قابل مارشان وعرف أن الحملة الانكليزية التي قامت من الاوغندا قاصدة الخرطوم بقيادة الماجور مكدونالد وقوامها بقية جيش أمين باشا في خط الاستواء ثارت على قائدها وامتنعت في قلعته عند مدخل فكتوريا نيانزا فلم يستطع مكدونالد التقدم ، كذلك الحملة الاخرى التي الفوها على ساحل بحر الهند بقيادة كافانديش فانها لم تستطع الوصول الى السودان المصري

غضب الانكليز لوجود مارشان في فاشوده وأخذوا يهددون الفرنسيين حتى قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا كورسل : « ان عند المرادار قوة كافية تمكنه من طرد مارشان ومن معه الى حيث يريد » ففهم السفير بأن معنى ذلك استعداد انكلترا لاعلان الحرب ، وسألت فرنسا حليفها روسيا عن خطتها ، فأجابت حكومة القيصر بأن الافضل تسوية هذه الازمة سلمياً مع حفظ كرامة فرنسا ، ولزمت المانيا الحياد لأن بينها وبين انكلترا اتفاقاً سرياً على افريقيا فاضطرت فرنسا الى اعلان سحب جنودها من فاشوده في ٤ نوفمبر بحجة أن هذه البلاد ملك لمصر . ومما كتبه اللورد سالسبوري الى سفير انكلترا في باريس في ٥ اكتوبر ١٨٩٨ « لاشك بأن حقوق مصر بامتلاك مجرى النيل قد كانت من جراء نجاح المهدي مهمة ، ولكنها حقوق ثابتة لا تقبل جدلاً ولم يبق شك بها بعد انتصار الجنود المصرية على الدراويش . أو لم تعلن انكلترا هذه صمداً وجود حقوق الخديوي على تلك الاملاك بالاتفاق الانكليزي الكونفي في ١٢ مايو ١٨٩٤ ؟

وفي ١٢ اكتوبر قال اللورد سالسبوري لسفير فرنسا « ان وادي

النيل كان لمصر ولا يزال لها ولكن طائفاً كان قائماً في وجه الملكية المصرية من جراء ثورة المهدي قد زال بانتصار الجنود المصرية والانكليزية في معركة أم درمان «

وهذا نص كتاب بطرس باشا غالي وزير خارجية مصر الى اللورد كرومر رداً على مذكرته بشأن ازمة فاشوده بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٩٨ :

« ان حكومة سمو الخديوي كما تعلم سيادتكم لم يغب عنها في حين من الأحيان العود الى احتلال مديريات السودان الذي لم تنسحب منه الا عقيب ظروف قوة قاهرة . فاستمادة الخراطوم تكون عقيمة اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله في الزمن السابق ضحايا جسيمة ولعلمي ان مسألة فاشوده هي الآن موضوع المباحثة بين انكلترا وفرنسا فان الحكومة المصرية تكل الي ان اطلب من سمادتكم اسعادنا بالوساطة الطيبة لدى اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل الجدل وحتى تعاد اليها جميع الأراضي التي كانت تحتلها جنودها عند قيام ثورة محمد احمد «



مصر هي النيل

خطب الموسيو بروننت المهندس الفرنساوي الشهير الذي كان عضواً
فرنساوياً في مجلس ادارة السكك الحديدية المصرية - قبل حل هذا المجلس
باتفاق ١٩٠٤ - في المعهد العلمي المصري في ٢١ يناير ١٨٩٣ فقال :

« ان اقامة خزان للمياه على مجرى النيل يعرض مصر لأشد الاخطار بل
الموت ويكفي للقضاء على مصر ان يقام سد عند فوهة بحيرة نيازا بأعلى
الشلال المسمى ريبون . فان هذه البحيرة التي تعادل ٥٠ مليار متر مكعب
يرتفع مستوى الماء فيها ٣٠ سنتمتر في السنة على الأكثر فيلزم اذن ان تمر
عشر سنين قبل ان تملو المياه الى قنة هذا السد . وعلى هذه الطريقة تحرم
مصر في ايام الفيضان كمية قليلة من الماء وهي عشرة مليارات من الامتار
المكعبة ، ومجموع ماء الفيضان في النيل ٧٥ مليارا

ولكن الضرر يظهر عند الانخفاض ، فان مصر تحرم ٢٥٠ متراً مكعباً
في الثانية من ٤٥٥ متراً مكعباً . وهذا الماء محسوب على مقياس الخرطوم ،
ولكنه يضيع منه الكثير بالتبخر والرشح قبل ان يصل الى القاهرة فمن ٤٥٥
متراً مكعباً من الماء في الخرطوم يصل الى القاهرة ٢٠٠ متر مكعب . فاذا
أنشئ السد يصل الى القاهرة من الماء من ٨٠ الى ١٠٠ متر مكعب
بالثانية فقط ويكون من وراء ذلك الخراب »

وفي أول اكتوبر ١٨٩٥ قدم السير سكوت مونكريف الذي كان وكيلاً
لوزارة الاشغال المصرية تقريراً الى المعهد العلمي الملكي الانكليزي قال فيه :

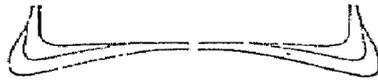
« اذا ملكت دولة متمدنة أطالي النيل أنشأت بلاشك المسارب في بحيرة
فيكتوريا نيازا لتنظيم خروج المياه من ذلك البحر كما تنظم مانشستر تيرلر .
وهذا العمل في نفسه سهل فاذا تم صارت تغذية النيل من تلك المسارب بيد
لدولة المالكة هناك . واذا دفع سوء الحظ مصر التعسة الى ان تكون في

حرب مع الدولة النازلة على شاطئ بحيرة فيكتوريا فانها تكون عرضة اما للشرق واما للغرق كما يخطر لتلك العدو »

وقال القومندان مونتيل في تقريره لوزارة خارجية فرنسا عن حملة فاشوده « ان الانكليز وضعوا نصب عيونهم منذ الساعة الأولى ان السودان الكبير الفني يجب ان يكون فدية مصر الصغيرة الفقيرة تقدمها لانكلترا » وجاء في تقرير السير جيرالد بورتال - مندوب انكلترا في الاوغندا - سنة ١٨٩٤ : « اذا نحن نظرنا الى الاوغندا من الوجهة السياسية وجدنا انها أقوى حكومة في أفريقيا الشرقية . وفي قبضة الاوغندا منابع النيل ، فوقفنا في الاوغندا ومصر موقف واحد لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، لان من ملك أعالي النيل يتصرف بمصر على هواه ومشئته ويكون باستطاعته ان يقضي على مصر »

وقال رياض باشا في مذكرته بتاريخ ٩ ديسمبر ١٨٨٨ الى السير افان بارنغ « من الواضح الجلي ان النيل حياة مصر ، والنيل هو السودان . ولا يشك أحد بأن الروابط التي تربط مصر بالسودان هي روابط وثيقة لا انفصام لها كما ترتبط الروح بالجسم »

فيكفي المصري أن يراجع هذه الاقوال وامثالها ليعرف منزلة السودان وقيمته ، وليستسهل كما استسهل آباؤه وأجداده كل ضحية غالية في سبيله



من محمد علي الى عباس الثاني

١٨١٢ - ١٩٠٣

لما استتب الامر لمحمد علي في مصر كان أول ما وجه اليه نظره فتح السودان . وقال مؤرخو ملكه المجيد بل عهده السعيد ان من الاسباب التي حملته على الاسراع في ذلك يقينه بان لا حياة لمصر بغير السودان وأهمها الاسباب الآتية :

الاول - الوصول الى منابع النيل حتى تكون في قبضة المصريين
والثاني - حفر معادن الذهب ليقرن ثروة مصر الزراعية بثروة معادن السودان

والثالث - تجنيد السودانين لانهم أهل بأس وشدة وقد اشتهروا بالحروب وهو في ملكه الجديد بحاجة الى الجيوش

والرابع - استئصال شأفة المماليك الذين لجأوا الى دنقلة وسنار مخافة ان يؤلفوا جيشاً سودانياً يغزون به مصر ، ففعل ما فعل نابوليون قبله بارساله ديسكس للقضاء على بقية المماليك في السودان بعد ان قهرهم في مصر

والخامس - التخلص من جيشه المتطوع من الارناؤوط والجرانس والمغاربة والترك باقطاعهم الاقطاع في السودان الواسع ، لان هذا الجيش المتطوع كان كجيش الانكشارية في الاستانة مصدر تعب وخطر ، فما كانوا يخضعون للنظام الذي نظم به جيشه المصري على أسلوب الجيش الفرنسي

والسادس - تمهيد طريق التجارة بين مصر والسودان ، لان التجار المصريين كانوا يلقون مشقات عظيمة في معاملة بلاد السودان بل كانوا عرضة للاخطار الشديدة

والسابع - اتمام تأليف المملكة المصرية بضم سوريا وبلاد العرب اليها بعد ضم السودان منبع النيل

فبدأ عمله بإرسال وفد في سنة ١٨١٢ الى ملك سنار يتودد اليه ويطلب منه طرد المماليك الذين لجأوا الى بلاده . وزود ذلك الوفد بالهدايا والتحف النفيسة وأرسل مع الوفد أناساً من رجال الحرب والعلم فكتبوا له التقارير الضافية ووضعوا الخطط لفتح السودان . وفي سنة ١٨١٦ أرسل وفداً آخر برئاسة كايو الفرنسي للوقوف على معادن الذهب في جبل زباره ومعه الفنيون لوضع خريطة البلاد وبما أتم ذلك كله وجه ابنه الامير اسماعيل على رأس جيش ضخم لفتح سنار وزوده بالهدايا وأوصاه بان يدخل في طاعته البلاد بلا حرب وأرسل معه وفداً من العلماء ليرشدوا الناس ويحببوا اليهم هذه الطاعة فنجح نجاحاً كبيراً فان بلاد النوبة سلمت بلا قتال ولم يقع فيها ما يستحق الذكر من سنة ١٨٢٠ الى ١٨٨٥ سوى ثورة حسن وردي الكاشف فانه بمد تقديم الطاعة للامير الذي ولاه على بلاد السكوت بين حلفاء ودنقله قتل بعض رجال الحامية المصرية وامتنع بقلمة هناك مع عبيده فأرسل محمد علي قوة من مصر حصرت في القلمة ونسفتها بالبارود

وكان ملوك تلك البلاد وزعمائها يتقدمون الى الامير اسماعيل طائعين الى ان وصل الى كورتى فوجد امامه ثلاثة من ملوك الشايقية يريدون قتاله فزق شملهم وواصل سيره وهو يتقبل طاعة الملوك ويقهرهم على بلادهم ويعزز جيشه بقوة من رجالهم وكانت تلك القوة السودانية اول نواة الجيش السوداني الذي ظل شطراً من الجيش المصري الى اليوم . وفي ٢٨ مايو ١٨٢١ دخل الامير اسماعيل الخرطوم وكان قد أرسل الى الملك بادي ملك سنار يدعو الى الطاعة فأجابه جواباً جافاً لان المماليك الذين فروا من مصر سلموا جيش ذلك الملك ستة مدافع أخذوها معهم فزحف الامير اسماعيل قاصداً سنار وقبل أن يصل قدم له ملكها الطاعة فدخل العاصمة في ١٢ اكتوبر ١٨٢١ وأعلن العفو العام وبذلك تم فتح البلاد وأحصى عدد السكان والعبيد والدور والمواشي ليقف على موارد السودان من كل وجه . ولما وصل الخبر الى محمد علي أرسل ابنه

ابراهيم لمساعدة أخيه اسماعيل على تنظيم البلاد وأمره بمواصلة الزحف حتى منابع النيل لان الوصول اليها وامتلاكها هو الغرض الاول والاسمى من امتلاك السودان فاتفق الاميران على اعادة تنظيم الجيش وقسمه قسمين قسماً يواصل الزحف على النيل الازرق لاكتشاف منبعه واكتشاف معادن الذهب في بلاد شنقول وقسماً يواصل الزحف على النيل الابيض فسار الامير اسماعيل قاصداً بلاد فازوغلي وسار الامير ابراهيم قاصداً بلاد الدنكا وظل ديوان افندى محافظاً لسنار . ولما وصل ابراهيم الى جبل القرين أصيب بالدوزنتاريا فعاد الى مصر وتولى القيادة سلاح داره طوسون حتى وصل الى آخر بلاد الدنكا وأتم الامير اسماعيل فتح بلاد فازوغلي وبحث كايوعن معادن الذهب في شنقول فتبين له انها قليلة التبر . وفي أثناء غياب الامير اسماعيل عن سنار اتفق حاكمها ديوان افندى وكاتبه المعلم حنا على ضرب الضرائب على الاهالي فهاجروا ولما بلغ الامير اسماعيل الخبر عاد مسرعاً وأبطل الضرائب وعفا عن الثوار

وكان محمد علي قد أعد في الوقت ذاته جيشاً لفتح كردوفان بقيادة صهره محمد بك الدفتردار وكانت كردوفان تابعة لسلطنة دارفور فقاتله حاكمها قتالاً شديداً فكسره ودخل الابيض عاصمتها وتقدم الى دارفور لفتحها وقبل ان يصل الى دارفور بلغ الامير اسماعيل وهو في سنار ان الملك نمرأ ملك السمداب في شندي يتحفز للثورة فجاء شندي في ديسمبر سنة ١٨٢٣ وأحضر الملك نمرأ وتهدهه وضرب عليه جزية فأظهر الرجل الطاعة ولما جن الليل جمع عبيده ووضعوا المشيم حول المنزل الذي ينام فيه الامير اسماعيل ورجالهم واضرموا فيها النار فماتوا جميعاً وفر الغادر فأخذ القواد يؤذبون الذين اشتركوا بهذه الجريمة وأسرع الدفتردار من كردوفان للانتقام من الملك نمر ففر من وجهه فأدب شركاءه أشد تأديب ولجأ الملك نمر الى بلاد الحبشة حيث مكث الى عهد سعيد باشا الذي عفا عنه

وعاد الدفتردار الى مصر فعين محمد علي الميرالاي عثمان بك أول حاكم على السودان في سنة ١٨٢٥ وخلفه محو بك سنة ١٨٢٦ ثم خورشيد باشا الذي أمر ببناء الخرطوم والمدن الاخرى بالطوب ووسع الفتح في جهات الحبشة وجعل القلابات مركزاً كبيراً للتجارة وبنى المساجد والمدارس الابتدائية وعلم الناس لبس القماش وكانوا يلبسون الجلود . وفي سنة ١٨٣٠ فتح بلاد الشوك وفي سنة ١٨٣٥ نظم المحاكم . وقرر ان تقدم كل قبيلة عدداً من العبيد للخدمة في الجنديّة

وفي سنة ١٨٣٩ خلفه في حكم السودان احمد باشا أبو ودان . وزار محمد علي تلك البلاد فساخر من القاهرة في ١٥ اكتوبر من تلك السنة فوصل الى الخرطوم في ٢٣ نوفمبر وأقام فيها ٢٢ يوماً ثم ذهب الى فازوغلي وكان قد شيد قصرآ في فامكه فاقام فيه وهو ينظر في أمور تلك البلاد وينظمها وأعلن ابطال النخاسة ثم عاد الى مصر فوصل الى القاهرة في ١٤ مارس سنة ١٨٤٠ ودخلت كسبه في حكم السودان الذي قسم الى سبع مديريات وخلف احمد باشا أبو ودان احمد باشا المناكلي سنة ١٨٤٤ ثم خالد باشا من سنة ١٨٤٦ الى ١٨٥٠ وكان ابراهيم باشا قائماً بادارة الملك مقام أبيه محمد علي فمات في ١٠ نوفمبر سنة ١٨٤٨ وفي ٢ اغسطس سنة ١٨٤٩ مات محمد علي فاقبعت عليه المناحات في جميع انحاء السودان . وفي سنة ١٨٥٠ على عهد عباس باشا الاول عين عبد اللطيف باشا حاكماً فأسس رفاعة بك ويومي بك المدرسة الكبرى في الخرطوم ثم عين رستم بك حاكماً على السودان وطلب قنصل انكرا من عباس باشا الذي خلف جده ارسال بعثة لدرس احوال السودان فارسلت البعثة برئاسة المستر مري وكان هذا الرجل ذا نفوذ كبير على عباس الاول وهذه البعثة هي أول بعثة انكليزية للسودان . وفي سنة ١٨٥٤ توفي عباس باشا وتولى سعيد باشا فعين حاكماً على السودان علي چركس باشا وزار السودان حلیم باشا ابن محمد دلي فاقام مدة طويلة ثم زاره سعيد باشا ذاته فوصل الى الخرطوم في ١٦

يناير سنة ١٨٥٧ فنظم البلاد ورتب البوستة بين مصر والسودان وانزل الضرائب وحرم على الجند تحصيلها وألف في الخرطوم مجلساً شورياً من أعيان البلاد يجتمع مرة في السنة للنظر في شؤون البلاد واصلاحها واعلن ابطال الرق وكلف مونيبل المهندس الفرنسي برسم خط السكة الحديدية بين حلفا والخرطوم . وعلى عهده طاد الملك نمر وجماعته من بلاد الحبشة وطلبوا الامان فامنهم سميد باشا وأعاد اليهم املاكهم . وفي ١٧ يناير سنة ١٨٦٣ توفي سميد باشا وخلفه اسماعيل باشا فاهتم بالسودان اهتماماً كبيراً . وعلى عهده تمت الفتوحات الكبيرة ، ومد رواق مصر وسلطانها الى ما وراء خط الاستواء ودخلت زنجبار واوغندا تحت حماية مصر وبدأ بمد الخط الحديدي من حلفا وسواكن وامتلك سواحل البحر الاحمر واكتشف معادن البترول والرصاص والحديد وفتح دارفور وضرب المثل بشمول الامن والراحة لبلاد السودان ومن ولاية السودان الذين يذكرون بحسن الادارة موسى باشا حمدي ، فانه قدم تلك البلاد على عهد سميد باشا واسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٦٥) وقع الثورات في كردوفان ، وألف مجلساً من الاعيان والوجوه ، ووضع نظاماً لجمع الضرائب وجعلها ثلاثة انجم في السنة ، وعين من الأهالي نظار اقسام ومعاونين ، وألبسهم الملابس التركية . وطرده الاحباش من القلابات . وفي أيامه وصل الى الخرطوم صموئيل باكر وزوجته لاكتشاف منابع النيل الأبيض وللمقابلة غرانت وسبيك اللذين أرسلتهما الجمعية الجغرافية الانكليزية للغرض ذاته سنة ١٨٥٨ بطريق زنجبار . وكانت احدى الحملات العلمية التي أرسلها محمد علي سنة ١٨٤١ وقد وصلت الى غاندو كرو

ولما تولى اسماعيل باشا في ١٨ يناير ١٨٦٣ جاء موسى باشا الى مصر فأطلع اسماعيل باشا على حالة البلاد فأنعم عليه برتبة الفريق وأبقاه في منصبه الى أن توفي هناك في ٦ مارس ١٨٦٥

وخلفه جعفر باشا صادق . وفي ولايته عصى الجهادية في كسله وعدددهم أربعة

آلاف جندي من السودانيين وألف من الباشبوزق الترك والشايقية لانهم لم يتماولوا رواتبهم ، فتوسط بالأمر السيد محمد المرغني مؤسس الطريقة المرغنية فأعطاهم رواتبهم وأعادهم الى الطاعة وساروا للغزو الذي رفضوا القيام به عند صدور الأمر لهم بذلك ، وحاكم جعفر باشا العصاة وأدبهم تأديباً شديداً جداً وتلاه جعفر باشا مظهر (١٨٦٦ - ١٨٧١) ، وعلى عهده ضمت سواكن ومصوع الى السودان (١٨٦٦) وأوفده اسماعيل باشا الى سواحل البحر الأحمر . وفي سنة ٦٩ أرسل البلالي الى بحر الغزال لاحتلاله ووصل السير صموئيل باكر من مصر لتولي ادارة خط الاستواء ولمنع تجارة الرقيق وبعد عزل جعفر باشا مظهر سنة ١٨٧١ ولي ممتاز باشا (١٨٧١ - ١٨٧٣) فادخل الى السودان زراعة القطن المصري ، ولكنه أكثر من طلب الرشوة فشكاه السودانيون الى اسماعيل باشا ، فأمر بالقبض عليه والتحقيق معه وعزله وبعد عزله ولي اسماعيل باشا أيوب (١٨٧٣ - ١٨٧٧) فكانت فاتحة أعماله ازالة السدود من النيل الأبيض حتى انطلقت فيه المراكب . وقسم البلاد الى مديريات وجعل كل مدير مسؤولاً عن مديريته . وعلى عهده عاد باكر من خط الاستواء وخلفه غوردون بطلب ولي عهد انكلترا . وفي عهد ولايته فتحت دارفور وضمت الى السودان على يد الزبير باشا ، وأرسل اسماعيل باشا هيأتين عاميتين لدرس حالة دارفور ، وأرسل يرسم طريق السكة الحديدية من مصوع الى كسلة واحتل سنهيت لهذا الغرض ، وابتاع أفليم آيلت من صاحبه لوقوعه وسط الاملاك المصرية بين حماسيم ومصوع ، فأغضب ملك الحبشة يوحنا الذي رفع الأمر الى الدول ولا سيما انكلترا ، فلم يهتم له اسماعيل باشا . ووجه نظره الى هرر ، وهي سلطنة اسلامية منذ الفتح الاسلامي مات سلطانها احمد فاستبد بالاهالي خلفه محمد ، فطلبوا من اسماعيل باشا والياً عليهم فقبل ان يجيب طلبهم وابتاع بربر وزيلع ميناءى هرر من الباب العالي مقابل ١٣٣٦٥ جنيهاً في السنة (يوليو ١٨٧٥) . وفي

شهر سبتمبر ١٨٧٥ أرسل رؤوف باشا بحملة الى هرر فقبض على الأمير محمد وقتله ، ونظمت هرر مصرية الى أن أخلوها مع أقاليم السودان وكانت حماسيم سبب الحرب مع الحبشة وانكسار المصريين في ١١ نوفمبر ١٨٧٥ وفي ٨ مارس ١٨٧٦

وخلف غوردون باشا اسماعيل باشا أيوب (٧٧ - ٧٩) فملاً السودان بالموظفين الأجانب ، وبدأت الثورات كثورة السلطان هارون في دارفور ، وثورة سليمان ابن الزبير ، وثورة راجح مولى الزبير ، وثورة الصبأحي في دارفور

وفي سنة ٧٧ بدأ اسماعيل باشا بعد الخط الحديدي من حلفا الى الخرطوم ولكنه لم يمد منه سوى ٥٠ ميلاً

ولما خلف توفيق باشا اسماعيل باشا على عرش مصر (٢٥ يونيو ١٨٧٩) كان غوردون حاكماً على السودان فاستغنى (٧ سبتمبر ١٨٧٩) فعين رؤوف باشا خلفاً له . وفي سنة ١٨٨٠ قامت الثورة في الصومال فآخذها حاكم هرر وتلتها الثورة العراقية بمصر ثم ثورة محمد أحمد

وخلف عبد القادر باشا حامي رؤوف باشا (٨٢ - ٨٣) ، ثم علاء الدين باشا ، ثم غوردون الذي كانت مهمته اخلاء تلك البلاد فقط

فأنت ترى مما تقدم ان المصريين تقدموا الانكليز في كل شيء في الاقطار السودانية . فتقدموهم بمدالسكك الحديدية ، وفتح السدود ، وانشاء المدارس ، وزرع القطن ، وابطال الرقيق وتمدين الاهالي ، وانشاء طرق المواصلات ، حتى ان اسماعيل باشا كان يشتغل بتمهيد الطريق من وادي جوبا القائم الخلاف عليها الآن بين الانكليز والطلليان ، الى خط الاستواء

وبعد ان استعيد السودان وجعل شركة بين مصر وانكلترا في سنة ٩٨ زار عباس باشا الثاني الخرطوم في ٣ ديسمبر ١٩٠١ فالتقى خطابه الذي تضمن الشكر للذين اتموا السكة الحديدية ومحوا سلطة التمايشي واحادوا الراحة

والعدل وقال « ان العلمين الانكليزي والمصري اللذين يخفقان معاً هما اشارة الى الحكومة المشتركة التي أخذت على عاتقها حماية الاهالي » وما شا كل ذلك فكان الفرق بين زيارة سلفائه وزيارته عظيماً جداً كالفرق بين الحالتين . وزار اللورد كرومر معتمد انكلترا - الذي اكره حكومة مصر على ترك السودان - تلك البلاد ثلاث مرات الأولى سنة ١٨٩٩ والثانية ١٩٠٠ والثالثة ١٩٠٣ فالتقى الخطب ووعده بالاصلاحات الخ لان الامر في السودان صار امره . وفي تلك الخطب وضع البرامج الاعمال القائمة هناك كاعمال الخزانات وسواها . وكانت خطبه تحقيق نبوءة غلادستون سنة ١٨٧٧ بقوله « اذا نزلنا في مصر ذهبنا الى السودان واذا ذهبنا الى السودان مددنا ايدينا من خط الاستواء الى جنوب افريقيا واتمنا تأليف امبراطوريتنا الافريقية »



السودان ان مصري فقط

قبل أن تنكره حكومة مصر على اخلاء السودان بأمر الحكومة الانكليزية عرض على عبد القادر باشا حامي وهو وزير الحربية سنة ١٨٨٥ أن يعود الى السودان فيسكن ثأرته . فاشتراط لذلك شرطين الأول أن يعطى ١٥ ألف جندي والثاني أن تتحول الحكومة الانكليزية عن طلب الجلاء . فارتضوا بالشرط الأول ولم يرتضوا بالشرط الثاني لأن الغرض لم يكن اعادة السودان الى أمه مصر ، بل أخراج من كانوا في السودان وهم نحو ٤٠ ألفاً من المصريين وسواهم ، فأبت نفسه قبول هذه المهمة . وعبد القادر باشا تولى حكم السودان من سنة ١٨٨٢ الى ١٨٨٣ وتمكن من كبح جماح العصاة واتخاذ الفتنة في سنار رغم ضعف قوته . وكان كلما طلب نجدة أجابوه أن الانكليز حلوا جيش عرابي وليس لمصر جيش ثان . ولكن هذا القول لم يثبط همته حتى رأى أن خلفه وصل الى الخرطوم بينما هو مشغول باعادة تنظيم سنار . ولعبد القادر باشا كلمة بفضح سر عزله وردت في كتاب السودان لمؤلفه نعوم بك شقير قال « سألت عبد القادر باشا : لماذا استدعيت من السودان وأنت ناجح في تدوير الثوار واعادة السلام الى ربوعه فأجاب : « انهم اتهموني بالطمع بالاستقلال » وهذه الحكمة لاندرك مغزاها الا اذا عدنا الى الروح التي كانت سائدة يومئذ وتلك الروح هي روح الخوف من بقاء الانكليز في مصر حتى أخذ بعضهم يجهر باستخدام السودان ومافيه من قوة لطرد الانكليز من وادي النيل . وكان جمال الدين الافغاني يتظاهر بذلك وينادي به ويدعو الرسل ليذهبوا الى تذييط المهدي محمد احمد وتنظيم قوته لهذا الغرض . وشعر عبد القادر ذاته بمهالة فريق من الموظفين للمهدي والثوار عملاً بهذه الروح فعزلهم . ولما سأل اللورد سالسبوري منشىء الاهرام عن ثورة السودان قال له « انها ثورة أي فتنة محلية جعلتموها انتم الانكليز بنحطكم وسياستكم

ثورة عامة فأر كوا السلطة للخديوى يستعد السودان حالاً وتخضع له جميع القبائل « ولم يكن شيء من ذلك يغيب عن الانكليز كما انهم يعرفون أكثر من سواهم أن والى مصر محمد سعيد باشا زار السودان في سنة ١٨٥٨ وجهر في الخرطوم بأنه ينوي سحب جيوشه ورجال حكومته من تلك البلاد فجاء مشايخ القبائل وأعيان السودانين من كل حدب وصوب يتوسلون اليه بالا يفعل وأعادوه عن عزمه الذي لم يفصح لنا التاريخ عن سببه حتى الآن . اليس في ذلك دليل على ميل السودانين وتمسكهم بولاية مصر عليهم ؟ ان سعيداً ذاته عين وهو في الخرطوم بعد ذلك الطلب الذي طلبه المشايخ والاعيان والوجوه كاتبه الأرمي اراكيل افندي والياً على تلك البلاد فهب أولئك الاعيان ذاتهم للشكوى والفتنة « لأن الوالى عين نصرانياً حاكماً لبلادهم » فلم يفعل اراكيل ما فعله غوردون وسواه . بل قصد الجاهل الحاشدة للثورة عليه ووقف في جمعهم وقال لهم « اذا كنتم قد تقمتم على حكومة الوالى لأنه عينني حاكماً عليكم فهذا دمي اريقوه وظلوا على الولاء لحكومة مصر » فانطفأت جذوة غضبهم وتحولوا من الفتنة الى الطاعة وتقدموا لخدمة الحكومة في ضبط الأمن والراحة في انحاء السودان كله

وهذا المهدي الذي مثله غولاً قامت الثورة في جميع انحاء البلاد لقيامه اذا أخذنا تاريخه عرفنا أنه كان كهولاً الذين يدعون المهدي في هذا العهد فنند دخول كتشنر السودان الى اليوم قام ١٥ مهدياً في تلك البلاد والتف حول كل واحد منهم جماعة من الناس لسذاجتهم ولكن بعض الجنود تمكنوا من أخذهم من نواصيهم وحادثه أبى السعود الضابط الذي أرسله رؤوف باشا حاكم السودان الى محمد احمد يوم قيامه ودعوته مشهورة فان أبى السعود وصل الى الرجل وهو في غار مع أصحابه فاحتقر أمره وتركه ولو انه أراد تكبيله أو التمكنيل به لما عز عليه الأمر ولا صعب . ولكن الفتنة التي بدأت على ما رأيناها وأنكرها علماء السودان ذاتهم تحولت بعد ذلك وشملتهم جميعاً

للأسباب التي ذكرناها ويثبت ماتقدم منشور ونجبت باشا الى السودانين يوم تعيينه حاكماً على السودان وسرداراً للجيش المصري وونجت باشا أكبر خبير بأميال السودانين وعواطفهم وخبرته بهذه الأميال والعواطف لم يقل لهم انه معين لادارة بلادهم من حكومة جلالة الملك والخليوي ولكنه استهل منشوره بالعبارة الآتية :

« فان سمو الأمير خديوي مصر عباس باشا حامي الثاني حرسه الله قد اختارني لأن أكون سرداراً لجيشه وحاكماً عاماً للاقطار السودانية بعد اتفائه مع دولة بريطانيا العظمى على ذلك » الخ
وختم منشوره بقوله « والله المستول أن يكون لي عوناً على تنفيذ ارادة سمو الخديوي المعظم »

فقد جعل الاتفاق مع انكارترا غامضاً في التعبير عن تعيينه ليفهم السودانيون أن الخديوي قد عينه منفرداً بهذا التعيين كعادتهم في العبارات السياسية فأبي قول فوق هذا القول يد حضر مزاعم القائلين بنفور السودان من حكم مصر وعد السودانيين أمة منفصلة عن الأمة المصرية . ولولا وثوق الجنرال ونجت من ميول السودانيين وعواطفهم لافتتح منشورد باسم جلالة الملكة ولأورد اسم حكومة مصر أو خديويها على الأسلوب الذي اورد فيه اسم « دولة بريطانيا العظمى »

واذا نحن عدنا الى كتاب الجنرال ونجت ذاته والى غيره من المؤلفين عرفنا ان الذين يعتمد بهم في السودان ويعدون الأمة السودانية هم العرب الذين وفدوا على السودان من مصر ، فهم الأسياد وهم اصحاب النفوذ وهم السودان «

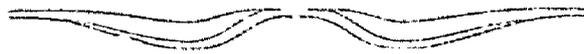
فاذا اخذنا بقولهم هم وبقول علماءهم فليقل لنا أولئك الكتاب الذين يزعمون أن مصر أمة والسودانيين أمة كيف التوفيق بين أقوال المؤرخين . الخبراء من الانكارترا ذاتهم وبين ادعائهم هم . ألا يحق لنا أن نقول انه ادعاء .

لا يبرره سوى السياسة او هو ادعاء لتبرير السياسة فقط

لم يكن خروج الجيوش المصرية من السودان في سنة ١٨٨٤ و ١٨٨٥ تخلياً عن السودان حتى يصبح "ملاكاً لا مالك له"، فيستبيح دخوله وامتلاكه كل من استطاع الى ذلك سبيلاً . بل عد اخلاء السودان عملاً عسكرياً فقط قضت به الضرورة العسكرية والشاهد الأ كبر على ذلك الأمر العالي الخديوي الصادر في ١٥ يناير ١٨٨٤ فان هذا الأمر نص صريحاً على الحاق اقليم السودان المصري بوزارة الحربية المصرية وظل هذا الأمر نافذاً وظلت وزارة الحربية تتولى شؤون السودان الى أن انتهت الثورة واستعيدت البلاد والشاهد الثاني كتاب بطرس باشا غالي وزير الخارجية المصرية الى اللورد كرومر في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٨ رداً على مذكرة منه قال فيه ما نصه « ان حكومة سمو الخديوي كما تعرف سيادتكم لم تهمل في وقت من الأوقات أمر العودة الى احتلال اقاليمها في بلاد السودان تلك الاقاليم التي هي منبع حياة مصر وهي اذا كانت قد انسحبت منها مؤقتاً فانما كان ذلك عقيب ظروف بقوة قاهرة فاستعادة الخرطوم لا توصل الى الغرض المراد منها اذا لم بعد وادي النيل كله - الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة - الى يدها وقبضتها ولما هي أن مسألة فاشودة هي الآن موضوع المسكلمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا فالحكومة المصرية قد كلفتني ان اسأل سيادتكم ان تولينا وساطتكم الطيبة لدي اللورد سالسبوري حتى يعترف لمصر بحقوقها التي لا تقبل شكاً وحتى تعاد الى مصر جميع الاقاليم التي كانت لها الى يوم فتنة محمد احمد »

واذا كان كتاب بطرس باشا غالي قد اتخذ يومئذ حجة على فرنسا في فاشودة فانه يعد ايضاً حجة قائمة على الانكليز الى الأبد فالانكليز اعتمدوا في مكالمة الفرنسيين في مسألة حدود السودان المصري على هذا الكتاب وعلى الخريطة التي وضعها غوردون سنة ١٨٧٩ وفي كتاب بطرس باشا ذكر

« الاقليم التي كانت تحكمها مصر حتى ثورة المهدي » ومعلوم أن أمين باشا كان يحكم اقليم خط الاستواء حتى ١٠ يناير ١٨٨٩ وفي خريطة غوردون أن من اقليم لادو المنطقة الواقعة على الضفة اليسرى من النيل في سورمست وهي المنطقة التي تصل بحيرة فيكتوريا نيانزا ببخيرة البرت نيانزا وعلى هذه المنطقة يخفق الآن العلم الانكليزي وحده ولم يكن في سنة ١٨٨٤ شريك للعلم المصري في تلك الارحاء . وتدل خريطة غوردون أيضاً على أن هرر وزيلع وبربره أراض مصرية . وقال غوردون ان حاميته كانت ٣٤٠٠ جندي ونفقات بربره ١٧٢٢٩ جنياً ونفقات زيلع ٥٠٦١ جنياً ونفقات هرر ٤٣٢٢٩ جنياً وان مصوع كانت تابعة لسواكن . وقد عرف القاريء من كلامنا السابق ان انكترا طامت السودان معاملة « ملك لا مالك له » فظلت تأخذ منه وتمطي حتى سنة ١٨٩٥ أي حتى اتفقت مع المانيا وايطاليا وشعرت بثبوت قدمها في مصر فمادت الى التمسك بحقوق مصر ولم يحسب لمصر في ذلك كله حساب حتى ان اتفاتها مع وزير خارجية مصر في ١٩ يناير ١٨٩٩ لم تقره الامة المصرية وهيأتها النيابية وهو ذلك الاتفاق الذي يجعل انكترا شريكة مصر في السودان وأجمع رجال القانون على أن هذا الاتفاق مخالف للشرائع والقوانين



سليخ السودان

وطريق المواصلات الامبراطورية

مصر والسودان وقناة السويس وفلسطين والعراق وايران لازمة لانكلترا لانها طريق الهند كما يقول اللورد كرزون فيصنفق النواب لقوله ولبلأغة حجته (؟) واذا قالت مصر : السودان مني ولي وأنا له وهو حياتي ومنى وحدي كانت حياته . صاح الكتاب الانكليز يا لها من بدعة وياللاحق من الجور ؟؟؟ !

ظلت انكلترا قرناً تنقض من قوة مصر وتأبى عليها النمو الي أن غنمت فرصة ثورة عرابي على الحكومة بحججه تحويل الحكم الي يد الشعب فاحتلت البلاد فاختل حبل الأمن في السودان فكانت اذا قال لها العالم : مصر . تجيبه السودان . الي أن جعلته شركة بينها وبين مصر يحمل هذه الشركة التي أمرت بها انكلترا أمراً ولم يراع فيه شرع ولا قانون « أن الدول لم تعترض عليها » كما قالت المانشستر غارديان . وتجاهلت ان تركيا احتجت وهي صاحبة الشأن على فصل مصر عن السودان

وتقول التيمس ان مصر أمة والسودان أمة أخرى . ويضعاف في ذلك كله ان السودان اذا أعطى لمصر فان الاوغندا وراء السودان ومنها تحول مياه النيل عن مصر كما يقول الكتاب الآخرون ويتجاهلون ان الاوغندا كانت تابعة لمصر قبل ان يأكلوها ثم يحاولون هضم السودان

بدأت حياة مصر المستقلة سنة ١٨٤١ بالمعاهدات بين الدول وبالفرمانات المستندة الي تلك المعاهدات وهذه الفرمانات تجعل في ادارة محمد علي وذريته - أي مصر الممثلة بأميرها وواليها - بلاد النوبة ودارفور وكردوفان وملحقاتها.

أي السودان كله فبسط امراء مصر حكمهم ووطدوا ادارة ملكهم حتى خط الاستواء . وفي سنة ١٨٧٠ لم تكتف مصر بذلك بل أرسلت حملة على رأسها صموئيل باكر الى منابع النيل . وأخضع الزبير بحر الغزال ونظم غوردون خط الاستواء وفي سنة ١٨٧٤ ابرم صاحب الاوغندا معاهدة مع مصر قبل فيها حماية مصر على بلاده وعين اسماعيل باشا لنان دي بللفون بك حاكما على السودان الشرقي وقسمت بلاد السودان الى ١٦ مديرية وكل مديرية الى دور وأخطاط ووضع شالوبك المهندس الأكبر لبلاد السودان خطط تلك البلاد الطبيعية والسياسية ومنها يؤخذ ان الاقسام السياسية كانت :

- ١ خط الاستواء
- ٢ بحر الغزال
- ٣ فاشرده
- ٤ الفاشر
- ٥ دارا
- ٦ توغا
- ٧ سولسكون
- ٨ كيكبية
- ٩ كردوفان
- ١٠ خرطوم
- ١١ سنار الفازوغلي
- ١٢ القضارف
- ١٣ القلابات
- ١٤ تاكا
- ١٥ بربر
- ١٦ دنقلة

وكانت الخرطوم القاعدة لمساحة ١٥٠٠ كيلومتر طولاً وفاشوده قاعدة الحامية على مجرى النيل حتى البحيرات النابع منها . وفي سنة ١٨٦٥ كتب باكر^(١) بك عن السودان يقول « يستطيع السائح الاوروبي أن يطوف هذه البلاد - التي تعادل مساحتها مساحة فرنسا والمانيا وانكلترا معاً - وهو في امن وراحة قد لا يلقاها المتنزه في هيدبارك - حديقة لندن الكبرى - اذا تأخر فيها مساء . أما الاهالي فلينبو العريكة مطواعون لحكومتهم » فاذا غير هؤلاء في ٢٠ عاماً ؟ وكيف اتقدت ثورتهم والثورة العرابية بوقت واحد ؟ ذلك سر - يقول جميع المؤرخين - مفتاحه بيد الانكليز . ومما قاله شايه لمونغ بك الذي انتدبه اسماعيل باشا لبطحماية مصر على الاوغندا وابرام المعاهدة مع ملكها « متزه » في كتابه « مصر وأملها الضائعة » : « ان ادارة غوردون وباكر هي التي أغضبت السودانيين وأثارت ثارتهم . ولاشك ولا ريب بان انكلترا تركت النار تنقد ليكون لها فيه مبرر لاخراج مصر والحلول محلها ، وليسكنها لم تدبر الثورة المهدية » فالسودان هاج لالغاء الرقيق واحتكار سن القيل ولشدة الموظفين ولكن هياجه كان محلياً فقابلت انكلترا ذلك بعلاء الارتياح ولعبت بعقل عرابي حتى سحب الجيش من

(١) في سنة ١٨٥٨ أرسلت الجمعية الجغرافية الانكليزية الرحلتين سيك وغرانت لاكتشاف منابع النيل بطريق زنجبار . وفي سنة ٦٢ أرسلت صموئيل باكرالى مصر للفرض ذاته حتى اذا عرفت تلك المنابع قبضت عليها لتقبض بواسطتها على مصر وطلبت من الخديوي امداده بما يحتاج ، فقام من الخرطوم في ١٨ ديسمبر ١٨٦٢ فوصل الى خاندوكرو في ٢ فبراير ١٨٦٣ ، وفي ١٥ منه التقى بسيك وغرانت فاخبراه عن وصولهما الى بحيرة اطلقا عليها اسم « فكتوريا » ملكتهم . فسار صموئيل باكر جنوباً لاكتشاف البحيرة الاخرى ، فوصل الى البحيرة التي اطلق عليها اسم ولي للمهد « ألبرت » وعاد الى بلاد الانكليز

وفي سنة ٦٩ طلبت حكومة انكلترا من اسماعيل باشا انتداب له لحكم خط الاستواء فانعم عليه برتبة الفريق وعقد له على جيش قوامه ١٥٠٠ جندي ورتب له عشرة آلاف جنيه في السنة فأطلق على غوندوكرو اسم الاسماعيلية وكانت الحكومة قد أعطت بلاد خط الاستواء التزاماً للسيد أحمد العقاد فأبطل التزامه وأسس نقطة عسكرية في شندي هلي ٥٠ ميلاً من البرت نيازاً وعاد في سنة ٧٣ من تلك البلاد تاركاً ولايتها لروث باشا قومندان العساكر ولكن ولي عهد انكلترا طلب تولية غوردون فولي حتى سنة ٧٦ وخلفه برت ثم أمين باشا

السودان فلم تبق هناك قوة ما وقد أثبت الجنرال ونجت هذه الاسباب الثلاثة في كتابه « المهديّة والسودان » ولكن مصر ظلت قادرة على اخماد الفتنة بعد سنة ١٨٨٢ لولا أن الانكليز أرسلوا رجالهم ليتولوا الأمر فكتب هو بار باشا الى التيمس في ٣ فبراير ١٨٨٥ يقول : « والآن صارت ثورة السودان حرباً دينية يقوم بها المسلمون ضد المسيحيين الذين مدوا يدهم لامتلاك هذه البلاد » ولكن موظفي الاستعمار ظلوا على نعمتهم بأن الثورة ناجمة عن ظلم الموظفين المصريين . ولما أرسل عبد القادر باشا في سنة ٨٣ الى الخرطوم كسر الثوار لأول مرة وسكن جهات سنار ثم كبرهم مرة ثانية وبسبب له الفوز في كل مكان على قلة عدد جنوده . ولكن ذلك لم يرق للانكليز فأشاروا بتعيين علاء الدين باشا حاكماً على السودان وجرّدوا حملة هيكس برياسة سليمان نيازي باشا الاسمية وتلقى سليمان نيازي باشا الأوامر بأن يتبع اشارة هيكس ، ولكنهم رأوا أن يعزلوه من منصبه لأنه عسكري ومن الممكن أن ينازع هيكس في ارادته وعينوا علاء الدين باشا الذي لم يكن عسكرياً حتى يخضع ويطيع فكانت النتيجة ضياع الحملة كلها ونهوض السودان كله للثورة حتى كتب غوردون في مذكراته « عند ما أفكر بما ضحي من حياة الرجال في السودان منذ سنة ١٨٨٠ لا يمكنني ان أمنع نفسي عن حب الانتقام من السير أو كلكولفين والسير أدوار مالت والسير تشارلس ديلاك لأنهم هم الذين دبوا ذلك كله » ، ويقول سلاتين باشا أنه تلقى الأوامر في سنة ١٨٨٣ ليجمع جنوده في الفاشر وليختار واحداً من سلالة الملوك القدماء هناك فيسلمه البلاد ويجلو عنها

لم تكثف السياسة الانكليزية بذلك بل قضت على مصر بأن تخلي السودان وزادت على ما تقدم بأن وجود الانكليز في مصر لازم خوفاً على القاهرة من عصابات الدراويش كأن الدراويش صاروا جيوشاً منظمة تقهر مصر التي مزقت قبل ذلك بنحسين سنة أقوى الجيوش المنظمة وأمتنها وأكثرها عدة

حدثت واقعة هيكس يوم وصول افلن بارنغ (اللورد كرومر) الى مصر فأبلغ الخديوي أن انكلترا لاتهتم بالسودان ولا تساعد مصر على البقاء فيه أو استعادة بعض أقاليمه وشرح اللورد مانر كلام افلن بارنغ للخديوي بقوله « ان الرجل التعب المنهوك القوى الفقير - كما كانت مصر يومئذ - لا يكون له بد من أن يتنازل عن بعض أملاكه مخافة أن يناله الافلاس » فأجاب الخديوي السير افلن بارنغ انه لا يستطيع ترك السودان واذا كانت مصر لا تلتقي المساعدة لتمزز جيشها فهو يفضل أن يلجأ الى سلطان تركيا في هذه المساعدة فأجاب بارنغ « ولكن على شرط أن لاتدخل الجنود العثمانية مصر وأن تجعل سواكن مركزها » وفي اليوم التالي حمل الى الخديوي « المشورة والنصيحة بترك السودان » حتى يصبح بلا سيد فتبسط انكلترا سيادتها عليه. ولما رفضت الوزارة المصرية ترك السودان اكرهت على الاستعفاء ، وقال اللورد مانر « ان الحكومة البريطانية اتبعت رأي معتمدها وأمرته بأن يبلغ الحكومة المصرية التحميم عليها بترك السودان حالا واذا أبى أحد الوزراء فليستغف . وبذلك كذبنا يومئذ النظرية القائلة بأن سياسة مصر والسودان لا تمنينا »

وأغرب ما في المجمع التي قدمها اللورد كرومر للخديوي توفيق ليحلي جنوده عن السودان أن حكومة مصر تنفق على السودان ٦٤٠ الف جنيه ولا تحصل من السودان سوى ٤٨٠ الف جنيه فلا يجوز ان تنفق مصر في السودان في كل عام ١٦٠ الف جنيه . وكانوا يستكبرون تجريد ١٦ الف جندي مصري وسوداني لتدويخ السودان ولكنهم لما صار السودان لهم وجدوا هذا العدد قايلا فزادوه من كل سلاح وهيأة على حساب مصر وعلى نفقة الخزانة المصرية

اما مديريات السودان كما نظمت بعد استعادته واقتطاع اطرافه فهي على الوجه الآتي :

- ١ — حلفا . وهي تتناول حلفا والمحس وسكوت
- ٢ — دنقلة . وهي تتناول ارقو ودنقلة الاودري والخندق والدبة وكورتى ومروي
- ٣ — بربر . وهي تتناول الرباطب وبربر ومدينة بربر والدامر وشندى
- ٤ — الخرطوم . تتناول مدينة الخرطوم وحدها
- ٥ — مديرية الجزيرة . تتناول الكاملين والمسلمية ورفاعية وود رملي وعبود والكوة القطنية وقوز أبي جمعة
- ٦ — مديرية سنار . تتناول سنار وشيخة ووادمدني والرصيرص والدندر ودار الفونج وأبو نعامة
- ٧ — مديرية النيل الاعلى . تتناول كودوك وهي فاشودة التي غيروا اسمها
- ٨ — مديرية بحر الغزال . تتناول واو ومشرع الريك وديم الزبير وشامبي وشكوشك وتونج واورمبيك
- ٩ — كسكة . تتناول كسلة والقضارف والقلابات
- ١٠ — سواكن . تتناول سواكن وطوكر
- ١١ — كردوفان . تتناول الابيض وباره والدويم وخربي والتهود والشنوط والطيارة والدكن وتندك وجديد
- ١٢ — دارفور



اخلاء السودان ان ليس تركه نهبا مشاعا

لو أن السياسيين قالوا للام الصغيرة أو الضعيفة انا نمتلك أرضكم بحكم القوة لا بحكم آخر لسكت الضعفاء الى ان يستعيدوا قوتهم فيعيدون بها ملكهم وحقهم . ولكن المدنية الحديثة في تطورها الجديد لم تتوصل الى حمل الحكومات على ان تمدل عن القوة الى الحق فتتخذ شعاراً في القول ودستوراً في العمل ، فتمسكت بالقديم أي بالقوة وأخذت تلبسها حلة الجديد أي حلة الحق والقانون بالقول فقط . وليس في مسائل العالم مسألة أظهر في ذلك وأجلى من مسألة السودان ومصر . فان انكلترا التي دخلت مصر باسم الدول ، وتقدمتها في الدخول منشورات سلطان تركيا باعتبار عرابي ثائراً ومساعي الخديوي توفيق ومساعدة فريق كبير من عظماء مصر ورضا الدول ، انما هي دخلتها لتوطيد عرش الخديوي أو بالاحرى ابقاء الخديوي توفيق على العرش . فكان اول عمل عملته ان اكرهت الخديوي على سحب جنوده من السودان . ولكن الخديوي صاحب مصر والسودان أي صاحب النيل من وراء منبعه الى ما بعد مصبه لم يسحب جنوده من تلك الارض ليتركها نهباً مباحاً لمن شاء امتلاكها ، بل هو سحبها « لضرورة عسكرية ولاسباب حرية » فالسودان اذن ظل ملكاً لمصر في عرف الدول وفي عرف القانون الذي يقولون انه نظام تسير عليه جميع أعمالهم . وقبل ان يتم سحب الجنود المصرية من السودان نزلت الجنود الانكليزية في سواكن وسواحل الصومال ، والجنود الطليانية في مصوع . وقد قال اللورد دفرين في تقريره عام ١٨٨٣ بضرورة انسحاب الجنود المصرية من الاقاليم الشرقية والغربية والجنوبية ، ولكن ضميره لم يساعده يومئذ على القول بضرورة انسحابها من وادي النيل من منبعه الى مصبه فقال : « ان بعض الاشخاص يميلون الى نصيحة مصر بان تنسحب من السودان كله ولكنه لا ينتظر منها ان تسلم بذلك فمصر التي تعيش من النيل

يحق لها ان تمتلك مجرى النيل كله فيكفيتها ان تذهب من دارفور وكردوفان وان تظل الخرطوم وسنار في قبضتها »

احتلت انكلترا وادي حلفا وسواكن وبربرة وزيلع والاوغندا وخط الاستواء طالما خرج منها المصريون وبذلك طوقت السودان من كل جانب . وهكذا جعل حد مصر في ١٥ يونيو سنة ١٨٨٥ بين الشلالين ولم يبق من الحكم المصري في السودان سوى مقاطعة خط الاستواء بيد امين باشا . فأراد الانكليز استئصال كل شيء فحملوا نوبار باشا على ان يكتب الى امين باشا كتاباً في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يقول له فيه ان حكومة الخديوي لا تستطيع مساعدته بشيء فهي ترك له الحرية الزامة ليتدبر واذا شاء الانسحاب فليقصد زنجبار . وأحدثت انكلترا ضجة في أوروبا بشأن امين باشا متظاهرة بالغيرة عليه مع ان امينا كتب من ودلاي في ٦ يوليو سنة ١٨٨٦ يقول انه لا يريد شيئاً وان المديرية في منتهى الراحة والسكران . وكتب قنصل انكلترا في زنجبار ان المصريين بقيادة امين باشا لا يرضون بمغادرة مديريتهم وانهم هناك جميعاً مخلعون لحكومة الخديوي . وكانت قوة امين باشا مؤلفة من أورطتين مصريتين فأذيع بينهما في ١٨٨٧ ان امين باشا سيتخلى عنهما فذهب اليه ١٩٠ جندياً من تينك الأورطتين وأبلغوه انهم لا يدعونه يغادر البلاد . فافهمهم امين باشا الحقيقة وظل في منصبه يدير البلاد باسم خديوي مصر . ولما وصل ستانلي في ١٩ مايو سنة ١٨٨٨ الى تلك الجهة بحجة انقاذ امين باشا قال له شكري أغا من ضباط الأورطة الأولى « ان جندياً واحداً من جنود الخديوي لا يرضى الانسحاب من هذه البلاد »

وكتب جون روث تروب رفيق ستانلي في مذكراته « ان أميناً لا يوجد الانسحاب فلا يصح لنا الافتخار بحملتنا التي لم يكن الغرض منها خدمة الانسانية بل خدمة المطامع وحب الروة » ولما عرض ستانلي على امين باشا أن يستلم منه المديرية باسم انكلترا أجابه « اني لا أسلم وماذا تقول عني

حكومة مصر اذا أنا فعلت ذلك « وأغرب ما في هذه القصة ان ستانلي الذي أرسلته انكلترا بدعوى انقاذ أمين باشا من خط الاستواء أرسل الى أمين باشا يطلب منه المساعدة لينقذه مما هو فيه حتى يتمكن من الوصول اليه . فأرسل اليه أمين قوة انقذته . ولما قابله ستانلي وطلب منه العودة معه أجابه ان الحكومة المصرية لم تأمرني بالجلء بل تركت لي حرية العمل . فاقترح عليه ستانلي بعد رفضه الجلء ثلاثة اقتراحات (١) اما أن يكون حاكماً لخط الاستواء باسم بلجكا وباعتماد مالي قدره ٣٠٠ الف فرنك في السنة وراتب ٣٧ الف فرنك (٢) واما ان يكون حاكماً لاقليم الشرق الجنوبي باسم انكلترا براتب يتناوله من انكلترا (٣) أو الجلء والعودة الى مصر . فرفض أمين باشا ان يذتقل من ظل علم الى ظل علم آخر . وهكذا فشل ستانلي ورجع بخفي حنين الا انه تلقى في شهر يناير سنة ١٨٨٩ كتاباً بان «الضباط المصريين داخلهم الشك بأمين باشا وخافوا ان يجلو عن البلاد فاخذوا يرقبونه . وهؤلاء الضباط والموظفون الذين لم يتناولوا قرشاً واحداً منذ خمس سنين صانوا ملك بلادهم واحتملوا كل شيء في سبيل وطنهم» على ان الانكليز ظلوا يضغطون على أمين باشا حتى جلا عن البلاد بالتهديد في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٩ وبذلك الجلء تقاص ظل مصر عن سائر جهات السودان وطوي العلم المصري الذي ظلل تلك الربع نصف قرن وأخذت انكلترا تنظم اعمالها فبسطت حمايتها على الأوغندا وعقدت مع المانيا اتفاقاً سنة ١٨٩٠ تعترف به المانيا بنفوذ انكلترا في أعالي النيل وعقدت مع حكومة الكونغو البلجيكية اتفاقاً آخر في سنة ١٨٩٤ يقضي بان ترضى حكومة الكونغو بمرور سكة حديد الكاب بأرضها وترضى حكومة انكلترا بمد نفوذ حكومة الكونغو على مجرى النيل غرباً حتى فاشوده . فلما أعلن أمر هذا الاتفاق قال الموسيو هانوتو وزير خارجية فرنسا : « انه اتفاق باطل لانه اتفاق على ملك لانملكه انكلترا وهو ملك السلطان المضمونة صيانتة بماهدات دولية والمتولي أمره خديوي مصر بماهدات تقضي

بولايته» . ثم اتفقت فرنسا مع حكومة الكونغو على أن تحمل محلها في تلك المنطقة « الى أن يتمكن خديوي مصر من استعادتها فتعيدها اليه كما هي » وفي سنة ١٨٩٥ خطب السير أدوار غراي مطالباً بحق مصر بحجة ان الانكليز قوامون على مصالحها فرد المسيو هانوتو منكرأ ذلك على انكلترا وكانت حملة مرشات سائرة الى السودان وتبعتها . الحملة المصرية بقيادة السردار كتشنر وهي مؤلفة من ٢٤ الف مصري وه آلاف انكليزي وانفقت مصر على هذه الحملة بحساب جار فتحته لها خزانة انكلترا لأن فرنسا وروسيا انكرتا على مصر أخذ المال من صندوق الدين حتى تكرها انكلترا على اعلان خطتها في مصر . ولما دخل كتشنر بربر طلبت انكلترا من فرنسا التخلي عن السودان المصري لأنه من املاك السلطان وان الانكليز الذين يساعدون الخديوي انما هم يساعدونه في استعادة املاك بلاده . وعلى هذه القاعدة تنازلت فرنسا عن اتفاقها مع حكومة الكونغو الى أن جاء اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين انكلترا ومصر أو بالأحرى بين انكلترا ونفسها فقال الناس جميعاً انه اتفاق لا يتفق مع شرعة أو قانون . ولكن اللورد كرومر امتدح اللورد سالسبوري مبرمه لأنه « لم يعبا بنص قانوني فأظهر شجاعة كبرى »

ذلك التاريخ نورده على علاقته وفيه الدليل الصحيح لمن اراد دليلاً صحيحاً على حلقة من حلقات القسر والشدة اللذين حلا بمصر منذ قرن كامل حتى وصلنا اليوم الى سماع الكتاب الانكليز وهم يقولون . أين اتم من السودان وأين السودان منكم . بل حتى رأينا النيل ويكادون يخرجونه من قبضة مصر ليكون غلا في عنق سكانها . ومصر لم تترك السودان من يدها باخلائه . ومصر استعادت السودان بدمها ومالها وهي لا تزال وحدها الحارسة الأمانة عليه المنفقة على أهله لتنظيمه وجيش مصر والميزانية المصرية أكبر شاهد لمن اراد الشهادة

فتح السودان واتفاق ١٨٩٩

زحف الجيش المصري بقيادة السردار كتشنر باشا فالتقى بالسودانيين في عكاشه في أول مايو سنة ١٨٩٦ وفي ٧ يونيو استولى على فرکه وهي على بعد ٤٥٠ ميلاً من حلغا وفي ٢٥ اغسطس وصل الى كوشه وفي ٢٢ ستمبر وصل الى دنقله ^(١) وتقدمت طلائعه الى المتمة وعاد الانكليز الى مصر ليرتاحوا واقيست للسردار كتشنر مأدبة خطب فيها اللورد كرومر فقال « ان استعادة مديرية دنقله ليست سوى الخطوة الاولى وقد حل الوقت الذي يخفق فيه العلم المصري على ابراج الخرطوم »

(١) كانت حملة دنقله مؤلفة من ١٢٥٣ فارساً و ٩٥٣ طوبجياً و ١٨ مدفئاً و ٦١٨ هجاناً وثمانى أورط مصرية من المشاة وهي الاورط التي الفت بعد حل الجيش سنة ٨٣ ومن خمس اورط سودانية الفت أثناء ثورة المهدي والجملة ١٠٧١٥ مقاتلاً يتبعهم أركان الحرب وعددهم ١٦٠١ و ٩٤٢ عسكرياً غير منظم و ٦٠٠ من حملة النقل والجملة ١٦٦٨٠ منهم ٧٠٠ ضابط وقيل زحف الجيش أنشئت اورطة سودانية جديدة واورطتان مصريتان واخذ السردار أكثر من الف رجل من قبائل العبايدة والسكبابيش والمليقات لحماية الصحراء الغربية والشرقية وامتدت انكثرا هذه الحملة بألاى عددهم ٨٧٠ رجلاً من بعض المهندسين والطوبجية وأرسلت الايا من الهنود احتل اسوان وكان مع الحملة ٥٠٠٠ من الخيل والجمال وعشرة بلوكات من عساكر القرعة القصار القامة وثلاثة بلوكات للحملة وجندت اورطة لمد الخطوط الحديدية وكان للنقل ١٢ وابوراً حريباً و ٧ وابورات مدرعة ماعدا المراكب والزوارق وبعد واقعة المطبرة في ٨ ابريل ١٨٩٨ وتمزيق جيش الأمير محمود أستعد السرداد للزحف على الخرطوم فزاد اورط السكة الحديد فهداها من ابي حمد الى المطبرة ومد الخط التلغرافي من بربر الى سواكن وارسلت انكثرا لتجديته آلاباً آخر ليجد بالزحف فصار الجيش الذي زحف به على الخرطوم مؤلفاً من ٤ اورط من الفرسان الانكليز و ٩ من الفرسان المصريين و ٨ بلوكات من الهجانة وبطاريتي مدافع انكليزية وخمس بطاريات مدافع مصرية وفرقة من المشاة الانكليز مؤلفة من آلايين أو ٨ اورط وفرقة مصرية أي ١٦ اورطة والجملة ٢٥ ألفاً يالحق بهم الفان من متطوعة العربان وزيد الاسطول النيلي ثلاث مدرعات نصار عددها عشرين أما جيش الخليفة فكان عدده نحو ٥٢ ألفاً منهم ٤٩٥ فارساً وعدد المسلحين بالبنادق ١٤٣٠٠ مقاتل وكانت المركبة الفاصلة في فجر الجمعة ٣ اكتوبر ١٨٩٨ في سهل كرري قتل من الدراويش عشرة آلاف وجرح أكثر من هذا العدد وقتل وجرح من الانكليز والمصريين ٤٩٠ وقتلى الانكليز ثلاثة ضباط و ٢٤ جندياً وقتلى المصريين ضابطان و ٢٧ عسكرياً وجرحى الانكليز ٨ ضباط و ١٢٥ جندياً وجرحى المصريين ١٥ ضابطاً و ٢٨٦ عسكرياً

وفي ٢٨ مايو سنة ١٨٩٧ استؤنف الزحف ودخلت الجنود أبو حمد في ٧ اغسطس وفي ٧ سبتمبر استولت السفن على بربر . ووصف الحملة يومئذ أحد المراسلين الانكليز المرافقين لها بقوله « وانا لتساءل اليوم عن خطر المهدي الذي كان يهدد مصر فأين هو وما هو ؟ » وفي ٢٥ أكتوبر وصلت السفن الى المتمة وقال المستر دوكنس وكيل المالية المصرية في تقريره « ان مديرية دنقلا كلفت الميزانية المصرية ٨ ملايين جنيه » ووصل الخبر بان الفرنسيين يتلون فاشوده فاسرع السردار بالزحف فوصلت طلائمه وسفنه الى شندي وفي ٢٦ مارس وفي ٨ ابريل ابعدت قوة الامير محمود وقررت الحكومة الانكليزية أن تنازل لحكومة مصر عن المال الذي اخذته منها في الحساب الجاري وقدره ٧٩٨٨٠٢ ج لان ثلث هذا المال انفق على الخط الحديدي الذي مد مع الجيش وهو يعد بمثابة شطر أو قطعة من سكة حديد « الكاب - القاهرة » وفي الوقت ذاته تألفت في لندره شركة لمشترى خطوط السكة الحديدية السودانية ووصل سسل رودس الى القاهرة ليفاوض حكومة مصر في ذلك فاذاغت « الاهرام » خبر محادثته مع مصطفى باشا فهمي يومئذ فاهزت صحف العالم لهذا النبأ حتى أرسل السلطان عبد الحميد الى الخديوي عباس مذكرة يحذره فيها من التنازل عن هذا الخط الحربي لدولة أجنبية لان هذا التنازل يعد مصادرة لنصوص فرمانات الولاية . وفي أول سبتمبر تقدمت المراكب فضربت أم درمان وهدمت قبة مقام المهدي وعند فجر ٢ سبتمبر هجمت جموع الدراويش فحصدتهم المدافع والرشاشات حصداً ودخل كتشتر أم درمان

وفي ١٥ سبتمبر ١٨٩٨ استولى على معسكر الدراويش في رنج واخبره أميرهم انه ذهب لامتياز القلعة في بلاد الشوك فصدده جماعة من البيض يمتنعون في قلعة فاشوده وكان اللورد سالسبوري قد أرسل الى اللورد كرومر في ٢ اغسطس تلغرافاً يقول له فيه « اذا وصل الجنرال كتشتر الى الخرطوم

فليرسل السفن في النيل الازرق والنيل الابيض فاذا عثر في أحدهما على
الفرنساويين أو على الاحباش فليحذر أن يعمل أي عمل يعد اعترافاً بنفوذها
في مجرى النيل »

وفي ١٩ ستمبر وصل السردار كتشنر الى فاشوده حيث التقى مارشان
وفي تلك الساعة حان وقت حل المسألة بين فرنسا وانكلترا . وفي مساء ٢٠
سبتمبر رفع العلم المصري هناك وترك لحراسته نصف أورطة وعاد كتشنر الى
الخرطوم . ومما يذكر من أقوال وزراء الانكليز قول السير ادوار غراي « انا
لا نستطيع التسليم للفرنساويين باعالي النيل ، لان النيل هو مصر ومصر هي
النيل » ووصل الامر بين فرنسا وانكلترا الى الحرب فاستشارت فرنسا روسيا
فاجابتها حكومة القيصر بان تسوي المسألة حبيماً مع محافظتها على شرف علمها .
وفي ٤ اكتوبر قررت حكومة فرنسا سحب جنودها من فاشوده وفي المساء
ذاته اعدت في دار بلدية لندره حملة نغمة اكراماً للورد كتشنر واعلن رئيس
الوزارة خبر جلاء مارشان عن فاشوده التي « لا أهمية لها في نظر حكومة
الجمهورية » وفي ٢١ مارس ١٨٩٩ وقع الموسيو كيون سفير فرنسا والورد
سالسبوري اتفاقاً خلاصته ان حدود نفوذ فرنسا هي الجبال الفاصلة بين نهر
الكونغو ونهر النيل وانجبت الجنود الفرنسية عن بحر الغزال . ولكن هذا
الاتفاق لم يمس بشيء حقوق مصر ولكنه مس نفوذ فرنسا في واداي ، ذلك
النفوذ الذي بدأت وزارة فرسينه بهدمه في سنة ١٨٨٢ واتمت وزارة
ديلكاسه ذلك الهدم في سنة ١٨٩٩ واذا كان ديسكس من قواد نابوليون قد
حفر اسمه على جدار أنس الوجود في اسوان وهو يطارد المماليك فمما ذلك
الاسم عسكري انكليزي لا يعرف قيمة للتاريخ فان حاكم السودان غير
اسم فاشوده بكذلك حتى لا يظل ذلك الاسم تذكراً سيئاً بين الانكليز
والفرنساويين

على ان الانكليز لم ينتظروا توقيع فرنسا لاتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩

ليأمرؤا مصر بأشراكهم بملك السودان بل وقع اللورد كرومر باسم انكلترا وبطرس باشا غالي باسم مصر في ١٩ يناير من تلك السنة اتفاقاً في ١٢ مادة جاء في مقدمته ما نصه :

« حيث ان بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتها جلالة ملكة الانكليز والجناب العالي الخديوي

« وحيث قد أصبح من الضروري وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتتحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن وما تستلزمه حالة كل جهة من الحاجات المتنوعة

« وحيث انه من المقتضى التصريح بمطالب حكومة جلالة الملكة المرتبة على مالها من حق الفتح وذلك بالاشتراك في وضع النظام الاداري والتانون الآنف ذكره وفي اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه في المستقبل

« وحيث انه تراءى من جملة وجوه اصوبية الحاق وادي حلفا وسواكن ادارياً بالاقاليم المفتتحة المجاورة لها

« فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لها من التفويض اللازم لهذا الشأن على ما يأتي :

« الاول — تطلق لفظة السودان (وقد اهلوا بالاتفاق كلمة السودان المصري) على جميع الاراضي التي لم تحتلها الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٣ والاراضي التي كانت بادارة الحكومة المصرية قبل الثورة الاخيرة وفقدت منها مؤقتاً ثم فتحتها الآن حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية بالاتحاد والاراضي التي قد تفتحها بالاتحاد من الآن فصاعداً

الثاني — يستعمل العلم البريطاني والعلم المصري معاً في البحر والبر بجميع انحاء السودان ما عدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها سوى العلم المصري

« المادة الثالثة — تفوض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب حاكم عموم السودان ، ويكون تعيينه بأمر عال خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية

« المادة الرابعة — كافة القوانين وكافة الاوامر واللوائح التي تكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع انواعها وكيفية ايلوتها والنصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام وهذه القوانين والاورام واللوائح يجوز أن يسري مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمناً تحوير أو نسخ أي قانون أو اية لأئحة من القوانين أو اللوائح الموجودة

« وعلى الحاكم العام ان يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية ، القاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالي الخديوي

« المادة الخامسة — لا يسرى على السودان أو على جزء منه شيء ما من القوانين أو الاوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التي تصدر من الآن فصاعداً الاّ ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السابق بيانها

« المادة السادسة — المنشور الذي يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصرح للأوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أوروبية

« المادة السابعة — لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضي المصرية حين دخولها الى السودان ولكنه يجوز مع ذلك تحصيل

الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غير الاراضي المصرية الا انه في حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان عن طريق سواكن أو أي ميناء آخر من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسوم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حينئذ على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقدره الحاكم العام من وقت الى آخر بالمنشورات التي يصدرها بهذا الشأن

« المادة الثامنة — فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة الحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه.

« المادة التاسعة — يعتبر السودان باجمعه ما عدا مدينه سواكن تحت الاحكام العرفية ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام.

« المادة العاشرة — لا يجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأموري قنصليات بالسودان ولا يصرح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية

« المادة الحادية عشرة — ممنوع منعاً مطلقاً ادخال الرقيق الى السودان. أو تصديره منه . وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ.

بهذا الشأن

« المادة الثانية عشرة — قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ بوليه ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها وتشغيلها » اه

بعد الاتفاقين

بعد جلاء الفرنسيين عن فاشوده وقبل إبرام اتفاق ١٩ يناير بين مصر وانكلترا واتفق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين انكلترا وفرنسا تساءل الانكليز وقد خذلا لهم الجوفياتوا ولما منازع ولا خصيم لهم يتساءلون أي السياسة يتبعون ؟؟ أبيضون السودان الى أملاكهم ؟ انهم اذا ما فعلوا لا يجدون مقاوما بعد اغضاء أوروبا وخرول تركيا . وقالوا : اذا ما ضمت انكلترا السودان الى أملاكها بات السودان وكأنه الزورق المعلق به خيط كل ذي نسمة حية في مصر وضربة واحدة من مقص خفيف على ذلك الخيط النحيل تقطع الخيط وضربة معمول في مجرى النيل تحول ماءه أو بعض ذلك الماء عن مصر . وقال اصحاب هذا الرأي منهم ان انكلترا اذا ضمت السودان الى أملاكها لا تعمل شيئاً جديداً ولكنها تحول الموقوت الى دائم . الم ترفع علمها على الاوغندا وخط الاستواء واو نيور وبحر الغزال والخرطوم ؟ الم تنزل جنودها في سواكن وزيلع وبربره ؟؟

على ان قوما آخرين اعترضوا على الضم واخذت الحكومة توازن بين الفائدة والخسارة ولم يخطر ببالها ان تنظر الى المسألة من الوجهة القانونية ولا الى مواعيدها بالجلاء ولا الى ما مائل ذلك وحاحاه بل نظرت الى المنفعة وكانت للورد كرومر في النهاية الكلمة العليا فأبرم اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بنصه وآرائه . واليك خلاصة ما قاله عن ذلك في تقريره لعام ١٨٩٩ وقد كان ذلك القول قاعدة سياستهم في ما بعد :

« السودان هوة تبتلع الملايين كما يذوب الثلج في حر الشمس فهو سبب وهن المالية المصرية وضعفها ، وقد انفتحت فيه انكلترا مبالغ طائلة املت استعادتها عند تصفية الحساب ففي ٤ اغسطس ١٨٨٤ قرر مجلس النواب فتح اعتماد ٣٠٠ الف جنيه لحملة والسلي اينتقد غوردون فوصل هذا الاعتماد الضئيل

الى ١١ مليون جنيه . وفي سنة ١٨٩٦ وعدت الوزارة مجلس النواب بأنها لا ترتكب مثل هذه الهفوة مرة اخرى . فاذا ضمت السودان الى املاكها فانها تضاعف تلك الهفوة »

ذلك ما دعا اللورد كرومر الى جعل السودان شركة بين مصر وانكلترا فتغنم انكلترا وتتحمل مصر متاعب الخدمة واعباء النفقة . فمصر اتفقت على حملة دنقلة وحدها ٨ ملايين جنيه وانكلترا اقرضت مصر مبلغ ٧٩٨٨٠٢ ج ثم تنازلات لها عن هذا المبلغ وأخذت حكومة مصر تببيع ما استطاعت بيعه بأمر انكلترا ، فباعت البواخر الحديدية والحياض وحولت جميع الاعتمادات المفتوحة في أبواب الميزانية الى نفقات السودان وباعت التفاتيش والأراضي حتى أخذت صحافة مصر تعنون تلك المبيعات بعنوان « مصر في المزاد » وقبل أن يعلن ذلك الاتفاق خطب اللورد كرومر في الخرطوم في ٥ يناير فأشار الى هذه الشركة الغربية

غريبة لأنه اذا ما قيل ان من الشركة بالحكم ما يكون مثنوياً فان هذه الشركة لا توازن فيها بين الشريكين لأن لانكلترا على ما نص قانون الشركة التفرد بالسيادة واذا ما قيل ان من الشركة في الحماية ما هو معروف كحماية انكلترا وأميركا والمانيا لجزر سامواي نفى الفعل هذا القول لأن الحكومة الانكليزية تعتبر السودان المصري أرضاً مفتوحة بقوة جيوشها ويتولى ادارتها رجالها . قال المسيو دبانيه « المسألة ليست مسألة قول وكلام فمصر تحت نظام الحماية الانكليزية ، وأما السودان فان عمل مصر السلبي فيه يجعله فعلاً أرضاً من أملاك انكلترا » أما اذا نظرنا الى الاتفاق من الوجهة القانونية فاننا نحكم بلا تردد بانه اتفاق باطل لأنه لم يكن يسوغ لمصر عقد مثل هذا الاتفاق ، ولا يسوغ للاخدوي توقيعه وهو مولى من السلطان مع املاك سلطانية ، ولا يجوز لانكلترا ابرامه لارتباطها بعهود ومواثيق مع الدول . وفوق هذا كله انه لا يحق لمصر ولا لانكلترا المساس بحقوق الدول

ولما سئل اللورد سالسبوري في مجلس نوابهم في ٦ فبراير ١٨٩٩ عن اتفاق ١٨٩٩ كان جوابه غريباً كقوله « لقد ينقضي زمن طويل قبل أن يستولى الهدوء والسكون على السودان كما يستولى الآن على أحد شوارع لندن . وأوجه نظر السائل الى رجل اشتهر في تاريخ انكلترا حتى لقبوه بغليوم الفاتح على أنه لم يفتح انكلترا وبلاد الغال كلها - الى أن قال - انا نضع يدنا على السودان لسببين الأول أن السودان من املاك مصر التي نحتلها والثاني حق الفتح » ولكن هذا القول يدفعه كتاب بطرس باشا غالي الى اللورد كرومر في سنة ١٨٩٨ وصدور الأمر الخديوي في ١٥ يناير ١٨٨٤ بالحق السودان بوزارة الحربية فالسودان لم يكن في حين من الأحيان « ملكاً بلا مالك » حتى يصلح الادعاء فيه بحق الفتح وانكلترا ذاتها احتجت على هذا الادعاء في سنة ١٨٩٨ لما وصل مارشان الى فاشوده فقالت ان للسودان مالكا هو الخديوي فلا يجوز لدولة من الدول احتلال هذا الملك مع وجود مالكة أما حق الفتح فهو محفوظ لمصر وحدها لأن محمد علي واسماعيل لم يكونا مندوبي انكلترا في فتح السودان واذا كانت انكلترا قد ساعدت الخديوي عباساً الثاني على استعادة أملاكه أو بالأحرى على تسكينها وقطع دابر الثوار فيها فهي لم تدع الى ذلك ولم تشتط على الخديوي شرطاً في عمل تطوعت له وتبرعت به ولو انها عقدت معه شروطاً لكانت تلك الشروط باطلة لأنه لا يملك حق التعاقد على أرض هي تحت سيادة سلطان تركيا . فأصبح من قول اللورد سالسبوري يومئذ قول وزير الخارجية برودريك في جلسة ١٨ فبراير ١٨٩٩ « نحن لم نرتبط في مسألة السودان بمهد ولا بقانون ولا نظام »

على انه جاء في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ان العلم المصري وحده يظل خافقاً على سوا كن أي المدينة التي ظلت مصرية باعتراف الانكليز ولم تلغ منها سلطة المحاكم المختلطة الا في ٢٠ يوليو ١٨٩٩ فلما اذا أبقوا العلم المصري وحده مرفوعاً عليها ؟

هذا السر كشفه أحد الموظفين الانكليز لمراسل جريدة الطان الفرنسية بقوله « ان الانكليز (العارفين) مرتاحون الى اتفاق ١٩ يناير وأبقينا سوا كن تحت العلم المصري كما كانوا يفعلون قديماً بوضع الجريح في ثغرة السور قبل الهجوم أو كما يفعلون اليوم بنصب مستشفيات الصليب الاحمر بدلاً من الابراج المدرعة فنحن نبقى سوا كن نصف مستقلة في طريق السودان لهذا الغرض وماذا يهمنا بعد ذلك ما دام نفوذنا كاملاً؟ »

وإذا كانت انكلترا قد اشترطت في الاتفاق الغاء سلطة المحاكم المختلطة . فلأن انشاء هذه المحاكم في سنة ١٨٧٦ كان رغم ارادتها بعد ما اتفقت في سنة ١٨٧٠ مع ألمانيا على أن تطلق يدها في مصر ولم تنس حكم تلك المحاكم في سنة ١٨٩٦ باعادة الأموال الى صندوق الدين وكانت تعتمد على ٦٢ مليون فرنك متوافرة في ذلك الصندوق للاتفاق على حملة السودان . ومما يدل اكبر دلالة على فعل السياسة في النفوس والآراء أن السير مكاريث - الذي امتدح المحاكم المختلطة في احدى المجلات الانكليزية امتداحاً فضلها فيه على كل نظام قضائي - حمل عليها في سنة ١٨٩٨ حملة شعواء وطالب الغاءها وجس بطرس باشا خالي باشارة اللورد كرومر نبض الدول في ذلك فقابلت طلبه بالرفض وكان أشد الدول رفضاً ألمانيا فأجل الانكليز المشروع الى وقت ملائم وهذا الوقت هو الحرب . وقد رأيناها تمد أجل هذه المحاكم سنة فسنة الى أن تلغيتها أو يجعلها لها - أي محاكم انكليزية - لولا هبة مصر للاستقلال والحيلولة دون مشروع الانكليز

هذا ما يقال في اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ الذي مكن انكلترا من السودان ولكن السردار كيتشنر أراد مطاردة عبد الله التعايشي ليقضي عليه فوجه أخاه بحملة عددها ٦ آلاف مقاتل فمات منها ربعها اعياءاً وتعباً ، فعزله وتولى هو ذاته قيادة القوة التي فاجأت محمد شريف واثنين من أولاد المهدي في

شكابة فقتلتهم وأحرقت القرية . وفي ٢٥ نوفمبر ١٨٩٩ فتكت حملة ونجت بعبد الله التعايشي وأمرائه ولم ينج سوى عثمان دقنه وقصد الجنرال ونجت ديريكات معسكر عبد الله التعايشي فتقدم اليه غلام في الخامسة عشرة وقال له « الخليفة مات وانا ابنه » ثم وجد جثة عبد الله وهي ممزقة بالرصاص وفوقه الأمير علي ودهيلا واحمد فضيل والى جانبه جثث الأمراء الآخرين ونهض من بين هذه الجثث يونس الدقي حيا وفي شهر يناير ١٩٠٠ أخذ عثمان دقنه اسيراً في جبل طوكر وبذلك انتهت سلطنة الدراويش

ولما عين ونجت باشا حاكماً للسودان طلب ارسال الزبير باشا اليه وكان غوردون قبل سقوط الخرطوم يطلبه فلا يرسل وكان الجنرال ونجت يقول لو انهم ارسلوا الزبير الى الخرطوم عند ما أحرق الخطر بغوردون لما هلك غردون ولما سقطت الخرطوم . ولكن الاسباب اتى حالت دون ارساله أو ارسال عبد القادر باشا في سنة ١٨٨٤ - ١٨٨٥ زالت في سنة ١٨٩٩ - ١٩٠٠ فأرسل الى تلك البلاد بلاده وقد كان له فيها التاريخ المجيد فهو الذي سلم درفور لحاكم السودان اسماعيل باشا أيوب بلا حرب ولا قتال

ولما استتب الأمر في تلك البلاد أخذوا بمد الخطوط الحديدية ووصف اللورد كرومر تلك المشروعات في تقريره سنة ١٨٩٩ . وفي سنة ١٩٠٢ انتهت حرب انكيترا في الترنسفال وحان الوقت لانجاز مشروع الكاب - القاهرة وجاءنا تشمبرلن وزير المستعمرات زائراً فقابل الخديوي في ٦ ديسمبر من تلك السنة وغادر السويس في ٧ منه قاصداً الاوغندا وافريقيا الجنوبية وفي ٣ يناير ١٩٠٣ جهر اللورد كرومر بتلك المشروعات الكبيرة وهي استثمار السودان ثم وصل مصر والسودان بجنوب افريقيا

ومنذ اتفاق ٢١ مارس ١٨٩٩ بين فرنسا وانكيترا لم يقع حادث دولي آخر يستحق الذكر سوى اتفاق ١٩٠٢ التجاري بين فرنسا ومصر فقد وقعت مصر وحدها ذلك الاتفاق النافذ في مصر والسودان معاً خلافاً لما ورد في

المادة السابعة من اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ بين مصر وانكلترا وعد ابرام هذا الاتفاق فوزاً سياسياً عظيماً للمسيو كوجردان معتمد فرنسا السياسي في القاهرة ولا مندوحة لنا في ختام هذا الفصل عن ايراد كلمة غلادستون في سنة ١٨٧٧ عن عزم انكلترا على احتلال مصر وبسط سلطانها على السودان. قال في فصل نشرته مجلة القرن التاسع عشر في شهر ستمبر من تلك السنة « اذا وطأت اقدامنا مصر كان ذلك بذرة صالحة لانشاء امبراطوريتنا الافريقية الشمالية ثم تتجاوز النيل الأبيض والنيل الأزرق الى خط الاستواء وعند من هناك ايدينا الى الناتال والكاب ونبتلع الحبشة ونحن سائرون في طريقنا »

فما يستثمرونه اليوم وضعوا أسسه منذ عهد بعيد ، متذرعين بالقوة وبالقوة وحدها لافرق بين الاحرار منهم والمحافظين وغلادستون الذي نورد اقواله شيخ احرارهم بلا منازع



احرار ومحافظون

نشرنا كلمة المستر غلادستون زعيم الاحرار في سنة ١٨٧٧ عن تطلع الانكليز الى احتلال مصر والمرور منها الى السودان والمرور من السودان الى خط الاستواء ومد اليد من هناك الى الناطل والسكاب وهضم بلاد الحبشة أثناء السير . والآن نرجع الى آراء النواب والصحف في ذلك بعد تجريد حملة « كتشنر » ففي منتصف ١٢ مارس ١٨٩٦ تلقى السردار كتشنر باشا الامر من حكومته بالزحف وفي مساء ١٣ مارس أبلغ الخبر الى رئيس الوزارة المصرية الذي حمله الى الخديوي عباس في الليل ، وفي ١٤ مارس دعي الرديف المصري الى حمل السلاح ، وفي ١٥ منه سافر الجنود الى السودان وعينت عكاشة محلاً للحشد وفي ٢٧ تولى السردار كتشنر قيادة الحملة ومن ١٣ الى ١٦ مارس ١٨٩٦ شغل مجلس نواب انكثرا أمر هذه الحملة فقالت الحكومة الانكليزية « انها أمرت بها لصد الاحباش الذين استفحل أمرهم بعد وقعة عدوة وانكسار الطليان وانحصار قوتهم التي تحمي كسله » وقابلت لندره خبر زحف الحملة بملء الارتياح ووقف لابوشير يستنكر أمر هذه الحملة في مجلس النواب فأعان رئيس المجلس اقفال باب البحث والمناقشة وقالت الدالي كرونيكل في وصف هذه الحملة « انها بمثابة وضع اليد نهائياً على القطار المصري ومحو المواعيد التي كرت منذ سنة ١٨٨٢ وابلغ فرنسا انا لا نعبأ بمصالحها ولا بأمانيتها ولا بمواطنيها ولا بصداقتها ولا بغضبها »

ووصفت الطان الفرنسية الحملة يومئذ بقولها : « ان الشعب الانكليزي شعب متاجر وهو ينزل السياسة منزلة الاعمال التجارية والقاعدة في التجارة « الربح جهد الطاقة وقلة النفقة جهد الطاقة »

وانتقد السير ويليام هر كور الحملة لانها تكلف انكثرا أموالاً وفيرة فرد اللورد كرزون « ان تفقات هذه الحملة التي لا يمكن تقديرها الاً حتى تقدير

تقريبى ستكون على طاق مصر» فارتضى النائب الحر بهذا البيان . ثم سأل
المستر لا بوشير وزير الخارجية بلفور عن قدرة مصر على الاتفاق فأجاب :
« انا ابلغت سفراءنا لدى الدول انه اذا لم تستطع خزانة مصر الاتفاق فانا
سنأخذ المال من صندوق الدين المصرى . ثم زاد على ذلك قوله : « أما نحن
فاذا أقدمنا على أمر فانا لا نتقهقر ، وأينما نزل المسكرى الانكليزي يجب ان يظل
الى الابد » . فلم يرد لا بوشير زعيم الاحرار بكلمة واحدة على هذا القول لانه
عده قولاً مرضياً مقنعاً

ولما دخل كتشنر الخرطوم وعرف ان مارشان في فاشوده اتحد الاحرار
والمحافظون ضد الفرنسيين ، فالدالى تلغراف مثلاً عدت مارشان وقوته جماعة
من الشاردين الذين لامندوحة عن عقابهم ، والتيمس أنذرت فرنسا بان أقوال
السير ادوارغراي في ٢٧ مارس ١٨٩٥ لا تتغير ولا تتحول وهي : « حينما نزل
جندي انكليزي ظل أبد الدهر »

وفي ١٢ اكتوبر ١٨٩٨ خطب اللورد روزبرى الحر في ابسوم فقال :
« ان فرنسا ارتكبت ضدنا عملاً عدائياً فالأمة كلها وراء الحكومة تؤيدها
فاذا هي ترددت لا تظل ساعة واحدة في كراسيها فاذا ادعت فرنسا ان في
المسألة شرف علمها فان العلم شيء ينقل ويحمل » وخطب المستر اسكويث الحر
« أيضاً » خطاباً قال فيه « ان الأمة تؤيد الحكومة وليس بيننا وبين فرنسا
خلاف في المبدأ أي ان الملك لمصر » . وفي ٢٦ اكتوبر ألقى المستر ريتشي
الحر « أيضاً » خطاباً قال فيه : « انا لا نسمح لفرنسا بأن تقاوم مشروعنا
وهو وصل القاهرة برأس الرجاء الصالح » فقال السير ادوارغراي : « ان
انكلترا لا تتساهل بشيء مع فرنسا فصر هي النيل . والواجب أن تكون لنا
الرقابة على مجرى النيل كله من منبعه الى مصبه »

ومن هذه الأقوال كلها يعرف القاريء ان الاحرار الذين كانوا ينادون
بالجلاء عن مصر باتوا على رأي المحافظين عند ما وصل كتشنر باشا الى

الخرطوم وتوج اللورد سالسبوري اجماعهم بتلغراف الى سفير انكلترا بباريز قال فيه : « ان جميع الاراضي التي كانت خاضعة للخليفة قد انتقلت الآن الى يد الحكومة الانكليزية والحكومة المصرية . فالأمر في ذلك لا يقبل الجدل »

فاذا ما تعلم المصريون الاتحاد في مرافقهم ومصالحهم فان أجلّ درس يتلقونه انما هم يتلقونه من الانكليز قبل سواهم ويتلقونه في سياسة انكلترا في وطنهم وسودانهم أي في أنفسهم وما تريد أن يفعله الناس بك افعله أنت بهم



اتفاق السودان

في نظر رجال السياسة والقانون

كان اللورد كرومر صاحب اتفاق السودان أول المعترفين ببطلانه من الوجهة القانونية فامتدح اللورد سالسبوري الذي أقر هذا الاتفاق لشجاعته واقدامه على عمل لا يميزه الشرائع المعمول بها ولا القوانين النافذة أو المتفق عليها بين الأمم والشعوب ، وقد كتب في ذلك رجال القانون والسياسة طويلاً فقال السياسيون ان الانكليز نظروا الى السودان المصري بعد اخلائه وبعد استعادته وبعد ظهور الدول بمظهر الخمول والاهمال نظرتين : نظرة الطامع به وضمه الى املاكهم . ونظرة السيطرة عليه وحصر منافعه بهم وتكليف مصر القيام بنفقاته واعبائه . فقال دعاة الضم منهم انا اذا ضمنا السودان الى املاكنا لا نكون قد فعلنا شيئاً جديداً بل نكون قد حولنا هذه الحالة الموقوتة الى حال دائمة . ألا ترانا وقد أخذنا من مصر الاوغندا وأونيورو وخط الاستواء وبربره وزيلع ؟ ؟ فماذا كانت نتيجة ذلك ؟ ان الأمر وقف عند حد احتجاج الباب العالي احتجاجاً ضعيفاً لم نعبأ به وقال دعاة الانتفاع وابقاء عبء النفقات على مصر : لماذا نكاف أنفسنا نحمل المتاعب والنفقات مادام مضموناً لنا الربح ؟

فالحكومة الانكليزية ترددت بين النظريتين وعادت الى اللورد كرومر لتسأله رأيه فاجاب اللورد كرومر انه يعيل الى النظرية الثانية لأنه متشائم من مصير السودان وقال في تقريره لسنة ١٨٩٩ « ان السودان كان دائماً كاهلوة تبتلع الملايين من الاموال فتذوب تلك الملايين التي تأتي فيه كما يذوب الثلج تحت عين الشمس في الصحراء واليه يعزى افلاس الخزانة المصرية . ولقد انققت عليه انكلترا مبالغ كبيرة كانت تأمل استعادتها عند تصفية الحساب ولم يغرب عن الدهن ان حكومة انكلترا لما وجهت حملة ولسلي لانتقاد غوردون سنة

١٨٨٤ فتحت لذلك اعتماداً قدره ٣٠٠ الف جنيهه فوصل هذا المبلغ الى ١١ مليون جنيهه كذلك كانت حملة ١٨٩٦ - ١٨٩٩ فان مصر تحملت نفقاتها الا ٧٩٨٨٠٢ ج تنازلت عنها انكلترا لحساب الخط الحديدي فرعاً من سكة النكاب الى القاهرة ولكن مصر جعلت ميزانيتها كلها وكل ما تملكه من المعدات وقفاً على الحملة وباعت البواخر الخديوية والحياض والسرايات والحدايق والاراضي وكل ما استطاعت بيعه لانفاقه في هذا السبيل كما قلنا في كلمة سابقة أما أسباب تشاؤم اللورد كرومر من مستقبل السودان فهي : « قلة السكان وقلة الزراعة وانعدام الري وضمحلل التجارة والصناعة » لذلك أخذ الانكليز بنظرية اللورد كرومر وهي ان يدعوا مصر تقوم بنفقات السودان وتعميره رويداً رويداً مع حفظ سيطرة انكلترا وتقديم هذه السيطرة وتوسيعها مع تقدم السودان وعمرانه . ذلك هو منشأ اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ ذلك الاتفاق الذي لا مثيل له في المعاملات الدولية لأنه ليس بالحكم المثنوي تتعادل فيه سلطة دولتين ، والسلطة كلها محصورة بيد الانكليز ، ولا حماية مزدوجة لان الانكليز يدعون ان السودان ملكهم بحق الفتح

أما رجال القانون والشرع فانهم يقولون ان اتفاق ١٨٩٩ باطل كل البطلان لأنه لا صفة لمصر تخولها حق التعاقد لان مصر ولاية عثمانية مهما بلغت درجة استقلالها لا يجوز لها ان تعقد اتفاقاً دولياً اذ لا يضاف الى ما تقدم ان الملكية محفوظة لتركيا وخديوي مصر الذي يعين بفرمان سلطاني هو في الحقيقة وال . فهو حارس لاملاك السلطان لامالك لها فلا يجوز له ان يتجاوز في اعماله حدود الفرمان الذي عين به ، وهذا الفرمان قد بين سلطته وحددها تحديداً تاماً ففي فرمان تولية عباس باشا الثاني سنة ١٨٩٢ مذكور نصاً بانه لا يجوز له ان يتنازل عن أي امتياز ممنوح لمصر ولا عن أية أرض مصرية وتابعة لمصر ، فاتفاق ١٨٩٩ يخالف كل فقرة من فقرات نصوص ذلك الفرمان أما من جهة انكلترا فانها اعترفت بجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية

بصيانة الاملاك العثمانية واعترفت باتفاق الاستانة ١٨٨٢ على وجه التخصيص
بألا تطلب شيئاً لنفسها وايدت فرمان ١٨٩٢ الذي يحرم على مصر التنازل عن
اية أرض مصرية واعترفت أيضاً بان الاملاك السودانية أملاك مصرية صرفة
وذكرت ذلك صراحة باتفاقها مع حكومة الكونغو البلجيكية (١٢ مايو
١٨٩٤) وتذرت بهذه الحجة ضد فرنسا في ازمة فاشوده سنة ١٨٩٨ فمن
هذه الوجوه أيضاً يعد اتفاق ١٨٩٩ باطلاً

وفوق هذا كله اغتصب هذا الاتفاق الحقوق التي اكتسبتها الدول بمواده
٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١١ لأنه منع سريان احكام المحاكم المختلطة على السودان وهو
أرض مصرية وحرم تعيين القناصل بدون تصريح من انكلترا وكذلك حقوق
التجار والملاك الاوروبيين . ومما يذكر في هذا الباب انه لما احتلت فرنسا
تونس وبسطت عليها حمايتها لم تستطع الغاء الامتيازات الا بعد مفاوضة الدول
والاتفاق معها على ذلك

كذلك دعوى الانكليز بالفتح فانها دعوى باطلة لان السودان في مدى
١٦ سنة دامت فيها ثورة المهدي والخليفة لم يكن ملكاً بلامالك لان مصر
لم تتنازل عن هذه الملكية . ولما ادعى الفرنسيون ذلك في ازمة فاشوده
احتجت انكلترا على ادعائهم فسلم الفرنسيون بحجة الانكليز
أما ادعاء الاستعادة بالفتح فهذا يصح لمصر وحدها لأن مصر هي المالكة
الوحيدة فهي التي يحق لها وحدها استعادة ملكها



السودان

مصري ومن مصر وجزء لا يجزأ عن مصر
بقلم صاحب الدولة حسين باشا رشدي (١)

— ١ —

السودان حياة مصر

. انما السودان هو الحياة بذاتها لمصر لانه منبع النيل . ومصر هي التي
فتحت السودان في الاصل ولم ترض في هذا السبيل بأية ضحية بالرجال أو
بالمال . وهذا الفتح بدأ على عهد محمد علي وتم على عهد اسماعيل الذي ضم
مناطق البحيرات الكبرى حتى منابع النيل وبحر الغزال وخط الاستواء ثم
سواحل البحر الاحمر حتى رأس غردفوي . وجعل الاوغندا تحت حماية مصر .
ونال من الباب العالي ادارة سواكن وزيلع وملحقاتهما واتخذ لنفسه لقب
خديوي مصر وصاحب نوبيا ودارفور وكردوفان وسنار . واعترفت
الفرمانات السلطانية التركية لمصر بامتلاك هذه الأقاليم السودانية واعترفت
الدول بهذه الفرمانات ذاتها

وفي سنة ١٨٨٥ أجات الحكومة المصرية تحت ضغط الحكومة
الانكليزية عن أكثر هذه الاقاليم السودانية . ولكنها خرجت منها على نية
العودة اليها ومع العزم الأ كيد على احتلالها ثانية عند سنوح اول فرصة
ملائمة . وهذا العزم واضح كل الوضوح من المستندات الرسمية المصرية
فوزارة شريف باشا فضلت الاستعفاء على قبول ترك السودان ولو تركاً موقوتاً
وفي ٩ ديسمبر ١٨٩٤ ارسل رياض باشا الى السير ايفلن بارنج مذكرة
قال فيها :

(١) نشر دولته هذين الفصلين في ١٧ مايو ١٩٢٢ عند ما نصت لجنة الدستور في
المشروع الذي كلفت بوضعه بأن ملك مصر هو ملك مصر والسودان

« لا يستطيع اي انسان ان ينازع في ان النيل هو حياة مصر . وهذه حقيقة واضحة كل الوضوح لا تحتاج الى مناقشة وحيث ان النيل هو السودان فلا جدال في ان العلاقات والروابط التي تربط مصر بالسودان لا يمكن ان تقبل اي انفصال . وما مثلها في هذا التماسك الا كمثل الدلافة التي تربط الروح بالجسد واذا تمكنت دولة من الاستيلاء على منابع النيل فان هذا الاستيلاء يكون بمثابة حكم الاعدام على مصر »

« فمن هذا كله يتبادر اذن الى كل ذهن أن حكومة سمو الخديوي لا لاترضى قط بحال من الأحوال باختيارها وبدون أن تكون مكرهة اكرهاً بمثل هذا التهجيم على وجودها » (١)

وفي الكتاب الأزرق الذي أصدره اللورد سالسبوري في سنة ١٨٩٨ عن مسألة فاشوده كتاب من بطرس باشا غالي وزير الخديوي قال فيه :

« ان حكومة الخديوي كما تعرف سيادتكم لم يغب عن نظرها في حين من الاحيان العودة الى استئناف احتلال الاقاليم السودانية التي هي مصدر الحياة ذاتها لمصر . ومصر لم تنسحب من تلك الاقاليم الا عقيب ظروف قاهرة . وان استعادة الخرطوم تفقد الغاية منها اذا لم يعد الى مصر وادي النيل الذي ضحت مصر في سبيله الضحايا العظيمة

» ولمعرفة الحكومة المصرية ان مسألة فاشوده في هذا الاوان هي موضوع المسكلمة بين بريطانيا العظمى وفرنسا ، فهي (الحكومة المصرية) تكل الى أن اطلب من سيادتكم ان تفضلوا بحسن الوساطة لدى اللورد سالسبوري ليتم الاعتراف لمصر بحقوقها التي لا تقبل نزاعاً ولكي تعاد اليها الاقاليم التي كانت تحتلها حتى قيام ثورة محمد احمد (٢)

هذا وفي نظر اوربا ذاتها لم تفتأ تلك الاقاليم السودانية - التي تركت تركاً

(١) راجع الوقائع المصرية ١٨٩٤ الملحق ٦٥٥ صفحة ٨٥٥

(٢) راجع الكتاب الأزرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

موقوتاً - معتبرة مصرية

وانا لنورد دليلاً على صحة ذلك تصريحات عظماء الانكليز ذاتهم بصدد
حادثة فاشودة والمعاهدة الانكليزية الطليانية ١٨٩١ - ١٨٩٤

١ - في ١٢ اكتوبر ١٨٩٨ صرح اللورد سالسبورى لسفير فرنسا « ان
وادي النيل كان ولا يزال ملكاً لمصر . وان جميع العوائق وكل الانتقاص
الذي احده فتح المهدي واخلاله في صفة هذه الملكية قد زال بفعل انتصار
الجيش الانكليزي المصري في ام درمان (١)

٢ - قال اللورد روزبري في خطاب ألقاه في ابسون في ١٢ اكتوبر ١٨٩٨
« نحن نعمل الآن لنرجع الى مصر ما يؤلف - حسب تصريحات جميع
الوزارات الفرنسية - ارضاً مصرية (٢)

٣ - وأثبت اللورد كهبرلي في مأدبة اقيمت اكراماً للورد كتشنر ما يلي :-
« ان الجلاء عن فاشودة لا يمكن ان يمس كرامة فرنسا لان الحكومة
الفرنساوية ذاتها صرحت بان الاراضي المختلف عليها هي ملك مصر (٣)
ومن جهة اخرى أن البند الثاني من الاتفاق الانكليزي الطلياني المبرم
سنة ١٨٩١ و١٨٩٤ نص فيه :

« يكون للحكومة الطليانية في حالة اضطرارها للعمل قياماً بمحاجة موقفها
العسكري أن تقبل كسلة والاقليم الملاصق لها حتى الاتبرة . الا انه يكون
معروفاً لدى الحكومتين أن كل احتلال عسكري موقوت للاراضي الاضافية
المعينة بهذا البند لا يلغي حقوق الحكومة المصرية على تلك الاراضي
فهذه الحقوق تظل موقوفة فقط الى أن تتمكن الحكومة المصرية من
استئناف احتلال المنطقة المشار اليها »

(١) راجع الكتاب الازرق ٥ اكتوبر سنة ١٨٩٨

(٢) راجع التيمس ١٢ و ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٩٨

(٣) راجع التيمس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨

وعند ما استعادت مصر الاقاليم السودانية التي كانت قد تركتها وقتياً
طاوتها انكلترا في ذلك ولكن

اولاً - ان استعادة تلك الاقاليم تمت على حساب مصر وباسمها، وكانت
انكلترا تعمل بمعاونتها بوصف انها حليفة بالواقع لمصر . وهذا ما يستنتج
استنتاجاً مقطوعاً به من التصريحات المذكورة آنفاً ثم ان اللورد كاتشر قائد
الجيش المصري صرح للقومندان مارشان في فاشوده بقوله « ان التعليمات
التي تلقاها تقضي بان يعيد بسط « السلطة المصرية » على مديرية فاشوده
وانه يحتاج على رفع العلم الفرنسي على « املاك سمو الخديوي »
ثم كتب اليه بعد ذلك :

« يجب عليّ ان ابلاغك اني وقد رفعت اليوم العلم المصري على فاشوده
بان حكم هذه البلاد قد استعادته مصر ليدها نهائياً (راجع تقرير اللورد
كرومر السنة الثالثة ١٨٩٨)

الثاني - ان القوات العسكرية التي استخدمت للاستعادة قد كانت من
جانب المصريين ٢٥ ألفاً أما التي كانت من جانب الانكليز فقد كانت من باديء
الامر ٨٠٠ جندي ولم يتجاوز عددها الي جندي

الثالث - ان نفقات الاستعادة ٢٠٠٠ ر ٤٠٠٠ جنيهه دفعت مصر ثلثها .
واذا كانت انكلترا قد تحمات الثلث الثالث فالخطأ ليس خطأ مصر ولكنه
ناشئ من معارضة صندوق الدين التحكيمية

الرابع - ان مصر وحدها دفعت منذ استعادة السودان نفقات الاعمال
والمشروعات ماعدا خزان مكوار فبلغ ما انفقته نحو ٠٠٠ ر ٦٠٠ ر ٥ جنيهه
ومصر وحدها هي التي دفعت العجز المتوالي في ميزانية السودان فبلغ مادفعته
في هذا السبيل ٠٠٠ ر ٣٥٠ ر ٥ جنيهه

الخامس - منذ استعادة السودان تنفق مصر على عشرة آلاف جندي
مصري في السودان للدفاع في الخارج ولمنع كل ثورة في الداخل فتحملت

مصر من وراء ذلك اتفاق ١٣ مليون جنيه مع ان القوة الانكليزية في السودان نحو الف رجل لم تزد النفقة عليهم على مليوني جنيه ان مصر تحملت في سبيل السودان نفقة مالية كبيرة جداً كما تدل سجلات الحسابات وقد تحمات هذه الاعباء رغم الديون المتركة عليها ورغم شدة حاجتها الى الاموال لتقوم بالاعمال العمومية لاسيما اعمال الري التي يحول بها ري الحياض الى ري دائم وقد كان بالامكان اصلاح مليوني فدان لا تزرع الا الآن بنصف الاموال التي انفقها

فلاستنتاج الطبيعي المقول من كل ماتقدم هو انه يجب اعتبار السودان جزءاً من مصر لا يقبل التجزئة حتى ان اتفاق ١٨٩٩ ذاته لا يعارض ذلك . فان ذلك الاتفاق يشرك انكلترا مع مصر لافي السيادة على السودان ، بل في الادارة . واذا كان العلم الانكليزي قد ظل يخفق على السودان الى جانب العلم المصري فمرجع ذلك الى الاهتمام باتقاء العراقيل التي تنجم عن تنفيذ حكم الامتيازات هناك فتحويل دون تقدم تلك البلاد

وفي الواقع ان اتفاق ١٨٦٩ قد تضمن مانصه « من حيث انه صار لازماً اختيار طريقة للادارة وسن قوانين للاقاليم المستعمدة المذكورة » وزاد على ماتقدم قوله « ومن حيث انه ظاهر ولاسباب عديدة يمكن ان تدار وادي حلفا وسواكن ادارة افعل اذا ضمتا الى الاقاليم المستعمدة » وبالفعل تم ضم حلفا وسواكن الى الاقاليم المستعمدة حتى يكون الجميع خاضعاً لنظام الحكم الذي قرره الاتفاق

وهذه وادي حلفا وهذه سواكن لم تجل عنها الجنود المصرية قط فضمهما الى الاقاليم المستعمدة يثبت ان ذلك الاتفاق ما كان يرمي الا الى الوجة الادارية ولم يكن الغرض منه ان يخرج السودان من السيادة المصرية وتأييداً لهذا الايضاح لاتفاق ١٨٩٩ نستعين بحكم اللورد كرومر الذي

هو بلا شك أصدق مفسر له لأنه هو الذي وضعه فاليك ما يراه القاريء في تقريره لعام ١٩٠١ و١٩٠٣
ففي تقرير ١٩٠١ ما نصه :

« الاحظ في اعمال مجلس شورى القوانين الخاصة بالاعتمادات قوله « ان المجلس يصادق على المصروفات المقترحة للسودان لانه يعد السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر » وهذا الرأي صحيح في الحقيقة فان نظام الحكم السياسي في السودان مقيد على كل حال بالاتفاق المعقود بين بريطانيا العظمى ومصر وموقع عليه في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض اعضاء مجلس الشورى غير ملين تمام الامام بفحوى ذلك الاتفاق فاني انتهز هذه الفرصة لا بين انه لم تكن هنالك نية أو رغبة عند صوغه في انتقاص حقوق مصر الشرعية ، فقد كانت الاغراض الاساسية التي رمى اليها واضعو ذلك الاتفاق هي أولاً ضمانة وجود حكومة صالحة للأمة السودانية وثانياً اتقاء الارتباكات الخصوصية التي أوجدها اسلوب الحكم الدولي بمصر في السودان »

وفي تقرير ١٩٠٣ قوله :

« لقد سئلت احياناً : لماذا لا تتحمل الخزانة البريطانية قسماً من نفقات الادارة في السودان ما دامت الراية البريطانية تخفق الى جانب الراية المصرية على ربوعه ؟ وهو سؤال طبيعي ولكن الاجابة عليه سهلة جداً على جميع الواقفين على تاريخ اتفاق ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ الذي بموجب نصوصه أوجدت للسودان حالة سياسية خاصة . وذلك ان حكومته شكلت لفرض صريح وهو انقاذ السودان — وبناء على ذلك انقاذ مصر — عند حكمها تلك المديرية من جميع تلك الاوضاع الدولية المعرقة التي لها النصيب الاوفر في تعقيد الادارة في مصر ، ولولا هذا الاعتبار لما كان لرفع الراية البريطانية على الخرطوم — من وجهة النظر البريطانية — من سبب أدعى الى رفعها على

اسوان أو طنطا»

وفوق كل ما تقدم كيف كان بالامكان ان يشرك اتفاق ١٨٩٩ انكلترا مع مصر في السيادة على السودان؟ فليس ارسال بعض الجنود الذين لم يتجاوز عددهم الألفين ولا اتفاق بعض المال القليل مما يسوغ مثل هذه الشركة. فاذا كان العون الاختياري يخول من ذاته حقاً ما، فان الواجب ان يكون لمصر حق في سوريا وفلسطين لانه بفضل رجال مصر وسككها الحديدية وموانئها وامدادها الجيش الانكليزي بالأكل والماء والمعدات من كل نوع سهل فتح تلك البلاد وانفقت مصر أكثر من أربعة ملايين جنيه من المال فوق الفرق في أثمان ما جمعه الجيش الانكليزي حتى ان هذا الفرق بلغ في القطن وحده الملايين دون حسابان الحبوب من كل صنف والمواشي التي نقصت الثلث مدة الحرب

وقد اعترف المارشال اللنبي بقيمة المساعدة المصرية ابان حملة فلسطين وسوريا وورد في تقرير اللورد ملتر قوله « ليس من العدل الا ان نذكر الخدمات التي اداها فيلق المتطوعة المصرية فان قيمتها كانت فوق التقدير، ولم تكن عنها مندوحة لفتح فلسطين »

انه كان لمصر على انكلترا دين أدبي لتساعدها على استعادة السودان . أو لم يكن اخلاء السودان بفعل ضغطها على مصر؟ ألم تكن انكلترا بمثابة القيمة على مصر؟

فقد قال السير ادوارد غراي أمام مجلس النواب الانكليزي في ٢٨ مارس ١٨٩٥ « ان انكلترا تشغل من وجهة الدفاع عن مصالح مصر المركز الخاص للقيم، فطالب مصر لم نسلم بها نحن وحدنا بل سامت بها أيضاً وأثبتتها كل الثبوت الحكومة الفرنسية »

وفضلاً عن أن النيل هو رباط الحياة بين القطرين، فان هناك اعتبارات

اقتصادية تربط السودان بمصر

فالسودان بلاد لا تزال بكرا وتجارته معدة للنمو وحاصلاته للزيادة بسرعة نظراً لسعة أراضيه وخصبها . فاذا كان له منفذ الى البحر في بور سودان فان هذا الميناء لا يستطيع وحده تصريف تجارة هذه البلاد عند ما تنال بعض التقدم

وفي مصر سيمر دائماً شطر كبير من بضائع السودان ، لا سيما اذا بدت المزاحمة في تجارة تلك البلاد فانه حينئذ تفضل الطريق الاخصر . وأكبر شطر من اتجار السودان هو الآن مع مصر . وسيظل دائماً كذلك ومصر هي في العالم من البلاد التي يزدحم سكانها وهؤلاء السكان يزيدون زيادة سريعة وقد أخذت أرضها تعجز عن أن تكفي هؤلاء السكان وبعد بضعة سنين تصبح هذه المسألة من المسائل الاجتماعية المتحرجة التي يقضى على السلاطة الآتية حلها . فليس في الارض مكان معد بذاته لقبول زيادة السكان في مصر غير السودان فهو بلاد متاخمة لمصر وبلاد زراعية بحثة ومتصلة بمصر بروابط من كل نوع ومن جهة أخرى ان من المبدأ المسلم به من الجميع الآن والذي كان مرشداً وهادياً لسياسة الانسانية بعد الحرب الكبرى مبدأ الجنسية المنحصر في تأليف وحدات سياسية من الطوائف المتجمعة اذا كانت من عنصر واحد . وهذا المبدأ ينطبق على مصر والسودان لأن غالبية السودان من العنصر العربي يتكلم لغة المصريين وله دين غالبيتهم ومتخلق بأخلاقهم .



- ٢ -

بحث في حالة السودان السياسية

بقلم صاحب الدولة حسين رشدي باشا

ان اتفاق ١٨٩٩ - بين الحكومة المصرية والحكومة الانكليزية - هو اتفاق في نظر المصريين باطل وفي نظر الانكليز صحيح ترتبط مصر بأحكامه

وتستند حجة المصريين في بطلانه الى أن تركيا لم تقر ذلك الاتفاق . ثم يزيدون على ما تقدم : أن مصر ذاتها لم تقره برضاها ولم تسلم به الا مكرهة مقسورة بقوة انكلترا

ويرد الانكليز على هذه الحجة بأن اتفاق ١٨٩٩ يربط مصر لانها وقعته وان لم تكن تركيا قد سلمت به . اما مسألة عدم تسليم تركيا فكل ما يقال فيه من الوجهة المصرية ان مصر تعاقدت على ملك الغير وفي هذه الحالة لا يكون للمغتصب أى مصر حق انكار عقد التعاقد بل ان هذا الحق لصاحب الحق المنتصب وهي تركيا . ويزيد في نقصان تمسك مصر ببطلان اتفاق ١٨٩٩ ان عقد الاغتصاب الذي وقعته قد تأيد بمعدول تركيا عن ادعاء أي حق لها على مصر

واذا كانت معاهدة سيفر لاتزال قيد التعديل فأن من المأثور أن التعديل المطلوب فيها يرمى الى وجوه اخرى غير ذلك العدول عن حقها في مصر ، وهو العدول الذي صار نهائياً

اما الزعم بانقلاط مصر من روابط اتفاق ١٨٩٩ بحجة ان رضاها به كان مشوباً ومشوهاً بقوة الاكراه من جانب انكلترا اكرهاً لم يكن بالامكان دفعه ، فهو ملابسة بين مبادئ الحق المدني ومبادئ الحق العام . وهذه معاهدات الصلح التي اكره المغلوبون على توقيعها بقوة الحديد والنار هل يجوز

لهؤلاء ألا يحترموا احكامها ؟

والذي نعتقده نحن ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر للاسباب الآتية :
ان السبب الذي دعا الى ابرام هذا الاتفاق هو الاهتمام بمنع تنفيذ الامتيازات في السودان ووقاية مصر ولو في هذا الشطر من الاراضي المصرية من مساس نظام الامتيازات بسيادتها

فهذا الاتفاق اذن قد عقد لمصلحة مصر لا لمصلحة انكلترا ، وفي الواقع ان انكلترا لم يكن لها في ذلك الحين أية مصلحة خاصة من وراء ذلك الاتفاق لأنها كانت تحكم مصر ذاتها

فأية حاجة كانت بها لأن تبرم مع مصر اتفاقا يخولها ادارة السودان ؟ فهل هي كانت تلقى من الحكومة المصرية مقاومة لا ترد وهي التي استطاعت ان تكره حكومة مصر على اخلاء السودان رغم ارادتها لو أنها طلبت من الحكومة المصرية بقطع النظر عن كل اتفاق — وأمامنا السابقة في مسألة غوردون — ان تسلم حكم السودان الى حاكم تام حتى ولو كان انكليزيا تختاره انكلترا وله السلطة المخولة الآن للحاكم العام ؟؟ سؤال لا يجاب عليه بغير « لا »

ان تلمغراف غرتفيل المشهور جعل للمشورة الانكليزية صبغة الأمر، وجعل موقف الحكومة المصرية بين أمرين : اما الخضوع ، واما الاستعفاء وكما أنه ليس ما يمنع أي شخص تعاقد مع آخر على مصلحة له من أن يتنازل عن تلك المصلحة ، فكذلك مصر لا يمنعها مانع قانونياً عن أن تعمدل عن اتفاق ١٨٩٩ اذا هي ارتضت أن تتحمل في السودان نظام الامتيازات أو أي نظام يقوم مقامه

وهذا اللورد كرومر يعترف صريحاً بتقريره عن الاتفاق بان الغرض الوحيد منه هو انقاذ مصر في السودان من عراقيل الامتيازات . نعم انه أضاف الى هذا الغرض غرضاً آخر جعله في المقام الأول وهو ضمان الادارة

الحسنة لأهالي السودان ولكن هذا لا ينقض بوجه من الوجوه مذهبنا هل النظام الأساسي النافذ في السودان بمقتضى اتفاق سنة ١٨٩٩ أو بعبارة أخرى هل الحكم الانكليزي المصري المزدوج هناك يجعل لمصلحة السودان حقاً مكتسباً تجاه مصر؟ ! انهم اذا قالوا ذلك كان جوابنا القاطع : ليس للسودان شخصية ممتازة عن مصر . واذا كانت له شخصية ممتازة فصر لم تنعقد مع السودان ولكن ما الفائدة من الوقوف أمام هذه الافتراضات؟ فلنجاهبه الحقيقة وجهاً لوجه . والحقيقة هي كما قلنا انه ليست للسودان شخصية خارجة أو منفصلة عن شخصية مصر . ومن هنا تنجم الاستحالة القانونية على السودان بأن يكتسب حقوقاً تجاه مصر

لقد قلنا ونقرر هنا القول : ان اتفاق ١٨٩٩ لا يربط مصر من الوجهة القانونية . ولكن اذا وصلنا الى العمل نجد أن مفاوضينا سيصطدمون بمقاومة شديدة من جانب انكلترا العاضة بكل نواجذها على ذلك الاتفاق . وهذه الأموال الانكليزية قد استخدمت أو هي على وشك الاستخدام في السودان ، ومجال العمل الواسع في السودان - وهو بلاد خصبة لم تستثمر حتى الآن - ليتجلى أمام أصحاب الاعمال من الانكليز ، وخطأ الرأي العام الانكليزي الذي يعتبر نصف السودان ان لم نقل السودان كله ملكاً انكليزياً ، واهتمام الانكليز بانجاز الخط الحديدي الممتد من رأس الرجاء الصالح

هذه كلها عوامل تحمل الحكومة الانكليزية على ان تتفانى بالتمسك بذلك الاتفاق . فاذا فرضنا انا توصلنا غداً الى الاتفاق المرضي مع الانكليز على التحفظات التي وردت في « التصريح لمصر » ولم يبق من وجه للخلاف الا على السودان هل يقطع مفاوضونا المفاوضات من أجل ذلك ؟ ؟

ان الجواب على هذا السؤال الخطير في مثل هذه الحالة يكون من حق البلاد وبعبارة أخرى انه يكون من شأن نواب الامة الذين تستشيرهم الحكومة . ولكن اذا هم عقدوا العزيمة على ان يقبلوا في المسألة هوادة فلا

يجوز بحال من الاحوال أن يكون مآل الحل جعل مركز مصر ادنى من المركز الذي يكون لها حسب اقتراح خطر لنا وكان في العزم نشره لولا حب التفادي عن ذلك الآن ولولا تساؤلنا : اليس الافضل سياسيا الاحتفاظ بتبليغ هذا الاقتراح الى المصريين وخدم لاسيما ممثلي الامة ونوابها وللحكومة والمفاوضين في المستقبل

وبمناسبة ذكر التحفظات الانكليزية غير مسالة السودان نذكر عرضاً ان لجنة الدستور الفرعية قد ازال كل سبب كان يدعو الى وجود واحد من تلك التحفظات وهو تحفظ يمس اساساً خطيراً بالاستقلال لان اقل ما يرمي اليه تثبيت سيادة إنجلترا على مصر - ونعني بذلك : التحفظ الخاص بحماية الاقليات

فان تلك اللجنة - اذا صح ما لدينا من المعلومات - قد قررت ان تدفع في الدستور المصري المبادئ المسماة « بضمانات الاقليات » وأعلنت عدم امكان المساس بتلك المبادئ . لحماية الاقليات تكون مضمونة في نظام البلاد الاساسي ، والغرض الذي يرمي اليه التحفظ المحكي عنه قد اصبح محققاً . وسيكون المفوضون المصريون والحالة هذه في أحسن مركز لا يباد هذا التحفظ المقوت ابعاداً تاماً لاسيما وانه يعد مطلباً جديداً من جانب الانجليز لاننا نعرف من مصدر موثوق به انه لم يصدر مطلقاً من المفوضين الانجليز في خلال مفاوضات الصيف الماضي ما يؤخذ منه طلب اعتراف مصر لانجلترا بحق حماية الاقليات بمصر « أه



شركة الذئب والحمل

كيف يحكم السودان على عهد الشركة

اللورد كرزون والوفد السوداني ١٩١٩

عرفنا من اتفاق ١٨٩٩ أن المادة الثالثة تنص على « تفويض الرياسة العليا العسكرية والمدنية في السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم السودان العام ويكون تعيينه بأمر عالٍ خديوي بناء على طلب حكومة جلالة الملكة ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عالٍ خديوي يصدر برضاء الحكومة البريطانية » فكل ما لمصر من الشركة في تعيين الحاكم العام توقيع الأمر العالي واما ترشيح الحاكم وتعيينه وعزله فمن اختصاص حكومة انكلترا وحكومة انكلترا لا تمين حاكماً مصرياً وهذا الحاكم الانكليزي قد خول بالمادة الرابعة من الاتفاق المشار اليه سن القوانين والغاءها فكل منشور من الحاكم العام هو قانون مسنون . ولقد سئل أحد كبار الانكليز عن السبب الذي دطهم يوم ابرام الاتفاق مع مصر الى استثناء سواكن وترك العلم المصري وحده يخفق فوقها فأجاب « ان سواكن من السودان هي المحل المعرض للهجوم ، فقد تركناها يوم وضع الاتفاق على حالها كما يترك الجريح في ثغرة السور فيحترم المهاجم جراحه وآلامه أو كما يوضع مستشفى الصليب الأحمر في نقطة ضعيفة من ميدان القتال » . . . تلك كانت حججهم قبل ضم سواكن وانشاء بورسودان ففي يوم توقيع الاتفاق عين اللورد كرتشنر حاكماً عاماً للسودان فأعلن فتح السودان للتجارة في ١٢ ديسمبر ١٨٩٩ وخلفه في حكم السودان في ٢٢ ديسمبر ١٨٩٩ ونجت باشا فأصدر للسودانيين منشوراً يعدهم فيه بالاصلاح ويهددهم بالعقاب اذا هم خالفوا القوانين ثم ألفت الحكومة المركزية وجعل كل رجالها من الانكليز وعين لكل مديرية مديراً عسكرياً انكليزياً وعين

المصريين مأمورين فظهرت الحكومة السودانية بمظهرها الصحيح أي انها حكومة انكليزية بحجة ولما تعلم بعض السودانين انزلوهم في وظائف المأمورية منزلة المصريين وأحلوهم محلهم وبذلك صحت كلمة اللورد سالسبوري الذي سأله اللورد كبرلي زعيم المعارضين في جلسة ٦ فبراير ١٨٩٩ « هل السودان صار بالفعل شطراً من الامبراطورية البريطانية ؟ » فأجاب « لقد ينقضي بعض الزمن قبل أن يصير السودان هادئاً آمناً كحي بيكاويبي أو بلمول . واذكر اللورد السائل برجل اشتهر بتاريخ انكلترا وهو غليوم الفاتح فانهم لقبوه بالفاتح قبل أن يفتح جميع اقاليم انكلترا وبلاد الغال »

كذلك كانت انكلترا مالكة السودان وكذلك كان السودان شطراً من الامبراطورية البريطانية قبل أن يكون لانكلترا يد عليه وقبل أن تخضع انكلترا مصر بشأنه

فقد اتفرد الحاكم العام بالحكم فاختر رؤساء الحكومة السودانية جميعاً من الانكليز وضمنوا على المصريين شركائهم بالسودان بمنصب واحد من المناصب العليا . وفي سنة ١٩١٠ رأوا أن يؤلفوا للحاكم مجلساً عاماً أو مجلس شورى يعاونه بالحكم لاتساع المصالح والأعمال في تلك البلاد فألفوا هذا المجلس من الانكليز وحدهم . واليك نص النظام الذي وضعوه لذلك

« حيث ان الوفاق المعقود في ١٩ يناير ١٨٩٩ بين حكومة جلالة المرخومة ملكة الانكليز وحكومة سمو الجناب العالي الخديوي قد فوض الى الحاكم العام الرياسة العليا العسكرية والملكية في السودان ومنحه الاختصاصات المبينة فيه . وحيث انه بمصادقة الحكومتين المشار اليهما قد استصوب ايجاد مجلس يشترك مع الحاكم العام في اجراء ماله من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ؛

فقد صدر الامر بما هوآت :

١ - يسمى هذا القانون قانون مجلس الحاكم العام سنة ١٩١٠

- ٢ - ينشأ مجلس يعرف بمجلس الحاكم العام يؤلف من اعضاء قانونيين هم المفتش العام والسكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي ، ومن اعضاء اضافيين لا يتقص عددهم عن اثنين ولا يزيد على اربعة يعينهم الحاكم العام يكون تعيين الاعضاء الاضافيين لمدة ثلاث سنين وتجاوز اعادة تعيينهم واذا غاب احد الاعضاء القانونيين بالاجازة أو تمذر عليه الحضور للمرض ناب عنه في المجلس الموظف الذي يقوم مقامه في وظيفته بحكم القانون أو من طريق التناوب
- واذا غاب احد الاعضاء الاضافيين أو تمذر عليه الحضور كذلك فللحاكم العام ان يعين بدله مؤقتاً
- ٣ - يرأس الحاكم العام جلسات المجلس وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لا قدم عضو بين الحاضرين مع مراعاة أحكام المادة ١٣
- ٤ - للمجلس جميع السلطة المخولة له بمقتضى هذا القانون في نظر كافة المواد التي يجب اجراؤها بمعرفة الحاكم العام في المجلس بناء على نصوص هذا القانون أو أي قانون آخر . أما غير ذلك من المواد الاخرى التي قد تعرض عليه فانه ينظر فيها بصفة مجلس استشاري للحاكم العام
- ٥ - جميع القوانين واللوائح التي للحاكم العام اصدارها بمقتضى المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ يصير اصدارها بمعرفة الحاكم العام في مجلسه ولا يسرى هذا النص على ما للحاكم العام وحده اصداره من اللوائح بمقتضى السلطة الممنوحة له بنص معمول به
- ٦ - يقرر الحاكم العام في مجلسه الميزانية السنوية ويمنح جميع الاعتمادات الاضافية سواء كانت من الاحتياطي أو من الايرادات العادية
- ٧ - يجري الحاكم العام في مجلسه جميع المواد التي يجب اجراؤها فيه بمقتضى أي قانون معمول به أو على القواعد التي يقررها الحاكم العام في مجلسه
- ٨ - تتقرر المسائل التي يجريها الحاكم العام في مجلسه باغلبية اصوات

الاعضاء الحاضرين مع مراعاة ما هو مدون في المادتين ٩ و ١٠ فاذا تساوت الاصوات كانت الترجيح لجانب الرئيس وتدون قرارات المجلس في سجل محاضره مع بيان رأي كل عضو على اتفراده ولكل عضو خالف الاغلبية ان يطلب اثبات اسباب مخالفته في المحضر

٩ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يخالف ما أقرته الاغلبية لاسباب تدون في محاضر المجلس ويعتبر قراره هذا في هذه الحالة من جميع الوجوه كأنه قرار المجلس

١٠ — للحاكم العام سواء حضر الجلسة أو لم يحضرها ان يوقف تنفيذ أي قرار من قرارات المجلس حتى يرفعه الى السلطة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩

١١ — للحاكم العام في مجلسه ان يسن قواعد لا تخالف هذا القانون تختص بضبط اعمال المجلس وبيان محل اجتماعاته وتميين موظفيه وتقرير واجباتهم

١٢ — اذا غاب الحاكم العام بالاجازة أو تمذر عليه القيام بأداء وظيفته لمرض وكذلك اذا خلت وظيفته تفتقل سلطته كلها الى مجلس الحاكم العام اذا لم يكن هو قد عين نائباً عنه في وظيفته

١٣ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يعين موظفاً ينوب عنه في رياسته وفي ما له من السلطة كلها أو بعضها المتعلقة بالمجلس بمقتضى المواد السابقة

١٤ — للحاكم العام كلما كان بعيداً عن مجلسه ان يباشر وحده ما للحاكم العام في مجلسه من السلطة كلها أو بعضها اذا أجاز ذلك بقرار من المجلس

١٥ — لا يجوز تفسير أي نص من نصوص هذا القانون بما يفيد تحويل الحاكم في مجلسه سلطة لو كانت له وحده لجات مخالفة لنصوص اتفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ أو لاي اتفاق معقود حتى الآن بين حكومتي مصر والسودان اه ذلك هو نص القانون الصادر بإنشاء مجلس يساعد الحاكم العام

أما هذا المجلس فقد صدر قانون آخر بان يكون مؤلفاً من السكرتير المالي والسكرتير القضائي والسكرتير الملكي وهم الاعضاء القانونيون وللحاكم العام ان يعين اعضاء اضافيين لا يقلون عن اثنين ولا يزيدون على خمسة واذا بحثت عن المصري في هذا المجلس وسواه فانك لا تجده لان المصري موكل بالخدمة ومسخر للقيام بالاعمال الشاقة وليس له رأي وليس له ارادة في تلك البلاد التي تولى الانكاز امرها وصرفوا همهم انفصلها عن أمها مصر ولقد هنا اللورد كرزون نفسه وامته بان السودان لم يحد سنة ١٩١٩ حذو مصر وان السودانين أرسلوا الى انكلترا وفداً يقدم ولاءه لجلالة الملك وفات اللورد ان يقول لهم ماهي الوسائل الشديدة التي تذرعوها بها لاطهار السودانين بهذا المظهر ومن هو هذا الوفد وكيف الفوه وكيف أرسلوه الى لندره محجوراً عليه حتى انهم لم يدعوه يقيم يوماً واحداً بالقاهرة أو يختلط باحد من المصريين

وهذه كلمة اللورد كرزون القاها في مجلس اللوردات في شهر ديسمبر ١٩١٩ أجل فيها الكلام عن الخطة التي تتبعها الحكومة الانكليزية في مصر حتى اذا ما وصل الى السودان قال :

« ولا أرى بدأ من الاشارة الى الصورة المشجعة والمضادة لهذه الصورة (يعنى صورة مصر) وهي صورة السودان فان أهل تلك البلاد لا يزالون محافظين على النظام التام بحسن ادارة السربي ستاك حاكمها العام وقد قدموا برهاناً واضحاً على ولائهم لبريطانيا العظمى بزيارة وفد من اعيانهم لهذه البلاد في يوليو الماضى فاستقبلهم جلالة الملك فاعربوا له أولاً ولي ثانياً عن حسن تقديرهم للعمل الذي قامت به بريطانيا العظمى لاحياء بلادهم وتنصلهم من الحوادث التي جرت في مصر وقالوا ان همهم الوحيد هو ان يبقوا في الامبراطورية ولا يفصلوا عنها . وهذا الدليل السار على الولاء سببه جله أو كله العمل العجيب الذي تم على يد السر رجنلد ونجت الحاكم العام السابق فانه

وقف مقدرته العالية سنين كثيرة مع زيادة خير السودان وعلى وضع اساس حكومة جاءت الايام مصدقة لطرائق الحكم البريطاني فيها كل التصديق « اه

وثائق رسمية

بشأن السودان

﴿ مذكرة الوفد المصري ﴾

لما كان الوفد المصري في باريس وجه الى انكلترا والى الدول مذكرة بشأن السودان وضرورة ارجاعه الى أمه مصر هذا نصها :

« اذا كان المصريون يطلبون ارجاع السودان اليهم فليسوا مدفوعين لذلك بحج التوسع والاستعمار ، وانما هم يطلبونه باسم الحق واحتفاظاً بكيانهم الوطني

لقد كان السودان منذ الأزمنة الغابرة جزءاً متمماً لمصر واذا كان قد فصل عنها في وقت من الأوقات فان مصر وهي مستقلة استقلالاً ادارياً جعلت في مقدمة واجباتها وأعمالها اعادته الى حظيرة الوطن الأكبر

على أن المسألة ليست مسألة قانون أو مسألة تاريخية فقط بل ان مصالح مصر والسودان مرتبطة بحكم الطبيعة ارتباطاً يجعل كلا من البلدين متمماً للآخر وكلاً منهما في حاجة الى الثاني ليستطيع الحياة والتقدم والرقي ، فاذا تسلطت دولة أجنبية على السودان كانت مصر التي لا تعيش الا من النيل عرضة لأفدح الأخطار

ولقد أشار الى ذلك المستشار المالي الانجليزي لدى الحكومة المصرية في تقريره الصادر يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٤ بقوله : - « ان الأرض التي يزويها النيل من جبال الحبشة والبحيرات الكبرى الى شاطئ البحر الابيض المتوسط مهما كان الاسم الذي يطلق عليها هي كل لا يقبل التجزئة . ونظراً

لتقدم فن الهندسة ذلك التقدم الذي بلغ الاوج فان الدولة التي تبسط حكمها على منطقة أعالي النيل تملك مراقبة المياه في مصر . وعلى ذلك فالسودان ضرورى لمصر ، بل هو الأزم لها من مدينة الاسكندرية «
 على أن أهالي السودان من جهة أخرى ينتقمون كثيراً من اتصالهم بالمدينة المصرية التي لا يوافقهم سواها ، فهم يعتبرون مصر بمثابة أختهم الكبرى التي يتكلمون لغتها ويرتاحون لنظاماتها وأخلاقها وهذا الميل المتبادل ، وذلك الاتحاد في الأخلاق والأفكار ؛ هما نتيجة طبيعية لذلك الحادث التاريخي ، وهو أن العرب الذين جاءوا الى مصر والعرب الذين توزعوا وانتشروا في السودان يرجعون لأصل واحد ؛ ولا يخفى أن سلالة هؤلاء هم اليوم الأعظم شأنًا والأكثر استنارة بين سكان السودان وانا بطلبنا ارجاع السودان الى مصر نريد أن نجعله شريكاً لنا له مالنا وعليه ما علينا

اخلاء السودان واستعادته

ليس هنا محل الخوض في الظروف التي أدت الى اخلاء السودان في عام ١٨٨٤ وانما نكتفي بالاشارة الى أن الوزارة الشريفية طرقت في هذا الاخلاء ، وعند ما أرغمت عليه استتالت مصرحة بأن « مصر لم يكن يحق لها الموافقة على اخلاء السودان ، وأن قبول نصائح إنجلترا بدون مناقشتها يمد منافياً للدستور ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ الذي يقضي بأن الخديوى يحكم بالاشتراك مع وزراءه »

ولما أعيد فتح السودان أرغمت مصر أيضاً على قبول اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ التي جمعت السودان تحت حكم إنجلترا ومصر معاً بمد ان كان ايالة مصرية . وهذه الاتفاقية التي لم تجعل لمصر الا مركزاً سلبياً بحتاً واسمياً محضاً قد أدت في الحقيقة الى ضم السودان الى الامبراطورية الانجليزية ضمًا فعلياً لكن ما هي قيمة الاتفاقية المذكورة قانوناً ؟

انها اتفاقية باطلة ولا محل لأي شك في ذلك فقد تمت تحت تأثير الاكراه الذي جعل وجودها فاسداً

وفوق ذلك فان من البديهي أن مصر بمقتضى أحكام المماهديات الدولية والفرمانات التي تحرم عليها التنازل عن أي جزء من أراضيها لم تكن لها أية صفة في عقد مثل هذه الاتفاقية . ومما يزيدنا اشتداداً في الاحتجاج على هذه الاتفاقية أن مصالح المصريين واحساساتهم قد دبت فيها وتوسر على العقل أن يفهم كيف تم عقد شركة يختص أحد الفريقين فيها بكل الحقوق ويلزم الآخر بكل الواجبات

بينما انجلترا تسود وتحكم بمفردها تلك الاقطار الواسعة فان مصر هي التي تدفع من أموالها ما يسد العجز الفاحش في ميزانيتها فضلاً عن الاتفاق على الاعمال الكبرى التي تلزم لاصلاح الأراضي ولقد دفعت ٣٥٠٠٠٠٠ ج . م لمد الخطوط الحديدية ومليون جنيه لميناء بور سودان (١)

ومن عجائب الامور أن مصر بانشاءها ميناء بور سودان من أموالها الخاصة أوجدت لتجارة السودان مخرجاً جديداً من شأنه أن يقلل مقدار المنفعة التي كانت تعود على مصر من تجارتها مع السودان !
وزيادة على ذلك فان الجيش المصري المعسكر حله في السودان هو الذي يستخدم لاختضاع الأراضي الخارجة عن الطاعة وافتح بقاع جديدة لمصلحة النظام المشترك ، ومصر وحدها هي التي تتحمل بطبيعة الحال النفقات الجسيمة اللازمة لذلك

وليت شعري ماهي الفوائد التي تمنحها من وراء تلك الضحايا ؟ اذا تساءلنا فلا من محيب

ليس هذا فقط بل أن الموظفين المصريين يختلفون شيئاً فشيئاً ليفسحوا المكان للموظفين الانجليز في المناصب الكبرى على الخصوص ، وليس بعيداً

(١) ان المبالغ المقدمة من مصر تتجاوز اليوم ١١ مليون جنيه مصري

ذلك اليوم الذى يخوف فيه السودان من أى موظف مصرى ما عدا الحاميات العسكرية التى تدفع مصر نفقاتها
 فلهذه الأسباب كلها نلج في المطالبة بارجاع السودان الى حظيرة الوطن
 الاكبر « مصر » وفاقاً للحق والعدل « اهـ

﴿ في تقرير اللورد ملتر ﴾

لما قدم اللورد ملتر مذكرته الى الوفد المصري في ٨ اغسطس ١٩٢٠
 اهل في هذه المذكرة ذكر السودان فابدى له - كما جاء في التقرير - عدلي
 باشا ملاحظته على هذه المذكرة وافهم اللورد ملتر انها خالية من ذكر
 السودان وان مسألة السودان مسألة حيوية لمصر . فارسل اللورد ملتر الى
 عدلي باشا الخطاب الآتى :

عزيزي الباشا

بخصوص الحديث الذي جرى بيننا أمس أعود فاقول مرة أخرى انه
 ليس بين اجزاء المذكرة التى أنا مرسلها اليك الآن جزء يقصد تطبيقه على
 السودان كما هو ظاهر من المذكرة نفسها ، ولكني أرى اجتناباً لكل خطأ
 وسوء فهم فى المستقبل انه يحسن بنا ان ندون رأي اللجنة وهو ان موضوع
 السودان الذى لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا واصحابه . خارج بالكلية
 عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في أحوالهما
 ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه
 البحث في الآخر

ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد
 اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه الا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر
 السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على
 نظام انتج مثل هذه النتائج الحسنة

على اننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد الماء الذي يصل اليها ماراً في السودان ، ونحن عازمون على ان نقترح اقتراحات من شأنها ان تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية » اه
ملنر

ولما عرض مشروع اللورد ملنر على الهيئات النيابية في مصر قدمت الجمعية التشريعية تحفظاً بشأن السودان « بأنه جزء من مصر وبأنه لا مندوحة عن ادخاله في الاتفاق »

ولما قدم سعد باشا التحفظات الى اللورد ملنر كان هذا التحفظ منها ولما اجتمع اللورد ملنر بالوفد المصري الاجتماع الاخير وطلب تأجيل البحث في التحفظات وفي غير ذلك الى المفاوضات الرسمية نفختم سعد باشا الكلام معه بقوله :

« ان مجهوداته لا تأتي بنتيجة مالم يطمئن اهل القطر المصري على ما جاء بالتحفظات ويتأكدوا ان بريطانيا العظمى الفت الحماية فعلاً »

﴿ في مشروع اللورد كرزون ﴾

في ١٠ نوفمبر ١٩٢١ قدم اللورد كرزون الى الوفد الرسمي المصري برئاسة عدلي باشا مشروع اتفاق بين بريطانيا العظمى ومصر ، وقد جاء في هذا المشروع عن السودان ما نصه :

المادة ١٧

حيث ان رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي أو ان تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان اعادة مالية تجدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين وتكون القوات المصرية في السودان تحت أمر الحاكم العام وغير ذلك تتعهد بريطانيا

العظمي بان تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . ولهذا الغرض قد تقرر ألا تقام أعمال رى جديدة على النيل أو روافده جنوبي وادى حلفا بدون موافقة لجنة مؤلفة من ثلاثة أمناء يمثل أحدهم مصر والثاني السودان والثالث أوغندا » اهـ

﴿ ردّ الوفد المصري ﴾

قال الوفد الرسمي في رده على مشروع اللورد كرزون ان هذا المشروع تضمن المبادئ التي عرضت علينا منذ أربعة أشهر ورفضناها « أما مسألة السودان التي لم يكن قد تناوّلها البحث فلا بد لنا فيها من توجيه النظر الى ان النصوص الخاصة بها لا يمكن التسليم بها من جانبنا فان هذه النصوص لا تكفل لمصر التمتع بما لها على تلك البلاد من حقوق السيادة التي لا نزاع فيها مع حق السيطرة على مياه النيل »

﴿ في مشروع الدستور ﴾

ولما رفع دولة يحيى باشا مشروع الدستور الى جلالة الملك في ١٩ ابريل ١٩٢٣ قال في كتابه الى جلالته : « وقد وضع النصان المختصان بالسودان بالصورة التي وردت بالدستور بناء على ما أبداه نخامة المندوب السامي من التأكيد بان حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى ليس من قصدها مطلقاً ان تنازع في حقوق مصر في السودان ولا في حقوقها في مياه النيل » وجاء في المادة ١٥٩ من الدستور ما نصه : « تجرى احكام هذا الدستور على المملكة المصرية بدون ان يخل ذلك مطلقاً بما لمصر من الحقوق في السودان » وكان الأصل « ان السودان وان كان جزءاً من مصر لا يجرأ الا انه يدار بنظام خاص »

وجاء في المادة ١٦٠ : « يعين اللقب الذي يكون للملك مصر بعد ان يقرر المندوبون المفوضون نظام الحكم النهائي للسودان » وكان الاصل « ان ملك مصر يلقب بملك مصر والسودان »

نظرة في المستقبل

ومستقبل مصر في السودان وحده

لا تعيش الامة ليومها ولكنها تنظر من حياة اليوم الى غدها . فاذا نظرت الامة المصرية الى هذا الغد القريب عرفت أن ارضها ضائقة بها وانه لا مندوحة للسلالة الآتية عن المهاجرة فعدد السكان الذي يناهز الآن ١٣ مليوناً يزيد في كل سنة ٣ بالمائة وهذه الزيادة مضطردة لتحسن الاحوال الصحية وما بقي من أرض مصر بوراً أو غامراً لا يزيد على مليون و ٨٠٠ الف فدان فضلاً عن انهاك قوة الارض بكثرة الزرع وتواليه . فالنيل هو الطريق الوحيد لهجرة المصريين . ومما وجدوه في الآثار القديمة قول الاله آمون « كل بلاد يغمرها النيل في فيضانه لهي من مصر وكل من يشرب من مياه هذا النيل فوق مدينة الفاتين هم مصريون »

ولقد اتجهت انظار الباحثين الى أرض تصلح للزراعة ويجد فيها المصري رزقه يوم تضيق بلاده به فأتجهت الانظار الى صحراء مريوط فد فيها الخديوي عباس الثاني خطأً حديدياً الى حدود طرابلس الغرب وأخذ بتعمير العزب . ولكن الارض بحاجة الى الماء وماء المطر لا يكفي وماء النيل يحول الآن الى ري الجزيرة ومساحة هذه الجزيرة بين النيل الابيض والنيل الازرق عشرة ملايين فدان يقول الانكليز ان سبعة ملايين فقط صالحة للزراعة ويريدون بالزراعة زراعة القطن وبما انهم خصوا الجزيرة بماء النيل الازرق فاي أرض يمكن أن تصلح بماء النيل الابيض الذي تركوه لمصر وهو ماء جيري لا يصلح لتغذية النبات خلافاً للنيل الازرق الذي يحمل الطمي الذي يغذي التربة المصرية ويجعلها تربة خصبة . ومصر مهددة الآن بالحرمان من ماء هذا النهر ومن طميه ومادامت سنة الطبيعة ان يتقاذف السكان اذا ازدحمت بهم الارض

وأرض مصر ستردحم قريباً بسكانها وفي المنوفية الآن ٣٦٠ نفساً في الكيلومتر المربع ، فالتقاذف حادث لا محالة بان ينتقل ابناء اسوان الى دنقله وابناء قنا الى اسوان وهكذا يصعد المصريون من الدلتا مع مجرى النيل الى السودان فيعمرونه. ومنذ استعادة السودان الى اليوم هجر كثيرون بلادهم الى دنقله وبربر والجزيرة وسواها

وقد كان اللورد كرومر والسير غارستن يتشاءمان من مصير السودان لقلة السكان فاقترح بعض الانكليز ان ينقلوا اليه جماعات الهنود ولكن التجربة لم تنجح ولا يمكن ان تنجح ، وهذه مشروعات الري في الجزيرة يقوم بها المصريون يؤخذون عمالاً مأجورين ولكن على نظام يكاد يكون عسكرياً لأنهم يستأجرون العامل لمدة سنة أو سنتين ويعطون لكل واحد منهم ثمرة خاصة وكل عامل ملزم بصرف المدة التي تعهد بصرفها في السودان واتباع النظام الذي وضعوه . وقد علمت حادثة كينيا الانكليز الا يكثروا من الهنود في احدى مستعمراتهم فانهم ملأوا كينيا بالهنود والاسكوتلانديين فقام الهنود يطلبون حقوق الانكليز لذلك عدلوا في السودان عن استخدام الهنود الى استخدام الصوماليين

ولما كانت الارقام لا تخفيء فانا نقتبس هنا بياناً قدمه سمو الامير عمر طوسون الى المعهد العالمي المصري في جلسة ٣ مارس سنة ١٩٢٤ مبيناً فيه بالارقام كيف ينتظر أن تضيق مصر بأهلها وكيف ان هذه الزيادة في عدد السكان لا تجد لها مرتزقاً في غير السودان وقد جعل سمو الأمير عنوان بيانه:

« مالية مصر من عهد الفراغنة الى اليوم »

والذي يهم القاريء المصري على وجه التخصيص خاتمة هذا البيان وتميزها بالارقام

عصر الفراعنة

ليس لدينا عن مؤرخي هذا العصر ما نعرف منه مساحة ارض مصر الزراعية ولا خراجها . غير أن مؤرخي العرب تداركوا هذا النقص ، وليكن جسامه المبالغ والمساحة التي ذكروها تنبؤ بنا عن الركون اليها وهذا ما قالوه مقدرًا بالجنيه المصري :

الخراج بالجنيه المصري	الحاكم	المؤلف
٥٦٠٠٠٠٠٠	الفراعنة	ابن خرداذبه
١٤٧٦٠٠٠٠	يوسف بن يعقوب	ابو صالح
١٦٨٠٠٠٠٠	منقاوس	ابن وصيف شاه
٤٣٢٠٠٠٠٠	فرعون موسى	« « «
٥٨٢٠٠٠٠٠	الريان بن الوليد	المقرزي
٦٠٠٠٠٠٠٠	« « «	«
٦٠٠١٨٠٠٠	كيكاوس	أبو المحاسن
٠٠	٠ ٠	المسمودي وابن أياس
١٨٠٠٠٠٠٠	بالفدان	الارض المزروعة

ولكنني رأيت بناء على براهين شرحتها في مذكري أن عدد سكان مصر في عهد الفراعنة كان ١٨ مليوناً أو ٢٠ مليوناً على الأرجح وان مساحة المزرع منها كان ٦ ملايين فدان ثم ان بعض المؤرخين ذكروا النسبة المئوية التي كان يجبي الخراج على مقتضاها وان لم يذكروا الخراج نفسه . فاذا راعينا هذه النسبة مع المحصول الذي كان ينتجه القطن في هذا العصر وجب أن يكون الخراج كالاتي على قول هؤلاء المؤلفين :

المؤلف	النسبة المئوية	المساحة المزروعة	الخراج بالجنيه المصري	عن الفدان بالقرش
مسبيرو ولبروزو	١٠ في المئة	٦٠٠٠٠٠٠٠	٢١٠٠٠٠٠٠	٣٥
هارتمان	« ٢٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠٠	٧٠

عصر البطالسة

لم يتيسر لنا الاهتداء الى أي نص عن الخراج في هذا العصر ولكننا استنتجناه استنتاجاً مما ذكره ديودور الذي زار مصر في أواخر هذا العصر حيث قال : —

ان أرض مصر كانت ثلاثة اقسام بين الكهنة والملك ورجال الجيش وقسم الكهنة كان أعظمها والثالث أقامها فرأيت ان القسم الثاني كان ثلث مساحة أرض مصر المزروعة وحيث أنها ٦ ملايين فدان كما أشرنا الى ذلك من قبل فالاقسام الثلاثة تكون كالاتي :

قسم الكهنة ٢٥٠٠٠٠٠٠

قسم الملك ٢٠٠٠٠٠٠٠

قسم الجيش ١٥٠٠٠٠٠٠

وقسم الملك يكون معنى من الخراج بطبيعة الحال والقسمان الآخران خراجهما ٧٨٧٥٠٠ ج . م . بناء على حسابي وباعتبار $\frac{٧}{٣}$ ١٩ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر الرومان

زار استرابون مصر في أيام الرومان ووصفها ووصفاً جغرافياً مستفيضاً ولكنه بخل بذكر شيء عن شؤونها المالية واكتفى بقوله ان مصر تدفع جزية عظيمة

وقال ماركاروت ان الخراج كان بنسبة ٢٠ ٪ من محصول الارض وقد وصف استرابون الطريقة الحسنة التي كانت تروى بها أرض مصر في ذلك العهد ومن هذا يجب أن نستخلص أن المساحة الزراعية ومحصولها لم يكونا يقلان عما كانا في عصر الفراعنة ان لم يفوقاه . ولهذا أرى أن القطر

كان في حالة سعادة يسهل معها تأدية الخراج مقدراً بمبلغ ٤٥٠٠٠٠٠٠ ج . م عن مساحة ٦ ملايين فدان وبواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان الواحد

عصر البيزنطيين

المعلومات عن الخراج في هذا العصر قليلة ولا تفيد فائدة تامة وإذا اكتفينا بهذه المعلومات الجزئية وهذا لا مندوحة عنه اعتبرنا أن متوسط جباية الخراج عن الفدان نحو الثلاثين قرشاً فيكون مقدار الخراج عن الستة الملايين ١٨٠٠٠٠٠٠ ج . م

الخراج في عصر العرب

كانت مساحة الارض المزروعة في مصر في خلافة عمر على ما أرى نحو الستة ملايين فدان وقد اختلفت مقادير الخراج في عهده كما يؤخذ من عبارات المؤرخين المذكورين بعد . وعلى ذلك يكون كما يأتي :

المؤلف	مقدار الخراج بالجنيه المصري	مساحة الارض بالفدان	متوسط الخراج عن الفدان بالقرش
ابن عبد الحكم	٨١٦٦٦٦	٦٠٠٠٠٠٠	١٣
اليعقوبي	٤٢٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٧
البلاذري	٣٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	٥٥

وقد مسحت ارض مصر في عصر العرب أول مرة على يد ابن رفاعه عامل سليمان بن عبد الملك عليها سنة ٩٧ هـ (سنة ٧١٥ م) وقضى في مسحها من الاسكندرية الى اسوان تسعة أشهر . ذكر ذلك ابن عبد الحكم ولكنه لم يذكر نتيجة هذه المساحة . ومسحت ثانياً مرة على يد ابن الحجاب قال الكندي وولي خراجها ابن الحجاب لامير المؤمنين هشام نخرج بنفسه فمسح أرض مصر كلها عامرها وغامرهما مما يركبه النيل فوجد فيها ثلاثين الف الف فدان . اهـ

وبلغ خراجها في عهده أربعة ملايين دينار (٢٤٠٠٠٠٠٠ ج . م) بواقع ٨ قروش عن الفدان . ويؤخذ من المقريري أن مساحتها في عهد المأمون كانت ٣٠٠٤٧٣٢ فداناً وخراجها ٤٢٥٧٠٠٠ دينار (٢٥٥٤٠٠٠ ج . م) بواقع ٨٥ قرشاً عن الفدان

ومسحت ثالث مرة على يد ابن المدبر عامل الخراج في خلافة المعتز بالله فوجد فيها ما يصلح للزراعة أربعة وعشرين مليون فدان على ما ذكره المقريري وبلغ خراجها ثمانمائة الف دينار (٤٨٠٠٠٠٠ ج . م) بواقع قرشين عن الفدان وبلغ الخراج في مدة حكم احمد بن طولون على ما ذكره ابن وصيف شاه ٤٢٠٠٠٠٠٠ دينار (٢٥٨٠٠٠٠٠ ج . م) وكان زمنه زمن رضاء . وفي حكم الاخشيد بن محمد طفج بلغ الخراج على ما ذكره المقريري مليوني دينار عبارة عن (١٢٠٠٠٠٠٠ ج . م)

وفي خلافة الممزلدين الله كان خراجها في سنة ٣٥٨ هـ على ما ذكره ابن وصيف شاه ١٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٧٢٠٠٠٠٠٠ ج . م) وفي سنة ٣٥٩ هـ على ما ذكره ابن حوقل ٣٢٠٠٠٠٠٠٠ دينار (١٩٢٠٠٠٠٠٠ ج . م) وكذلك في سنة ٣٦٠ هـ على ما ذكره ابو المحاسن

وبلغ في خلافة المستنصر بالله على ما ذكره ابو صالح ٣١٢١٠٠٠٠ دينار (١٨٧٢٠٠٠٠٠ ج . م)

وفي حكم صلاح الدين بلغ خراج مصر عدا اقليمي منفلوط ومنقباط سنة ٥٨٥ هـ على ما ذكره القاضي الفاضل ٤٦٥ ٣٠٢٩ ديناراً (١٨١٧ ٢٧٩ ج . م) ومسحت أرضها رابع مرة في عهد المنصور حسام الدين لاجين فكانت ٥٧٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها بلغ ١٠٨١٦٥٨٤ ديناراً (٦٤٨٩٩٥٠ ج . م) بواقع $\frac{1}{3}$ قرشاً عن الفدان

ومسحت خامس مرة في عهد الناصر محمد بن قلاون في سنة ٧١٥ هـ (١٣١٥ م) فبلغت ٥١٣٣٧٢٣ فداناً وخراجها ٩٤٢٨٢٨٩ ديناراً (٥٦٥٦٩٧٣ ج . م) بواقع $\frac{1}{3}$ قروش عن الفدان وهي آخر مساحة عثرتنا عليها في هذا العصر

عصر العثمانيين

عثرنا في هذا العصر على ما كتبه مؤرخان فقط أحدهما عن أوله والثاني عن آخره فقد ذكر ابن اياس وكان حياً في الستين الاولى للفتح العثماني ان خراج مصر بلغ ١٣٠٠٠٠٠٠ دينار (٧٨٠٠٠٠٠ ج . م) و ٦٠٠٠٠٠٠٠ أردب من الغلال في ٣٥ قرشاً يساوي ٢١٠٠٠٠٠ ج م فيكون المجموع ٩٩٠٠٠٠٠ ج م ويؤخذ مما ذكر استيف في كتاب (وصف مصر) ان الخراج بلغ ١٠٥٢٩٥١ ج م قبل اغارة الحملة الفرنسية على مصر . اما مساحة الارض في هذا العهد فكانت ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ٢٣ قرشاً عن الفدان

عصر الفرنسيين

وصلت الحملة الفرنسية الى مصر وهي من الوجهة الزراعية في اسوأ حالة ويؤخذ من حساب استيف ان الخراج عن سنة ١٧٩٩ م بلغ ٢٢٥٤٣٣٩٩ فرنكاً (٨٦٩٦١٣ ج م) نقداً وعينا ومساحة الارض المزروعة ٤٥٤٢٢٧٩ فداناً بواقع ١٩ قرشاً عن الفدان

عصر الاسرة العلوية

ذكر مانجان عن سنة ١٨٢١ م ان الخراج بلغ ٦٦٠٥٤١ ج م ومساحة الارض المزروعة ٢٠٣١٩٠٥ فدادين أي بواقع $\frac{1}{3}$ قرشاً عن الفدان وقال كلوت بك عن سنة ١٨٣٣ م ان مساحة الارض المفروض عليها الخراج هي ٣٦٨٥٦١٢ وان خراجها يبلغ ١٠٨٤٩١٢ ج م أي بواقع $\frac{1}{3}$ قرشاً عن الفدان

واني مضطر لان أنزل عن عصر محمد علي الى عصر توفيق في سنة ١٨٨١ م وأترك ما بينهما لأنني لم أعتد على ما أعرف منه الخراج في هذه المدة من جهة ولأن سنة ١٨٨١ تبين لنا الوقت الوسط من حكم هذه الاسرة بين

محمد علي وعصرنا الحاضر ، ووقفنا على حالة البلاد في الفترة التي كانت قبل الاحتلال الإنجليزي

اما مساحة الارض المفروض عليها الخراج في سنة ١٨٨١ م المذكورة فقد بلغت ٤٧١٤٤٠٦ فدادين وخراجها بلغ ٤١٨٠٥١٨ ج . م بواقع $\frac{103}{3}$ قرشاً عن الفدان

وفي سنة ١٩٢١ م من عهد جلالة الملك فؤاد بلغت مساحة الارض ٥٦١٥٧٠٠ فدان وخراجها ٥١٣٤٦٦٠ ج . م بواقع ٩٠ قرشاً عن الفدان وقد جاء في مذكرة السير مردخ ماكدونلد مستشار وزارة الاشغال العمومية عن اعمال مراقبة النيل في سنة ١٩١٩ م :

ان مساحة الارض المزروعة والقابلة للزراعة بمصر هي ٧٣٠٠٠٠٠٠ فدان يستنزل منها ما هو مخصص لتربية الاسماك وقدره ٢٠٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ٧١٠٠٠٠٠٠ فدان يستنزل منه المساحة المفروض عليها خراج وهي ٥٦٠٠٠٠٠٠ فدان فيكون الباقي ١٥٠٠٠٠٠٠

وهذا المقدار هو المساحة الغير المزروعة الآن من أرض مصر والقابلة للزراعة في المستقبل

الخاتمة

قد تبين مما سبق ان مساحة الاراضي القابلة للزراعة في القطر المصري (٧١٠٠٠٠٠٠) فدان عدا (٢٠٠٠٠٠٠) فدان تربي فيها الاسماك والمقدار الاول قسماً (٥٦٠٠٠٠٠٠) فدان تجبي منها الضرائب باعتبار انها مزروعة و (١٥٠٠٠٠٠٠٠) فدان غير مزروعة الآن وقابلة للزراعة في المستقبل

وجملة سكان مصر ١٢٧١٨٢٥٥ حسب احصاء سنة ١٩١٧ فيكون لكل فدان شخصان وربع . وأكثر المديرية سكانا بالنسبة لمساحتها مديرية المنوفية اذ يخص كل ثلاثة من سكانها فدان واحد . وما زال المصريون منذ

احصاء سنة ١٩١٧ في نمو مستمر فاذا تركنا سنى الحرب الاستثنائية جانباً نجد زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات في سنة ١٩٢١ حسب تقرير مصلحة الاحصاء بلغت (٢٣٤٤٥٩) وفي سنة ١٩٢٢ (٢٤٣٥٣٦) نسمة وكلما زاد عدد السكان كثر ازدياد عدد المواليد على عدد الوفيات طبعا ولا ريب عندنا في ان متوسط هذه يبلغ سنوياً ٢٥٠٠٠٠٠ بدون أدنى مبالغة

وليس في مديرية المنوفية وهي أخصب أرض مصر قطعة لا تزرع ومع ذلك فكثير من سكانها يهاجرون لانهم لا يجدون ما يقوم بأود معيشتهم فيها على اننا مع هذا نسلم بقاعدة كفاية الفدان الواحد من كل أرض زراعية في مصر لمتوسط معيشة ثلاثة أشخاص فنقول بناء على هذه القاعدة :

ان الارض المزروعة في مصر ومقدارها (٥٦٠٠٠٠٠٠) تكفي لمعيشة (١٦٨٠٠٠٠٠٠) نسمة وبعد تعداد النفوس سنة ١٩١٧ بلغ مجموع زيادة المواليد عن الوفيات (٨٧١٧٧٠) بتقدير مصلحة الاحصاء فاذا أضفنا الى ذلك زيادة سنة ١٩٢٣ ومقدارها (٢٥٠٠٠٠٠) واضفنا المجموع الى احصاء سنة ١٩١٧ يكون عدد السكان في نهاية سنة ١٩٢٣ (١٣٨٠٠٠٠٠٠) وبطرحه من (١٦٨٠٠٠٠٠٠) نسمة وهو العدد اللازم لاستثمار المساحة المقرر عليها ضرائب يكون الباقي (٣٠٠٠٠٠٠٠) نسمة وهو عجز يسد بزيادة السكان السنوية فاذا سلم لنا انها (٢٥٠٠٠٠٠٠) سنوياً يتلشى هذا العجز بعد اثني عشرة سنة على اني أقول ان عشر سنوات فقط تكفي لذلك اذا جرت الامور في مجراها الطبيعي

واذا أعدت المساحة الغير مزروعة الآن للزراعة وهي تشمل الجزء الشمالي واقليم البحيرات للدلتا ومقدارها كما مر (١٥٠٠٠٠٠٠) لزمها من السكان (٤٥٠٠٠٠٠٠) وهو مقدار يتلشى بزيادة السكان في مدى ثمان عشرة سنة فتكون السنوات اللازمة لملاشاة العجز كله ثلاثين سنة أو بالحري خمسا

وعشرين سنة أي ربع قرن أو نصف العمر الغالب للإنسان . وعلى ذلك نجد أنفسنا امام إحدى حالتين وهما :

الأولى — اذا لم تجفف مياه اقليم البحيرات ولم يمدّ للزراعة وصلنا الى آخر حد لاستطاعة القطر تحمل سكانه في مدة ١٢ سنة على الأكثر

الثانية — اذا جففت مياهه وأعد للزراعة وصلنا الى الحد المذكور في مدة ثلاثين سنة على الأكثر

وهاتان المدتان حتى اطولهما أقرب اليانا من جبل الوريد ومعظم النسل الحاضر سيرى بعينى رأسه انقضاء هذه السنين فماذا نصنع بعدئذ والزيادة مستمرة في السكان ؟

لا ريب انه يجب علينا منذ الآن التفكير في حل لهذه المعضلة الاجتماعية المتوقعة وهو ما سنفرد له هذا المبحث . الجزء المروي والممكن ريه من القطر المصري على شكل شريط طويل دقيق ينتهي طرفه الشمالي بشكل مروحة عند البحر الأبيض المتوسط وهذه هي التي تسمى الدلتا

وهذا الجزء المروي يحد بصحراء العرب شرقا وصحراء لوبيا غربا . وليس في الامكان ري أرض الصحراوين المذكورتين بمياه النيل لارتفاعهما وعدم استواء مسطحهما فسيستمر جذبهما لهذا المائق الذي لا يمكن تذليله الى ما شاء الله . ومن المستحيل في مصر الانتفاع بأرض لا يرويها النيل فليس هناك احتمال لتوسع زراعي من هاتين الجهتين

وفي الجهة الشمالية البحر فاذا وجهنا زيادة عدد سكاننا الى هذه الوجهة وافترضنا ارتحاله الى ما وراء البحار وتركنا جانبا كراهة المصري الغربية فاننا لانجد ما يحقق لها أى رغد من العيش للبون الشاسع بين البلادين طقسا وطبيعة وجنسية ولغة وديانة فهذه الجهة في حكم المسدودة

اما المورد الصناعي للمعيشة فضلا عن ان مصر تنقصها المواد الأولية لتكون الصناعة فيها زاهرة يانعة فانه مورد محدود من المستحيل ان ينتفع به

عدد عظيم من السكان في مصر . ولنفرض أنهم نصف مليون أو مليون فانه يستغرق زيادة السكان في مدى أربع سنوات فقط ومتى انقضى هذا الأجل القصير نجد أنفسنا امام المعضلة بعينها من جديد

وحاشا ان اقصد تضييق الهمة عن الصناعة بهذا الكلام وانما القصد فقط بيان عدم كفاية هذا المورد وانه لا يحل المشكل الذي نحن بازائه

فالمنفذ الوحيد المفتوح امامنا هو جهة الجنوب حيث يوجد اقليم واسع ذو سكان قليلي العدد وأرض من طبيعة أرض مصر تروى بنفس النيل ولا يفصلها عنا فاصل بل هي ومصر جسم واحد

واقليم كهذا حالته المعيشية وثمار أرضه مماثلة لقطرنا ، المصريون وخدمهم هم الذين في استطاعتهم جعله في حالة سعادة ورفاهية . وبالاختصار هو بيئة مناسبة لا مزجة المصريين على قدر ما هم أنفسهم موافقون لهذه البيئة . وهو الذي يسع الزيادة المستمرة لسكان مصر مدى مائة عام بدون أدنى مضايقة

فالسودان هو باب السلام الوحيد الذي ظل مفتوحا لمصر على مصراعيه منذ الازمان الخالية ويجب ان يبقى كذلك الى الابد لانه لازم لها لزوم الروح للجسد

والى هذا الغرض يجب ان تصوب جميع مجهودات أولئك الذين في يدهم حظ مصر وفي قلوبهم يضمرون لها النفع والمصلحة



مراقبة مياه النهرين الكبيرين (١)

يريدون ان يبيعوا مال النيل لمصر بيعاً

يقول الانكليز ان رقابة النهرين مضمونة لمصر وبان مياه السودان في قبضة الحكومة المصرية ويقدمون البرهان على ذلك بقولهم « ان الحكومة المصرية اسرعت بعد فتح السودان الى معرفة حالة النهرين - النيل الابيض والنيل الازرق - وأشار السير ويليام غارستن في وضع مسائل الري بين يدي الحكومة المصرية وان لا يصرح الحكومة السودان بان تعمل عملاً ذا علاقة

(١) النهران الكبيران هما النيل الابيض والنيل الازرق

أما النيل الابيض فانه يخترق السودان من الجنوب الى الشمال وهو يخرج من ثلاث بحيرات عند خط الاستواء اهمها بحيرة فكتوريا نيازا وبعد أن يجري ٢٩٠ ميلاً شمالاً الى الغرب يصب في بحيرة البرت نيازا ويصب في جنوب هذه البحيرة نهر آخر آت من بحيرة ادوارد نيزا وطول مجراه ١٨٠ ميلاً ثم يجري النيل من بحيرة البرت نيازا ويخترق مديرية خط الاستواء باسم بحر الجبل وبحر الرجاف وبعد مسافة ٤٧٠ ميلاً يتفرع منه نهر يعرف ببحر الزراف ويسير النهران شمالاً منفرجين على نحو ٢٠٠ ميل ويلتقي بحر الرجاف ببحر الغزال وهو نهر جار من الجنوب وهو مؤلف من عدة انهر أشهرها بحر العرب ثم يسير شرقاً فيلتقي ببحر الزراف وبعد ٢٥ ميلاً يلتقي ببحر سبت الآتي من الجنوب ويسير النيل الابيض من هناك ٥٠٠ ميل فيلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم وطوله من منبعه الى الخرطوم ١٥٣٠ ميلاً

أما النيل الازرق فانه يخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري منها الى الجنوب ثم يتحول شمالاً الى الغرب الى ان يدخل بلاد سنار على نحو ١٦٠ ميلاً من الخرطوم حيث يصب فيه نهر الدندر وبعد مسيرة ٢٠ ميلاً يصب فيه نهر الرهد وكلاهما يجري من جبال الحبشة ويجفان في الصيف ويلتقي بالنيل الابيض عند الخرطوم بعد مسيرة ٨٤٦ ميلاً من بحيرة تسانا ويسير النيل الكبير من الخرطوم الى الدامر أي مسافة ١٨٠ ميلاً فيلتقي بنهر الاتبرة وهو مجموعة نهيرات تجري أيام الشتاء من جبال الحبشة وتحت مدة ستة أشهر ومن الدامر الى أن يصب بالبحر المتوسط بحر بالمنطقة الجافة ومتوسط اتساع النيل الازرق ٥٥٠ يرداً ومتوسط اتساع النيل الابيض ١٨٦٠ يرداً ويصب من ماء النيل الازرق عند الخرطوم أيام التحاريق ١٥٩ متراً مكعباً في الثانية و ١٦٠٤ أمتار في أيام الفيضان ويصب من النيل الابيض ٢٧٩ متراً مكعباً أيام التحاريق و ٥٩٠٧ أمتار أيام الفيضان وماء النيل الابيض لا يصلح للشرب فالنازلون على ضفتيه يحفرون الآبار للاستقاء ولتدني جانبيه يستفيض على مساحة واسعة تتكون فيها السدود وهي اعشاب فتسد مجراه

بمياه النيلين الا بتصریح كتابي من حكومة مصر . فقبلت حكومة السودان هذا الشرط ولا تزال مقيمة عليه الى الآن »

« وفي نوفمبر ١٩١٤ صادق مجلس النظار على انشاء فرع للري في السودان وهو موجود الى الآن وله سلطة تامة في مراقبة مياه النيلين . وفي مارس ١٩٢٢ كتب احد كبار رجال الري في وزارة الاشغال اثناء قيامه باعمال وزيرها الى الوكالة الانكليزية وهي وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية في أمر المياه يقول « ان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل الصعاب القائمة في سبيل مشروع الري هناك ولا تسمح مطلقاً بتدخل أي سلطة كانت في رقابة المياه اللازمة لمصر أو في أمر المشروعات المنوي انشاؤها لفائدة هذه البلاد كما جرت العادة منذ فتح السودان الى الآن »

« ان وزارة الاشغال لا تزال تشدد في الرقابة على مياه النيلين كما فعلت في الماضي فسمحت بعد اتمام خزان اسوان بري ١٠ آلاف فدان رياً دائماً . ثم رفعت هذا المقدار الى عشرين الف فدان بعد عملية ذلك الخزان . وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ري ٣٠٠ الف فدان فان حكومة السودان لم تقدم عليه الا بعد موافقة الحكومة المصرية وللحكومة المصرية مهندسون يراقبون المشروع المذكور وهم مسؤولون امامها ويتناولون روايتهم منها وينفق على المشروع من القرض الذي عقدته حكومة السودان بانكلترا . والحكومة مصر تقتيش لعموم الري وستزاد ميزانية هذا الفرع عشرة آلاف جنيه ينفق معظمها على توسيع مجرى النيل وازالة السدود »

* * *

ذلك ما توخوا نشره ظانين انهم به يغطون الحقائق بل ظانين انهم به يقابلون صيحة الشعب المصري « السودان لنا » اذ يدخلون على ذهن هذا الشعب ان النيل في قبضة مصر وان مياهه تجري بارادة مصر . فتقول مصر ويقول الشعب المصري : ان مسألة السودان منحلة . بل يظنون انهم يقولون

معهم « كل شيء جار على أتم حال وليس في الامكان احسن مما كان »
ولكننا نتساءل هنا ما هو المقصود بقولهم « ان وزارة الاشغال هي التي
قررت ما قررت في سنة ١٩١٤ ؟؟ » فهل يستطيع الذين نشروا تلك المذكرة
الشبه الرسمية ان يسموا لنا مهندساً مصرياً واحداً ذا الملم صحيح بما جرى
وما يجري بمياه النيل والسودان ؟

هل في هذه البلاد مهندس مصري واحد يعرف ما تضمنته التقارير
السرية التي كتبتها البعثات التي أرسلت الى أعالي النيل متوالية متتابعة سنة
بعد أخرى ؟ وهل ظهر شيء في مصر أو وصل شيء الى علم مصري واحد
عن المباحث في بحيرة تسانا، وعن المشروطات المنوية فيها؟ وهل يعرف
مصري واحد ما انفق من الاموال ووزع من الهدايا على رؤساء الاحباش
في تلك المنطقة وكلها من أموال مصر والمصريين ؟

انا لنذكر ولا ننسى ذلك المنشور الذي أذاعوه « بأن مصلحة ري
السودان تخاطب مباشرة وكيل وزارة الاشغال الانكليزي الذي يستخدم
سكرتيراً انكليزياً فلا تمر أوراق السودان بديوان الادارة المصرية! اما كفتانا،
دليلاً على حقيقة الواقع ما قاله المستر توتنهايم لبعض الصحافيين بعد عودته من
أعالي النيل انه اتفق مع ولاة الامر في الأوغندا على ان يسمحوا باخذ الارصاد
على بحيرة البرت لمعرفة مناسيب المياه التي تهم مصر ؟؟

أهذا ما يعتبرونه الرقابة على مياه النهرين الكبيرين ؟ انا لا ننسى اعمالهم
ولا يمكننا ان ننسى ان الوزارة العديلية أمرت بايقاف البناء في القناطر الكبيرة
في السودان الى أن تتم المفاوضات بين مصر وانكلترا، فلم يحترم حاكم السودان
هذا القرار . وبينما كان الوفد الرسمي يفاوض اللورد كرزون ووزير الاشغال
المصرية الى جانبه أرسل ذلك الحاكم تلغرافاً باهمال قرار الحكومة المصرية
وبمواصلة العمل في خزان مكوار الذي أوشك ان ينتهي

فهل هذا هو احترام رأي الحكومة المصرية في مياه النيل ؟

* * *

على ان اللسان مهما ضبط وعقل فهو ينم عن الافكار وما تكن الصدور، فقد نمت السنتهم عليهم وعما يضمرون بقولهم « في مارس ١٩٢٢ كتب وزير الاشغال الى سلطة كبرى - يريدون الوكالة البريطانية - بان وزارة الاشغال ترغب في مساعدة حكومة السودان في تذليل العقبات القائمة في سبيل مشروع الري هناك الخ » فنحن نعرف ان وزارة الاشغال صرحت بري ٢٠ ألف فدان كما قالوا ولكنه لم يزرع من هذه المساحة حتى الآن سوى ١٢ ألف فدان فاذا تكتب وزارة الاشغال ياترى عند ما تكون حكومة السودان قد زرعت ٣٠٠ ألف فدان وهي المساحة التي يهتمون الآن بانجاز الشطر الاول من ترعها ؟ ان كل ما تعرفه وزارة الاشغال انها سمحت بري ٢٠ ألف فدان فقط فمن سمح بري ٣٠٠ ألف فدان وهم ينوون الزيادة الان

وكيف يصح ان تكون لمصر اليد العليا على مياه السودان وهم يقولون ان ذلك الموظف الكبير الذي قام مقام وزير الاشغال ابان غيابه كتب الى « السلطة التي تعتبر وسيطة بين الحكومتين المصرية والسودانية » فهل من طريقة لفصل السودان عن مصر اكبر من هذه الطريقة وهل من سلطة تعطى تلك السلطة الكبرى فوق هذه السلطة ؟ فالوكالة البريطانية اذن هي الحكم في ماء النيل ومتى كانت كذلك فهي المسطرة على مصر والسودان معاً

انا نتساءل عن ذلك لان حياة هذه الامة ليست قصيرة المدى بل هي حياة خالدة تتجدد

ونحن لا ننظر الى اليوم الذي نعيش فيه بل الى المستقبل الذي يضطر فيه ابناءؤنا الى طلب الرزق

بل ماذا يعنون بقولهم « وكذلك كان في مشروع ري الجزيرة الذي يقصد منه ارواء ٣٠٠ ألف فدان فان الحكومة لم تقدم عليه الا بعد مصادقة الحكومة المصرية التي لها مهندسون يرقبون المشروع المذكور الخاص بحكومة السودان وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية عن نتيجة اعمالهم

ويتناولون روايتهم من خزانه مصر ، أما نفقات المشروع فن القرض الذي عقد في انكلترا »

فهل باستطاعة أحد ممن في الارض أو السماء ان يقول لنا من هي الحكومة المصرية التي سمحت بارواء ٣٠٠ الف فدان في الجزيرة ؟ ومتى كان هذا السماح وما هي صيغته . ام ان هذا يعد شرطاً من التقارير السرية ؟ ؟ واذا كانت الحكومة أمضت هذا التصريح فبأية سلطة أمضته ؟ ؟ بل من هم المهندسون المصريون الذين يراقبون المشروع وهم مسؤولون امام الحكومة المصرية ؟ ؟

ان هذه الكلمة لا يقصد منها في الحقيقة الا تحليل الماهية الضخمة التي تدفعها خزانه الحكومة المصرية لأولئك المهندسين الذين يخاطبون وكيل الاشغال الانكليزي ولا تعرف الوزارة المصرية الوطنية شيئاً عنهم يقولون ان تلك الاعمال التي يؤخذ بها الماء لثلاثمائة الف فدان ينفق عليها من القرض الذي عقد في انكلترا ، ونسوا واغفلوا عمداً ان يقولوا ان مصر تنفق جزءاً من المال على هذا المشروع كأنما مال مصر حل هضمه واكله . وأما مال سواها فهو يسجل ديناً على السودان دون علم مصر ان مصر اقترضت السودان المال من يوم استعادته بمالها ودماء ابنائها الى اليوم . فلماذا لم يكن الاتفاق على هذه الاعمال من قروض مصر ؟ ؟ ولماذا لا تحسب قروض مصر الى جانب هذا القرض ؟ بل ما قيمة سبعة ملايين جنيهه هي القرض الانكليزي في جانب ما انفقت مصر في الماضي وما تنفق الآن وما ستنفق في المستقبل ؟

* * *

أما تفتيش الري الذي قالوا ان مصر تنفق عليه من خزانتها وعمله « الرقابة على المياه » فهو مؤلف من الانكليز وحدهم دون شريك لهم وأي داع كان يدعو الى اتفاق الاموال الطائلة والسودان لا يزرع ولا يروى رياً دائماً سوى ١٢٠ الف فدان ؟ ؟

فاسألوا هذا التفتيش المبارك هل دل مصر وحكومة مصر في الوقت المناسب على حالة الفيضان وهل ارشدها الى الفرق أو الى الشرق حتى تتخذ الحيلة لهذا ولذا؟ وهل جمع لمصر المعلومات حتى تتذرع بالوسائل النافعة في الوقت المناسب؟

ان في تقرير السير مكدونالد الذي نشر في ٢٥ فبراير ١٩٢٠ والذي قامت له القيامة يوم قضية السير ويلكوكس الارقام التي دلت على ان خزان جبل الاولياء غير ممكن ملؤه وايضاله الى المنسوب المقرر وانه عند البدء في ملئه في أول الفيضان يؤثر على حالة النهر حتى يتعذر على الفلاحين في صعيد مصر زراعة الدرة قبل نهاية شهر مسرى . فمن كان له أقل الملم باحوال الزراعة في هذا البلد يعرف ويدرك ما يترتب على ذلك من الضرر بمحصول الدرة ثم بعد ذلك بالزراعة الشتوية لتأخر مياه الفيضان عن دخول الحياض

على ان الانكليز الذين كانوا يخفون بالامس مقاصدهم وغاياتهم ويغطونها باسم مصر ومصصلحة مصر ، قد كشفوا الآن الستار عن تلك المقاصد قلم يبق وجه الانخداع باقوالهم أو بوعودهم ، فقد رأينا اللورد ملتر يهمل في مذكرته الى الوفد المصري ذكر السودان والاتفاق بشأنه بوصفه جزءاً من مصر وبوصف مسألته شطراً من المسألة المصرية فقال في مشروعه الاول الذي عرضه على الوفد المصري في البند الثالث عشر « تكون مسألة السودان موضع اتفاق خاص » وقال في كتابه الى عدلى باشا في ٨ اغسطس ١٩٢٠ عن سبب اهمال ذكر السودان في الاتفاق « ان موضوع السودان الذي لم نتناقش فيه قط نحن وزغلول باشا وأصحابه خارج بالكلية عن دائرة الاتفاق المقصود لمصر فان البلدين يختلفان اختلافاً عظيماً في احوالهما ونحن نرى ان البحث في كل منهما يجب ان يكون على وجه مختلف عن وجه البحث في الآخر ان السودان تقدم تقدماً عظيماً تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق ١٨٩٩ فيجب والحالة هذه ألا يسمح لأي تقييد يحصل في حالة

مصر السياسية ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيه على نظام انتج كل هذه النتائج الحسنة على أننا ندرك من جهة أخرى أن لمصر مصلحة حيوية في ايراد المياه الذي يصل اليها ماراً بالسودان ، ونحن نازمون أن نقترح اقتراحات من من شأنها أن تزيل هم مصر وقلقها من جهة كفاية ذلك الايراد لحاجاتها الحالية والمستقبلية »

وهذه الاقتراحات التي أشار اليها اللورد ملنر بسطها اللورد كرزون للوفد الرسمي في مذكرته بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٢١ بقوله :
 « حيث أن رقي السودان السلمي هو من الضروريات لأمن مصر ولدوام موارد المياه لها تتمهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات الحربية التي كانت تقدم اليها في الماضي أو أن تقدم بدلاً من ذلك لحكومة السودان اعانة مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين » اه
 فهم يطلبون من مصر صراحة ثمن المياه التي تمر بالسودان الى مصر ويخبرونها بين أمرين فاما أن تدفع هذا الثمن مالاً عيناً واما أن تقدم قوة عسكرية تقوم مقام البوليس في السودان لأن الانكياز حولوا الجيش المصري الى قوة بوليس بسيطة وهم الآن قد حولوا أكثره الى قوة سودانية كما نبين ذلك في مقال خاص



القبض على نواصي الامم

بالماء والبوليس

يتلاعبون بالسودان ويدعون ادعاء باطلاً أن لوزارة الاشغال المصرية حق الاشراف على ماء النيل والتصرف به ويعتبرون الوكالة الانكليزية بالقاهرة « الوسيط » بين مصر والسودان فيعطونها باسم الوساطة السلطة على ماء النيل ويمدون على السودان القروض المالية لبناء الخزانات لري ٣٠٠ الف فدان ولا يحسبون لمصر شيئاً مما دفعت من الأموال ولا تزال تدفع الى الآن ويدعون ملكية البلاد باسم أموال الشركات وليس للشركة الامنعة ما ملكت ويدخلون الاوغندا في الاشراف على ماء النيل ويمدون بها « قوة ثالثة » حتى جعلوا ماء النيل في نظرهم مشاعاً بين مصر والسودان والاوغندا وقد يدخلون الحبشة غداً « قوة رابعة » فيزداد اشراف انكلترا وحدها على هذه القوى الثلاث أو الأربع ثم توقع بين هذه الأقطار لتظل لها سلطة الحكم. ان الانكليز سائرون معنا على الطريقة التي اتبعوها في الهند فالواجب علينا أن نعرف غرضهم وأسلوبهم لنعرف كيف نحفظ حقوقنا وكيف نحول دون لعينهم بنا وكيف نتمسك بملك السودان الذي اذا ضاع ضاعت لضياعه مصروثروتها واستقلالها الذي نمنى النفس به ونجاهد ونكافح في سبيله

الهند بلاد ذات مدنية قديمة معروفة بالتاريخ كمدنية المصريين . دخلها الانكليز بشركة تجارية تسمى « شركة الهند الشرقية » وهي اذا قورنت بشركة استثمار اراضي الجزيرة في السودان كانت شديدة الشبه بها بل كانت هي هي . فتلك الشركة التجارية التي دخلت الهند صعب عليها في حين من الأحيان مواصلة عملها فاشترتها الحكومة الانكليزية فصارت أملاك تلك الشركة « أرضاً للتاج » وهذه الارض « أرض التاج » ليس فيها راجات ولا أمراء وهي محوطة بعدة مقاطعات مستقلة كحيدرآباد وبلوخستان وفيها مندوب سام

بريطاني كما نحن نرى الآن في السودان والاوغندا وفلسطين وان يكن حاكم السودان وسردار الجيش المصري لا يلقب بالمندوب فانه بسلطته العليا على السودان وهي سلطة مستمدة من حكومة جلالة الملك ، الغنى قراراً أصدرته حكومة مصر بايقاف العمل بنحزان مكوار . فحدث أن المندوب السامي في المقاطعة الهندية المستقلة طلب السماح له بتحويل المياه الضائعة بمقاطعة الى جهة أراضي التاج لاحتياؤها ولنفع الأهالي ممن هم تحت رماية جلالة الملك بها فتم لهم ما يريدون لأنهم هم الذين يطلبون وهم الذين يعطون . ومهمة المندوب السامي في الهند كحكم بين المقاطعات

واليك نبذة مما كتبه مجلة المهندسين الهندية عن مشروع يسمى مشروع باريار وهو أكبر مشروع للري بالهند فقالت في ١٢ اغسطس ١٩٢٢ عن هذا المشروع :

« ان مشروع « باريار » هو أكبر مشروع للري في الهند فلم يكن يستفاد في ما مضى من المياه الغزيرة في أراضي حكومة ترافانكور لأن نهر « باريار » كان يجري من منبعه الى مصبه في البحر دون أن تجتني أدنى فائدة كبيرة من مياهه . فحكومة مدراس أدركت فوائد هذا النهر الجسيمة فقفاوضت حكومة ترافانكور بشأنه للتوصل الى اتفاق للاستفادة من المياه الضائعة وفي النهاية تم الاتفاق بينهما ورضيت حكومة ترافانكور باشاء سد وحوض عظيم على النهر تتحول به المياه الى مقاطعات واسعة واقعة في المنطقة البريطانية

وكان المشروع عظيماً اتفق عليه ملايين من الروبيات وعند ما أكمل ظهر أنه خير وسيلة للاستفادة من ملايين الاطنان من المياه التي تجري الى مقاطعات يسكنها الوف من الناس ويستخدمونها للزرع والضرع

وقد انشيء السد في ٧ سنوات فتم انشاؤه سنة ١٨٩٥ وتروي مياه هذا السد أراضي واسعة جداً تحولت من صحراء جدهاء

الى مروج خصبة . ولم يكن هذا المشروع ثروة عظيمة للمزارعين فقط بل كان عملاً مالياً جليلاً . وقد بدأت أرباحه بالظهور منذ ابتدائه تقريباً وما زالت في ازدياد متواصل وزادت في سنة ١٩١٥-١٩١٦ على مائة ألف روبية وكان دخله نحو ٤ / ٣ في المئة . وهكذا نرى أن مشروع « باربار » لم يقتصر على احياء ألوف من الأفدنة من الارض الموات بل عاد على الحكومة بأرباح النفقات التي انفقها » اه

أفلا يشتم القاريء من ذلك رائحة مشروع الجزيرة وتحويل أحد النهرين الكبيرين اليه برضا المندوب السامي الذي وصفوه بأنه خير وسيط بين مصر والسودان كما فعل المندوب السامي بين باربار وترفانكور

*
* *

لا ننسى أن انكلترا تدرعت قبل اليوم بكل الوسائل ليكون مكتشفو ينابيع النيل من الانكليز على نفقة الحكومة المصرية ، لأنها كانت ترحي بأنظارها الى مصر منذ أخرجت منها نابوليون سنة ١٧٩٨ ومنذ فسخت معاهدة أميان سنة ١٨٠٥ فأطلق صموئيل باكر والذين تقدموه اسم ملكتهم وولي عهدهم على منابع النيل كبحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت نياز لا احتراماً لملكتهم وزوجها فقط بل لتظل هذه الاسماء راسخة في أذهان الشعب الانكليزي يشعر بانه ورثها عن آباءه وأجداده لا يجوز أن ينازعه فيها منازع واذا كان بعد النظر في الأفراد فضيلة فانه في سياسة الدول والأمم من أجل الفضائل وأسناها وأسمائها فالانكليز لم يكتفوا بما تقدم بل زادوا عليه بعد احتلال السودان نحو اسماء المصريين كإبراهيم واسماعيل وغيرها بعد أن اطلقت على الأنهر والبحيرات والمدن والمواقع والقلاع والحصون التي أقامها المصريون في تلك البقاع والأصقاع فصارت انكليزية بعد أن كانت مصرية فاحمت من تلك البلاد اسماء المصريين وحلت محلها اسماء الانكليز

وإذا ما أردنا شاهداً أجنبياً غير تاريخ الانكليز في مصر والهند والسودان فإدنا كتاب اوجين اوين في « الانكليز بالهند ومصر » بعد ما صرف هذا الباحث السنين الطوال في الهند وصرف مدة غير قصيرة في مصر فقال في الصفحة ٢١٧ « ان مصر اقليم زراعي قوام حياته ووجوده الري والمصريون شعب هاديء يعرف الانكليز عنهم ذلك وقد دلم طول الاختبار في بلاد الهند علي أقوم طريق وأسهل سبيل في حكم المصريين فوضعوا منذ الساعة الأولى يدهم علي الري وعلى البوليس ، فبواسطة البوليس والري استعبد الانكليز مصر »

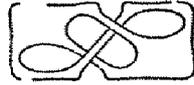
وهذا الكلام يذكرنا بأقوال صحفهم وجرائدهم عند ما هبت البلاد لطلب استقلالها فقد قالوا ان كل استقلال تناله مصر ان هو الا مهزلة مادام السودان في قبضة يدنا . وهم يعنون بالسودان الري ومنبع حياة مصر

*
* *

وإذا نحن القينا نظرة على الحالة الحاضرة نجد أن الانكليز تمسكوا منذ الساعة الأولى بأن يكون « حكمدارات » القاهرة والاسكندرية والقناة ، وهي أمهات المدن ، من الانكليز كما تمسكوا بالسودان (منبع النيل) وإذا نحن القينا نظرة أخرى على مصلحة الري في مصر ذاتها نجد - كما قلنا قبل - أن وكيل الوزارة الانكليزية هو الذي يتلقى انباء الري بالسودان دون سواه ونجد العنصر المصري بالري أحط مقاماً مما كان عليه قبل الحرب فالمفتش في خزان أسوان انكليزي ووكيله انكليزي والمفتش بقنا مصري ووكيله انكليزي وكذلك في قناطر أسسيوط وري زفي بالمنصورة ومفتش القسم الثالث في الاسكندرية انكليزي ووكيله انكليزي وكذلك في القسم الثاني بطنطا وفي القسم الأول بالقاهرة وقسم القناطر الخيرية والقسم الرابع ببني سويف

ونجد في تفتيش عموم ري الوجه القبلي المفتش العام مصري ووكيله
انكليزي وفي عموم ري الوجه البحري المفتش ووكيله انكليزيان وهؤلاء
جميعاً باقون حتى سنة ١٩٢٧

ان الانكليز كما قال اوبين اوجين قد جعلوا الري غلا في عنق مصر
وقيدا في رجليها دون الاستقلال فالدين وكنتمهم الأمة بطلب استقلالها موكول
اليهم البحث عن هذا الاستقلال بكل اجزائه والأمة من ورائهم تسند ظهورهم
وتؤيدهم كل التأيد



مشروعات الري الحديثة

في وادي النيل

والايراد المائي اللازم لريه

– بيان السر مردوخ مكدونالد مستشار الاشغال –

كتب السر مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الاشغال مذكرة عن الايراد المائي اللازم لري الاراضي المصرية وتكلم فيها بالتفصيل عن تقدم الزراعة وطرق الري وهي المذكرة التي انبرى المهندسون لتفنيدها وهي مع ذلك تدلنا على ان سد مكوار لا يفيد مصر بل يضر بها . واليك نص المذكرة : « ان كيفية جعل المقدار الطبيعي لمياه النيل وافياً في جميع موسم السنة مما يتطلبه تقدم الزراعة التي كانت ولا تزال نصب أعين القائمين بشؤون الري في القطر المصري . وقد تقدمت الزراعة تقدماً عجبياً خلال القرن الماضي الذي شهد تحويل الوجه البحري من نظام الري القديم نظام ري الحياض بمحصوله السنوي الوحيد ، الى النظام الحديث نظام الري الصيفي الذي معه تستطيع الارض أن تفتح في المتوسط محصولين في السنة أحدهما محصول القطن الثمين . وشهد القرن الماضي أيضاً تحقيق تلك الفكرة الباهرة فكرة قناطر الدلتا واستخدامها فيما بعد للري

أما في القرن الحالي فالتقدم في توسيع أراضي مصر الزراعية ازداد ازدياداً عظيماً . اذ في غضون الفترة القصيرة التي انقضت منه تم انشاء خزان اسوان الاول وقناطر أسميوط وزفتى واسنا والسدود الغاطسة التي عند قناطر الدلتا وخزان اسوان الثاني أو بعبارة أخرى عملية الخزان الاول

ولما كانت مصر بلداً زراعياً محضاً كان ازدياد السكان العظيم الذي بدأ في العقود الاخيرة من القرن الماضي ولا يزال مستعراً الى الآن ، عاملاً سريعاً جعل التسهيلات المتزايدة لا نتاج الحاصلات لا تكاد تفي بحاجاته

وبناء عليه ما كاد يتم آخر الاعمال العظيمة المذكورة آنفاً حتى قضت الحاجة بالشروع حالاً في طائفة جديدة لكي تزيد حاصلات البلاد نماءً بمعمونة ايراد من المياه اكثر وفاء بالمطوب
وقد جاء في تقرير وزارة الاشغال لسنة ١٩١٤ بيان اجمالي لطائفة أعمال من هذا القبيل والغرض من هذه المذكرة أن تكون بمثابة شرح أوفى لهذه المشروعات « اهـ

رأى سري باشا

وقد كتب حضرة صاحب المعالي تحت هذه المقدمة ما يأتي : -
« ان المشروعات الوارد وصفها في الصفحات التالية هي المشروعات التي درستها مصلحة الري بمباشرة السر مردوخ مكدونالد وتناقشت فيها معه مراراً . وقد وافقنا معاً على تلك المشروعات بالشكل المقدمة فيه الآن ولي الامل ان الحكومة ستوافق عليها . وتضعها موضع التنفيذ في الوقت اللازم
في ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٠ الامضاء : اسماعيل سري

العودة الى مذكرة مستشار الاشغال

﴿ الباب الاول ﴾

الحاجة الى الماء في المستقبل وشدة هذه الحاجة

ضرورة التوسع في أرض الزراعة

« ليس ايراد المياه الصيفي في النيل في جميع السنين تقريباً بكاف تمام القيام بري الاراضي المتوقفة زراعتها عليه في الوقت الحاضر وهناك في الوقت ذاته حاجة ماسة الى التوسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة لا تزال الى الآن في حالة البوار لعدم توفر المياه

وهذه الحاجة ناشئة عن ضغط تزايد السكان السريع اذ بلغ عددهم في الاربعين سنة الاخيرة نحو مثلي ما كان عليه من قبل مع أن الزيادة في مساحة

الاراضي المنتجة لم تجار هذا النماء بحال من الاحوال
ويقدر هذا التزايد الآن بنحو ٢٠٠٠ و ٢٠٠٠ نسمة كل عام، ولما لم تكن
مصر الا بلداً زراعياً وجب أن يسير التوسع في الزراعة بسرعة معادلة لسرعة
نماء السكان الى ان يبلغ هذا التوسع منتهاه
اذن فلحاجة شديدة الآن الى زيادة الضبط في التصرف بمياه النيل لغرضين
أولهما منع الخسارة الفادحة التي تسكاد تحدث كل عام بسبب قهري وهو ضيق
نطاق الزراعة، والثاني تدبير كمية المياه الاضافية اللازمة للنماء
وقبل البت فيما هي أعمال الضبط هذه وما موقعها وما مقدارها يجب
باديء بدء التأكد من مساحات الاراضي التي ستستمد المياه الى النيل في كل
عقد من السنوات حتى تبلغ مساحة الزراعة غايتها القصوى
مساحات الزراعة في مصر

تتضمن حدود مصر السياسية متسعاً عظيماً من الاراضي، الا أن معظمها
صحراء رملية واقعة بوجه عام على منسوب أعلى من النيل بكثير
أما مضر الحقيقية والصغيرة في ذاتها فيجوز في وصفها بأن يقال بالحرف
الواحد « النهر الذي هو مصر » أي الارض المتكونة من راسب الفيضان
السنوي المتشعب بالطمي ومعظم هذه الاراضي هي الدلتا أو مصر السفلى
وهي على شكل مثلث رأسه عند القاهرة وقاعدته على البحر ومساحتها
٤ ٨٠٠ ٠٠٠ فدان منها ٣ ٠٠٠ ٠٠٠ من الافدنة مزروعة

وفي امتداد النيل من القاهرة جنوباً الى اسوان وهي الحد الجغرافي لمصر
العليا يجري الماء في منشق واسع في هضبة افريقيا الشمالية حيث تخلفت منه
مساطيح متسعة من التربة تبلغ مساحتها نحو مليونين وخمسمائة الف فدان
يزرع منها الآن ٢٢٠٠٠ ٠٠٠ فدان. وبذا يكون اجمالي مساحة جميع الاراضي
النيلية المتكون في مصر نحو ٧ ٣٠٠ ٠٠٠ فدان منها نحو ٥ ٢٠٠ ٠٠٠ فدان
مزروعة فعلاً الآن ومن هذا الاجمالي ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فدان « في الوجه القبلي »

يسري عليها نظام ري الحياض ذي المحصول السنوي الواحد والباقي يروى رياً صيفياً وينتج بوجه عام محصولين في السنة فيتبين مما تقدم ان مساحة الاراضي النياية التكوين المتيسرة للزراعة هي ٣٠٠٠٠٠٠ فدان الا انه لا ينتظر ان يخصص منها للزراعة سوى ٧١٠٠٠٠٠٠ فدان لان مساحات معينة (نحو ٢٠٠٠٠٠٠ فدان) في منطقة البحيرات بالوجه البحري يجب ان تخصص لتربية الاسماك وبذا تقدر النهاية المعظمى لما يمكن زيادته من المساحة للزراعة بمصر بنحو ١٩٠٠٠٠٠٠ فدان في حين انه فضلا عما ذكر توجد في الوقت ذاته ١٢٠٠٠٠٠٠ فدان يجب اعتبارها محولة من نظام ري الحياض الى نظام الري الصيفي

مقادير المياه اللازمة لمصر

والخطوة الثانية في حل المسألة هي حساب كمية المياه التي تستنفدها المساحات الحالية كل سنة وبذا يمكن تقدير حاجات المستقبل ففي جميع العصور الحالية حتى عهد ليس ببعيد كان عدم الانتظام في جريان فيضان النيل سبباً لتعاقب السنوات السمان والسنوات العجاف في مصر فعند ما كان الفيضان شديداً كان يحدث نقص في المحصول ولكن هذا النقص لم يكن ناشئاً عن قلة مقدار المياه اللازم في النهر بل عن أن منسوب المياه لم يكن من الارتفاع بالدرجة الكافية لان تجعلها تفيض على جانبي النهر أو بعبارة أدق تسيل في الترع المغذية لمناطق الحياض

أول طريقة اتخذت للتغلب على هذه العقبة هي اطالة هذه الترع ونقل ارقامها الى نقط مواقعها على النهر أعلى مما كانت عليه من قبل وحدث تغيير كبير في السنوات الأولى من القرن الماضي حين أدخل محمد علي باشا النظام الحالي بتحويل الوجه البحري من ري الحياض الى الري الصيفي وبه كاد يكون من الممكن في المساحات التي سري عليها هذا النظام

ان ينتج حاصلان اثنان كل سنة بدلا من الواحد الذي هو نتيجة النظام القديم
وبسبب هذا التغيير صارت الضرورة أدعى ما تكون الى الحصول على
تحكم تام في ضبط جريان النيل والى انشاء أعمال موازنة يمكن بها في أي وقت
من أوقات السنة الوصول بالدقة الى منسوب المياه اللازم لملء الترع
وينبغي ان نلاحظ ان كثافة الزراعة ليست على وتيرة واحدة في جميع
انحاء القطر المصري وان المساحات المزروعة لا تتطلب في كل مكان قدرا
واحداً من الماء لكل فدان وأسباب هذا هي في الغالب اختلافات المناخ وان
المناطق التي هي أقرب الى الجنوب تكاد تكون بأكملها الى الآن قاصراً ربيها
على نظام الحياض

ففي المستقبل حتى لو لم يحصل توسع في الزراعة بادخالها في مناطق جديدة
وهو أمر لا يمكن تصوره في حد ذاته ستكون كميات المياه المطلوبة وتوزيعها
طول مدة السنة على المساحات المزروعة الآن عرضة للتغير حسب التدرج في
تحويل المساحات الباقية من أراضي الحياض في الوجه القبلي من نظامها الى نظام
الري الصيفي وسيكون تحويل معظمها بالطريقة المألوفة في الوجه القبلي وسيكون
ربيها بالراحة اما بمرور كل المياه اللازمة لها من قناطر اسنا الحالية واما بمرور
بعضها من هذه القناطر والبعض الآخر من قناطر تنشأ عند نبع حمادى وتبقى
بعدئذ مساحات صغيرة معينة ستستمد المياه الصيفية اللازمة لريها بالراحة من
آلات رافعة تنشأ لهذا الغرض

وتدل التجارب على أن البلاد يازمها في الوقت الحاضر نحو ٣٣٠٠٠
مليون متر مكعب سنوياً لري أرضها رياً كافياً لفلاح حاصلاتها اذ في سنة
١٩١٣ - ١٩١٤ التي كان فيها انخفاض الفيضان خارقاً للعادة مر باسوان بين
يوليو سنة ١٩١٣ ويونيه سنة ١٩١٤ نحو ٤١٠٠٠ مليون متر مكعب
من المياه وسيتضح أن هذا المقدار من المياه وهو أقل مادون حتى الآن كان
أكثر مما يكفي للقيام بجميع المطالب الحقيقية لو أنه وزع طول السنة حسب

حاجات الزراعة . ولكن التوزيع كان بطريقة غير متساوية بحيث مرت المياه بلا حساب الى البحر في فترة معينة في حين انه في فترة أخرى حصل عجز حقيقي أما الزيادة في فترة معينة فيمكن تعديها كثيراً في سنة رديئة كالسنة المذكورة ولكن لا يمكن منعها بتاتا نظراً الى عنف قدوم فيضان النيل الأزرق المتشبع بالطمي

ويعجrd الاطلاع على الجدول الآتي يتبين الحال :

العجز	الزيادة	المقادير اللازمة للزراعة الحالية بدون تقيد	سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ حقيقة المقادير المنصبة في النهر عند اسوان	
٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	من يولييه الى ديسمبر
	٨٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	من يناير الى يولييه
		٣٣٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	الاجمالي في السنة

« الجدول ١ »

لولا خزان اسوان لكانت مكعبات المياه الحقيقية أكثر مما هو مبين بنحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب في الفترة بين يولييه وديسمبر وأقل منه بنحو هذا المقدار في المدة من يناير الى يونيه

وفضلاً عن تدبير الماء اللازم لسد العجز المبين بعاليه بواسطة الخزن وأعمال الموازنة يقتضي الحاك أيضاً القيام بالمطالب التي سيستلزمها التوسع الذي سيحصل لا محالة في المساحات الحالية من حيث كمية المياه وأوقات السماح بها

وبالنظر الى قلة الضبط لم يتيسر لمصلحة الري فيما مضى الترخيص بتوسيع الزراعة على الوجه الذي كان يرغبه الجمهور ومع هذا فنذ سنة ١٨٨٢ تقريباً زادت المساحة المزروعة في مصر نحو ١٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة تقريباً

وفي هذه الفترة عينها تم تحويل معظم الأراضي التي تروى الآن رياً صيفياً بالوجه القبلي أي نحو ١٠٠٠٠٠٠ من الأفدنة بعد أن كانت تروى من قبل بطريقة الحياض

وبفضل الأعمال الآتي بيانها يسهل في المستقبل الحصول على المياه اللازمة لتوسيع نطاق الزراعة والتدرج المعقول في تنفيذ مطالب الجمهور من حيث استصلاح البور يقدر بـ ٦٠ الف فدان سنوياً في المتوسط ومن حيث تحويل ري الأراضي في الوقت ذاته من نظام الحياض الى نظام الري الصيفي بـ ٤٠،٠٠٠ من الأفدنة في العام الواحد

فاذا أمكن الاحتفاظ بهذين التقديرين في التوسع تيسر لمصر الوصول الى غاية نموها الزراعي في ظرف ٣٠ عاماً من الآن

المساحات الزراعية بالسودان وما تتطلبه من المياه

ان المنشق الذي يجري فيه النيل هو في السودان من حدود مصر الى الخرطوم أضيق منه في الوجه القبلي والمساحات التي يرسب فيها الطمي في تلك المنطقة أقل منها في الوجه القبلي ومن المشكوك فيه ما اذا كان السكان في الأيام الغابرة وصلوا الى درجة في التضامن تمكنهم من الزراعة بنظام ري الحياض والأرجح أن كل ما كانوا يفعلونه هو الاستفادة بالجريان الطبيعي لمياه النيل والاستعانة معه بالجهود الفردي باستعمال كل مزارع ما تيسر له من الآلات الرافعة العتيقة أما في الازمان الأقرب عهداً بنا فقد زرعت بضع مساحات صغيرة بطريقة ري الحياض ولكن لم يقر الرأي على التوسع في الزراعة الا في أوائل القرن الحالي حيث ادخل نظام الري الصيفي لأول مرة الا اذا استثنينا بضعة أفدنة متفرقة هنا وهناك

وجنوبي الخرطوم حيث يبتديء التفرع الرئيسي للنيل يخترق النيل الأزرق سهلاً مترامياً الأطراف أرضه كثيرة التعرض لطبوب الرياح وربما كانت الأرض الواقعة عند مجتمع النهرين آمنة بقعة في ذلك السهل لأن زراعتها خصبة الى حد ما منذ أجيال بعيدة بفضل قليل المطر الذي يصيبها كل سنة

وفي سنة ١٩٠٣ شرعت حكومة السودان في القيام بتجارب لمعرفة ما اذا كان من الممكن بواسطة الري انتاج حاصلات قابلة للتصدير كالقمح والقطن والسكر الخ. فرؤى انه لا أجل الحصول على نتيجة مرضية قد تدعو الحاجة الى استعمال مياه الصيف ولكن لما كان الايراد المتيسر منها محدوداً بحد لا يمكن تخطيه فقد أبرم اتفاق بين الحكومتين المصرية والسودانية على تعيين مقدار أراضي السودان التي يجوز ريه بالمياه الصيفية بجملة ١٠ ٠٠٠

فدان ومما ساعد على جعل هذا الاتفاق ممكناً هو انشاء خزان أسوان الذي أصبح به مركز مصر أكثر ضماناً في نيل الفيضانات المنخفضة مع حفظ الحق في تعديل هذا الاتفاق عند ما تضبط مياه النيل أكثر مما هي عليه ويصبح ايراد المياه للقطرين أوفر كما حصل فعلاً في سنة ١٩١٢ حين علي خزان أسوان وزيدت مساحة الصيفي في السودان الى ٢٠,٠٠٠ فدان والى الآن (سنة ١٩١٩) لم ينتفع تماماً بهذا الحق الذي يخول زرع ٢٠,٠٠٠ فدان زراعة صيفية . ومع هذا لحكومة السودان تهيء الآن مشروعاً يرمي الى استثمار ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان في القريب العاجل يتطلب نحو الثلث من المياه في ربيع كل سنة . وهذا المشروع ممكن لأن كلا القطرين يدبر أمر الحصول على ايراد أوفر من المياه هذا هو البرنامج العاجل ولكن هناك مشروعات كبرى مؤجلة للمستقبل لأن مساحة الـ ٣ فدان ماهي الا وحدة مساحات يبلغ اجمالها ثلاثة ملايين من الأفدنة تقريباً . قد يكون من المستطاع انماؤها تحت نظام الري الصيفي حوالي نهاية القرن الحالي

ولكن قبل ذلك الحين بكثير أي بعد ٣٠ سنة من الآن ستكون مصر قد بلغت غاية شأوها الزراعي ويكون السودان قد أصلح فيه نحو مليون من الأفدنة فقط وليس من الضروري النظر في أي اصلاح زراعي آخر في السودان الا بعد الوصول الى ذلك الحد حوالي سنة ١٩٥٥

الخلاصة

يلخص البيان التالي برقم ٢ الاعتبارات السالفة بوجه الاجمال ويدل على المساحات التي ينتظر تيسرها للزراعة في كل عقد من السنين :

الجدول - ٢

بيان النمو الزراعي المنتظر حصوله في القطرين المصري والسوداني مقدراً بالقدادين

الجموع	نظام ري الحياض	المساحة المزروعة في مصر		المساحة المزروعة في مصر		في الوقت الحاضر في سنة ١٩٣٠ الى بعد اتمام خزائن النيل الا يفيض بمشرين سنة في سنة ١٩٤٠ اي بعده بمشرين سنة في سنة ١٩٥٥ اي بعده بثلاثين سنة
		نظام ري الصيفي	نظام ري الحياض	نظام الري الصيفي	نظام الري الصيفي	
٥٣٠٠٠٠٠٠	٨٠ الف	٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠٠	٤ ملايين		
	٨٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠		
٧ ملايين		٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠		
٨ ملايين		١٠٠٠٠٠٠٠٠		٧١٠٠٠٠٠٠٠		
١٠٠٠ الف و						

لا تدخل في هذه الخانة الاراضي التي تغطيها المياه وتنحسر عنها بمجرد ارتفاع وانخفاض النهر حتى ولو كانت فيها زراعة

مقادير المياه اللازمة

حصلت مصلحة الري من المجلس الزراعي الاستشاري للحكومة على احصائيات وعينت مصالحة الطبيعيات بمقارنتها ونحو يلها وتدل نتيجة هذه المباحث على ان ٥٠٠٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة تكفي أقصى مطالب القطر المصري في المستقبل وهي عبارة عن زراعة ٧١٠٠٠٠٠٠ فدان بنظام الري الضيفي . وفي الوقت الذي فيه تكون مصر قد وصلت الى تلك الحالة النهائية يكون قد استصلح في السودان نحو ١٠٠٠٠٠٠٠ فدان باستعمال نحو ٦٠٠٠ مليون متر مكعب في السنة وبذا يكون مجموع ما تتطلبه اراضى القطرين من الماء في تلك الآونة نحو ٥٦٠٠٠ مليون متر مكعب

وبمساعدة الاعمال اللازمة لضمان مركز مصر في جميع الظروف. مضافة الى الاعمال اللازمة للسودان ذاته يتيسر للنيل سد المطالب التي تقتضيها زيادة التوسع في السودان

ولا يغيب عن الذهن عند احتساب كميات المياه اللازمة للسودان أنه نظراً الى الاعتبار الجوية قد يستنفد كل فدان على حدته حال كونه مزروعاً زراعة معينة قدرأ من المياه أكثر مما يلزم لفدان مزروع في مصر بالزراعة عينها . ولكن نظام الزراعة في السودان مع هذا تراعى فيه بنسبة عظيمة من البوار

وهذان العاملان (أ كثرية الحاجة الى الماء في كل زراعة وأقلية كثافة الزراعة في ذاتها) غير متكافئين تماماً ولذا يكون ما تتطلبه زراعة القدان في الجلة أ كثر في مصر منه في السودان

ومن المقننات المائية والنتائج الملخصة في الجدول ٢ يتكون الجدول

٣ الآتي :

﴿ الجدول ٣ ﴾

بيان تقريبي لمطالب الزراعة الحالية والمستقبلية مقدرة بملايين الامتار المكعبة

عند تمام نمو مصر الزراعي	في الحالة الحاضرة	
٣٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	من يوليه (مصر
٤٠٠٠٠		الى ديسمبر) السودان
٣٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	المجموع
٢٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	من يناير (مصر
٢٠٠٠٠		الى يونيه) السودان
٢٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	المجموع
٥٦٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	الاجمالي

(تنبيه) : —

ارقام هذا الجدول مجبورة الى قرب ٥٠٠ مليون وهي تبين مقادير المياه المطلوب وجودها في النهر بمد خزان اسوان وقد اعتبرت حاجات السودان في الوقت الحاضر كمية مهملة

ايراد النهر المتيسر في الوقت الحاضر

ان كميات الماء المتيسرة في سني انخفاض النيل هي التي ينبغي بالطبع أن يعول عليها في القيام بالمطالب المبينة في الجدول ٣ ولدينا من مناسيب النهر مدونة يوماً يوماً في الخمسين سنة الأخيرة ما يلزم لتعيين دورية الفيضانات المنخفضة وكمية مياهها . ويظهر الجدول ٤ نتائج فحص المعلومات المتيسرة وبيان التصرف التقريبي عند اسوان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده مع مقارنتها بكمية مياه فيضان عام ١٩١٤—١٩١٥ الذي يوازي تقريباً متوسط فيضان العشرين سنة الأخيرة

« الجدول ٤ »

التصرف التقريبي عند اسوان خلف الخزان في كل من السبع السنوات التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده اثناء الخمسين سنة الاخيرة

	التصرف	الصيف	الفيضان	السنة
	مليون متر مكعب في السنة	يناير يونيه	يوليه ديسمبر	
سنة فيضانها أشد الفيضانات انخفاضاً فيما يعلم	٤١٠٠٠	٩٠٠٠	٣٢٠٠٠	٩١٤ - ٩١٣
سنوات شديدة انخفاض الفيضان	٥٨٠٠٠	٩٠٠٠	٤٩٠٠٠	٩٠٠ - ٨٩٩
سنوات معتادة انخفاض الفيضان	٦٣٠٠٠	١٤٠٠٠	٤٩٠٠٠	٩٠٨ - ٩٠٧
سنوات معتادة انخفاض الفيضان	٦٥٠٠٠	١٣٠٠٠	٥٢٠٠٠	٩١٦ - ٩١٥
سنوات معتادة انخفاض الفيضان	٦٧٠٠٠	١٤٠٠٠	٥٣٠٠٠	٩٠٣ - ٩٠٢
وهي سنة فيضانها منخفض قليلاً عن المتوسط	٦٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٦٠٠٠	٨٨٩ - ٨٨٨
	٧١٠٠٠	١٣٠٠٠	٥٨٠٠٠	٨٧٨ - ٨٧٧
	٨٤٠٠٠	١٤٠٠٠	٧٠٠٠٠	٩١٥ - ٩١٤

(تنبيه) : — ان شدة انخفاض فيضان سنة ١٩١٣ كانت خارقة للعادة عرف ان أقرب فيضان اليه في الانخفاض زاد عنه في كمية الماء بنحو ٥٠٪ في الوقت الذي كان اختزان الماء فيه مطلوباً أي من يوليه الى ديسمبر (والغاية داخله) ولما كان مثل هذا الفيضان لا يقع الا نادراً جداً امكن بلا احتراز

اعتباره النهاية الصغرى

ولفيضان عام سنة ١٩١٣ أثر في حاصلات مصر الزراعية يختلف اختلافاً عظيماً عما كان يحدثه فيضان مثله قبل تاريخه بعشرين سنة أو أكثر اذ كان من المحقق حينذاك ان يعقبه القحط ولكن بفضل القناطر المنشأة على النيل

في مواقع مختلفة أمكن رفع منسوب المياه الجارية في الترع وبذا مدت الاراضي المقتضي ريهما بكميات الماء المعتادة مهما بلغت شدة انخفاض الفيضان غير انه يوجد في الوجه القبلي منطقة واحدة لا تصل المياه الى ترعها الكبرى بهذه الكيفية وهذه لحقتها خسارة في سنة ١٩١٣ ولو كانت الاعمال المنوي انشاؤها في السودان موجودة حينذاك لكانت الخسارة أعظم ولكن كل خطر على مزروعات هذه المنطقة في الشتاء والحريف في المستقبل يزول بانشاء قنطرة أخرى عند نبع حمادى وتحديد الترع الآن الآخذة من امام قناطر اسنا وفي الوقت ذاته يتيسر بهذه الوسيلة تحويل المنطقة المنتفعة بهذا المشروع الى نظام الري الصيفي ، وبذلك يكون في المستقبل لعودة ظروف سنة ١٩١٣ ضرر في مناطق الحياض ابان الفيضان حتى اذا كانت جميع الاعمال المقترحة الآن تسحب ماء من الفيضان في السودان ولا يراد فصلي الصيف والربيع علاقة كبيرة بما يسبقه من مياه الفيضان ولم يشذ فيضان سنة ١٩١٣ عن هذه القاعدة فقد أعقبه ربيع كان انخفاض الماء فيه بالغاً غايته ونجم عن هذا كما قيل شيء من النقص في محصول القطن المعتاد ولا ريب ان النقص الناتج في تلك السنة لا يمكن ان يعزى كله الى قلة الماء وحدها بل هناك عوامل أخرى كعامل الآفات أعطفت انتاج المحصول المعتاد ويصح ان تعزى الخسارة كلها الى هذا العامل غير ان زراعة الارز في مساحة الـ ٢٠٠ ألف فدان المعتادة كادت تنعدم كلية اذ لم يزرع الارز الا في ٢٥ ألف فدان

واذن لو فرض بقاء المساحة المنزرعة كما هي عليه الآن وجب التدبير للمستقبل فيما اذا وقعت سنة كسنة ١٩١٣ زيادة كمية الماء اللازمة لري القطن بمقدار ١٠ ٪ لاجل امداد ١٨٠٠٠٠٠ فدان بالماء الكافي لزراعة الارز فيها وللوصول الى هذه النتيجة يكفي خزن ما لا يزيد عن ٢٠٠٠ مليون متر مكعب من الماء ولكن بسبب توسيع مساحات الزراعة وتحويل نظام الري ستدعو الحاجة الى كميات أخرى من الماء لسد مطالب المستقبل في فصل

الصيف كما هو مبين في الجدول ٣ وسيبحث الآن في الاعمال اللازمة لهذا الفرض :

الاعمال اللازمة لسد الحاجة الى المياه

الآن وقد عرفنا مطالب كل عقد من السنين ومقدار الماء الذي أمكن الحصول عليه في السنين التي بلغ انخفاض النيل فيها أشده صار من الممكن أن ترسم برنامج الاعمال اللازمة لضبط النهر بحيث يسهل في جميع الاوقات تدبير الماء الكافي للري ولكن أثناء البحث في أعمال الموازنة على النهر لصالح الايراد الصيفي ينبغي أن لا ننسى الضرورة القصوى ضرورة انقاذ القطر المصري من غوائل الفيضان العالي ولما لم يكن لمصر من وسائل الوقاية سوى الجسور ما كان لها مناص من الاعتماد عليها ولكن هذه الجسور طالما خانتها في الماضي ومع ما بذل من عظيم الجهود في سبيل تقويتها في السنوات الاخيرة فانها ليست مأمونة واذا أمكن تخفيف وطأة الفيضانات العالية بواسطة الموازنة كان هذا ادعى الى الاطمئنان . واذا كان عمل واحد كفيلا بالقيام بجميع هذه الحاجات وجب بدهاءة الشروع فيه حالا ولكنه لسوء الحظ ليس مثل هذا الحل البسيط متيسراً ومن جهة أخرى فهناك أعمال يجب انشاء كل منها في حينه لضمان احكام ضبط النهر . وبعد البحث الدقيق في كثير من المشاريع ومختلف الوجوه من حيث ترتيب تواريخ البدء فيما اذا اختير منها اقترحت الاعمال الآتية على ترتيب سردها

- ١ — خزان على النيل الابيض وسد بالبناء عند جبل الاوليا لزيادة ايراد مصر الصيفي وليكون بمثابة وسيلة مؤدية الى درء غوائل الفيضانات العالية
- ٢ — خزان صغير على النيل الازرق يسد عند سنار لرى سهل الجزيرة
- ٣ — قناطر عند نجع حمادى لوقاية المزروعات النيلية في ذلك الجزء من الوجه القبلي الذي لم يحول بهد الى الري الصيفي ولامداده بالمياه الصيفية

عند ما يتم تحويله

٤ — خزان في أعالي النيل الأزرق ليزيد إيراد السودان ويساعد على ضبط الفيضان

٥ — خزان على بحيرة البرت لتكالة خزين الماء اللازم لسد أقصى حاجات مصر

٦ — قناة في منطقة السدود لضمان وصول ماء خزان بحيرة البرت الى النيل الرئيسي

ومن المعلومات المتيسرة يتضح ان انجاز هذه الاعمال على الترتيب المذكور تكون نتيجة التدرج خطوة خطوة حسب ازدياد الزراعة في ضمان الحصول على الماء اللازم لسد حاجاتها حتى في اشح السنوات

ويقتضي الحال الوقوف على معلومات أخرى قبل عمل مقايسة مضبوطة ضبطاً كافياً للبت فيما اذا كان يصح من الوجهة الاقتصادية العمل أثناء ظروف اشح ما علم من السنوات أم يكون الأرجح مالياً تحمل بعض النقص في زراعة الارز وبعض التأخير في ري الشراقي فيما اذا وقعت هذه الظروف وعلة ترتيبها هكذا بأن يكون كل منها بمثابة حلقة جوهرية في سلسلة كفييلة بسمادة وادي النيل وكل حلقة تمس الحاجة اليها لا عند انجازها فقط بل تعد كمال السلسلة

﴿ الباب الثاني ﴾

أعمال ضبط النيل

سنصف الآن طائفة الاعمال التي أُجمل ذكرها بالفصل الثالث وصفا يتناول كلا منها على حدة فيما يختص بالفرض المقصود منه أما وصف التصميم الفني لها فلا يدخل في نطاق هذه المذكرة

ان مقايسات النيل الابيض عند جبل الأولياء وخزان النيل الأزرق عند مكوارحات حسب التصميمات الفعلية التي هيئت لهذين العاملين وأما المقايسات

التي ذكرت بخصوص الاعمال الاخرى فانما هي تخمينات تقريبية نتجت من مقارنة الاعمال المقترحة بالاعمال التي تم انشاؤها بمصر من قبل ولا يمكن عمل مقاييسات مضبوطة لهذه المشاريع الا بعد الاقرار على فخصها فخصاً تفصيلياً

(١) - خزان النيل الابيض

عند جبل الاولياء

تمت الموافقة على هذا العمل وقد شرع فيه فعلاً وسيشمل سداً من البناء المقابل على النيل الابيض على مسافة ٤٥ كيلو متراً جنوبي مدينة الخرطوم عند جبل الاولياء وسيكون خزاناً كبيراً يبلغ طوله نحو خمسمائة كيلو متر في مديرية النيل الابيض وسعته الفعلية حينما يستعمل حوضاً للتخزين أي كمية الماء التي تخرج منه فلا يمد احتساب النقص من التبخر الخ مقدره بأربعة آلاف مليون من الامتار المكعبة ولكن لو فرض ان فيضاً خارقاً للعادة في الانخفاض كفيضان سنة ١٩١٣ عاد قبل تمام التدابير للحصول على خزين من سنة لاخرى في بحيرة البرت فقد يكون من الجائر سحب مقدار من مياه النهر كاف لتمام استخدام خزان جبل الاولياء

فترتيب الاعمال المقترحة مقصود به القيام بما تقتضيه هذه الظروف المفروضة حتى في مثل العام الاستثنائي المذكور يمكن ان تحفظ في هذا الخزان كمية من الماء كفيلا لايراد مصر فداناً فداناً بأيراد لا يكون على كل تقدير أدنى مما حصلت عليه فعلاً في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤

وسياتى هذا الخزان ايضاً بفائدة محققة جداً في ضبط الفيضانات العالية اذ سعته أكثر مما يلزم لاضافة ٤٠٠٠ مليون متر مكعب الى مياه النهر لانه في الواقع يستطيع حجز ١٠ آلاف مليون متر مكعب

وسيتم ضبط المياه باقنال بوابات الخزان بمجرد وصول مياه النيل الرئيسي عند الخرطوم الى منسوب يكون تجاوزه مضرراً بصالح القطر المصري وابقائه مقفلاً حتى تهبط المياه فتعود الى منسوب يطمأن اليه وتكون نتيجة هذا

ان يوقف الوارد من النيل الابيض بالمرّة وأن تنقص دورة الفيضان الى هذا الحد . على ان دورة الفيضان في ذاتها معظمها ان لم نقل كلها مكون من مياه النيل الازرق المتشعبة بالطمي التي ان لم يمكن ضبطها ضبطاً كاملاً سيكون في الامكان نقصها كثيراً بل سيحصل ذلك فعلاً بتأثير خزان اطالي النيل الازرق وترع الجزيرة ولكن شدة ارتفاع الفيضان ليست وحدها مصدر الخطر على مصر بل هو على الأرجح ناشئ عن طول استمرار المناسيب العالية التي تدعو الى انزلاق جسور النيل وانقطاعها من الضغط المستمر وسبب استطالة مدة الفيضان في مصر هو ان كمية المياه التي في النيل الرئيسي عند الخرطوم لا تهبط بسرعة هبوط النيل الازرق ولا يميّتها عن هذا الهبوط الا ما ينصرف اليها من المياه المحبوسة في ذلك الخزان الطبيعي الواسع وهو وادى النيل الابيض فخزان النيل الابيض يؤخر هذا التصرف وكذا يؤخر الجريان الطبيعي لمياه النيل الابيض ذاته حتى يزول كل الخطر فيعين على حد كبير على ازالة ما يقع على الجسور من الضغط المستمر الذي هو الآن الداعي الاكبر الى القلق وبذا تكون نتيجة الاعمال المزمع انشاؤها على النيلين الابيض والازرق جميعا هي انقاذ مصر الى درجة كبيرة من خطر الفرق ولدى استعمال الخزان بمثابة جهاز صرف للفيضان فيكون النقص الناجم عن التبخر مفيداً بلا ريب في حين أنه متى استعمل حوضاً للتخزين فلا موجب لحصول نقص في الكمية الميسرة ما دام الماء ماراً في الخزان والتسرب الى البحر مستمراً وبعد نجاز خزان اطالي النيل الازرق ولا سيما عند امكان خزن المياه الكافية في بحيرة البرت يبطل استعمال خزان جبل الاوليا لخزن مياه الفيضان بل يكون استعماله أيضاً بمثابة حوض موازنة لتعديل التصرف في النيل الرئيسي

وهذه الوظيفة جوهرية لان الماء يستغرق نحو ستة اسابيع في سيره من بحيرة البرت الى الخرطوم . ومن المستحيل التنبؤ بحالة النيل الازرق عند هذه

النقطة الاخيرة الا قبل الميعاد بأيام قلائل في حين أن الماء الذي يصلها من النيل الابيض في أي تاريخ لا بد من خروجه من بحيرة البرت قبل هذا التاريخ بستة أسابيع فاذا أريد التأكد من الحصول على مقدار الماء اللازم مروره من النيل الرئيسي خلف الخرطوم وجب اتخاذ وسيلة من وسائل الموازنة على أحد النهرين (النيل الأبيض والنيل الأزرق) على مقربة من ملتقاهما وفضلاً عن هذا فإن جريان نهر سوبات الذي يلتقى بالنيل الابيض عند ملكاي يمكن ضبطه بواسطة خزان جبل الاوليا الذي بدونه تختل بل تضيق في الغالب مياه هذا النهر ومياه سائر الفروع التي تكون جزءاً مهماً من فيضان النيل الأبيض ولما كانت وسيلة الموازنة هذه تستعمل في أيام الفيضان فلا يمكن بناؤها على النيل الأزرق لان مياهه تكون مستقلة بالطمي في ذلك الاوان واذن يجب ان يكون انشاؤها على النيل الابيض

وفي الواقع يوجد على هذا النهر عند جبل الاولياء موقع صخري صالح لان يكون أساساً يبنى عليه يقوم بهذه الوظيفة الجوهرية وظيفه موازنة الايراد المنحدر في النهر حسب حاجات زراعة القطر المصري

والخلاصة :-

ان لخزان النيل الابيض أربع وظائف يؤديها وهي أن يكون بمثابة :-
(ا) خزان لايراد المياه يطلق منه أربعة آلاف مليون متر مكعب لاستخدامها في القطر المصري

(ب) خزان لتصفية الفيضان يسع نحو عشرة آلاف مليون متر مكعب

(ج) حوض موازنة يتسنى بواسطته احكام ضبط ايراد مصر للماء المستقبلي

(د) وسيلة لخزن مياه نهر سوبات وسائر الفروع

والنفقات المقدرة لهذا العمل ٢٢٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري يدخل

فيها ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري قيمة التعويض اللازم صرفه الى من تنزع

ملكيتهم من الاهلين وينبغي ان يتم العمل قبل شهر يونيو سنة ١٩٢٥

(٢) - خزان سنار على النيل الأزرق

وهذا العمل جارٍ انشاؤه الآن على نفقة حكومة السودان والفرض منه أن يمد بمياه الري بالراحة بقعة مساحتها ٣ فدان من أراضي الجزيرة بالسودان على مقربة من وادمني وهذا العمل يجمع بين وظيفتي قنطرة موازنة وسد . فمن حيث كونه قنطرة موازنة يؤدي ذات الوظيفة التي تقوم بها القناطر بمصر ومن حيث كونه سداً فهو يكون خزاناً يسع نحو ٥٠٠ متر مكعب مع ملاحظة ان سعة خزان اسوان يبلغ نحو ألفين واربعمئة مليون متر مكعب

وظروف الجزيرة بالسودان من حيث التربة والمناخ ويراد الماء لا تسمح الا بالزراعة الشتوية وفوق هذا يجب بقاء الأرض بوراً مدة سنة على الأقل في كل ثلاث سنين وبناء عليه لا يمكن الزراعة الا بمئتي الف فدان في السنة من الثلاثمئة الف فدان التي تقرر اصلاحها ومن القدر الأول لا يمكن زراعة القطن الا في مائة الف فدان فقط لأن الأرض ليس في استطاعتها أن تنتج القطن أكثر من مرة في كل ثلاث سنوات مقابل نظام سنتين في كل خمسة وهو النظام المستحسن اتباعه في القطر المصري وما عدا القطن من الحاصلات يتم حصادها في أواسط شهر يناير فلا حاجة بها الى الماء بعدئذ وأما القطن فلا يتم نموه الا بعد ذلك التاريخ ويمنع عنه ذلك الماء عادة حوالي ٣١ مارس ولو انه في بعض الاحايين تستمر الحاجة اليه حتى نصف ابريل ولذا فمن البديهي ان القطن في احتياج الى الماء في فبراير ومارس في حين لا يستطيع مضر ان يتخلى عن المقدار المنحدر اليها في النهر

ولهذا في حكومة السودان أخذت في انشاء خزان سنار الذي يكون ماؤه حوالي نهاية موسم الفيضان حينما يكون الماء دائماً متوفراً وسيكون الماء المخزون كافياً لري قطن السودان في فصل الربيع وبذا يمكن تقادي سحب المياه من النهر حين تكون مصر في احتياج اليها والنفقات

مقدرة لهذا العمل ١٣٥٠٠٠٠٠ ج . م وسيتم حوالي يولييه سنة ١٩٢٤

(٣) - قناطر نجع حمادى

يجب ان تنشأ بجوار نجع حمادى قناطر على نمط القناطر الحالية في مصر يكون الغرض منها رفع منسوب الماء في وقت الفيضان الى درجة يتيسر معها لحياض مديرية جرجا الحصول على ايراد كاف من الماء حتى في أشد الفيضانات انخفاضاً كفيضان عام ١٩١٣ حيث اضطرت مساح كبيرة الى بقاءها خالية من الزراعة وستشتمد الحاجة الى هذه القناطر حينما تنشأ أعمال أخرى جنوباً اما لري الاراضي المجاورة واما ملء خزان لايراد صيفي من الفيضان وستبلغ مساحة أراضي الحياض المنتظر انتفاعها نحو خمسمائة الف فدان لاتدخل فيها حياض مديرية اسوان المنعزلة وبضع مساحات صغيرة على ضفة النهر الشرقية وبهذا الاعتبار تكون اقامة هذه القناطر خاتمة الأعمال التي شرع فيها منذ عدة سنين بقصد وقاية أراضي الوجه القبلي من الخسارة الناشئة من قصور الفيضانات المنخفضة عن الري

وبفضل هذه القناطر سيتيسر أيضاً لهذه الأراضي بعد تحويلها الحصول على الماء للري الصيفي بالراحة

ومما يذكر في هذا المقام أن من جملة أراضي الحياض الباقية بالوجه القبلي منطقة يتوقف ريهها على قناطر اسنا وهذه المنطقة يمكن تحويلها الى نظام الري الصيفي كلما كان الماء كافياً اذ القناطر الموجودة الآن سيكون في استطاعتها امداد هذه الأرض بماء الري الصيفي بالراحة عند ما يتم تحويلها

فلا يبقى اذاً بمصر من الاراضي ما يحتاج تحويل نظام ريه الى الري الصيفي سوى حياض اسوان الصغيرة وبمض أجزاء منعزلة أخرى قليلة المساحة على ضفة النيل الشرقية ، على انه من المتيسر تحويلها بواسطة آلات رافعة على النيل ، وليلاحظ أن ابطال زراعة الحياض بالوجه القبلي ستكون

نتيجته تقليل كمية المياه المأخوذة من النهر حال صعوده وعند ذروة الفيضان ذاتها وبقدر هذه النتيجة تكون الزيادة في ارتفاعه في مصر الوسطى وقياساً على الأعمال التي من هذا القبيل يحتمل أن تبلغ نفقات قناطر مجمع حمادى مليوناً وخمسمائة الف جنيه وينبغي انشاؤها قبل عام ١٩٢٥

٤ - خزان أعالي النيل الأزرق

وقد دلت المباحث التقريبية الحديثة على اقامة سد في موضع ملائم في المسائل العليا للنيل الأزرق ليكون بمثابة خزان سعته ٧ آلاف مليون متر مكعب حتى يتيسر بعض الضبط لمقدار الماء المنحدر في النهر ويقترح قسمة هذا المقدار الى قسمين :

الاربعة آلاف مليون متر مكعب الاولى تدخر الى وقت الحاجة من سنة الى أخرى والثلاثة آلاف مليون متر مكعب الثانية تستقى من الفيضانات ماعدا شديدة الانخفاض منها للانتفاع بها في السودان في الربيع التالي أما اذا كان الفيضان شديد الانخفاض فلا يؤخذ ماء لاستعماله في الأشهر التالية بل على العكس يزداد الفيضان في أدواره الاخيرة بأن يضاف اليه جزء من الأربعة آلاف مليون متر مكعب المدخرة من السنين السابقة الكثيرة الايراد

وأما اذا كان طالياً جداً فمن حيث ان الثلاثة آلاف مليون متر مكعب تنسحب من النهر في الغالب حال مرور دورة الفيضان فينقص مقدار ماء النهر في تلك الفترة نقصاً كبيراً وبذا يساعد مساعدة عملية على تخفيض الفيضان في مصر وانشاء هذا الخزان من الأمور الجوهرية لانماء السودان في المستقبل لان مصر تستمد ما تحتاج اليه من الماء من النيل الأبيض ولكن ماء النيل الأزرق هو وحده الذى يفيد جزيرة السودان على أن مصر سيكون لها نصيب أيضاً من الفائدة التي تنجم عن انشاء ذلك الخزان لأنه يعتبر من أهم

أعمال ضبط النيل اذ النيل الأزرق هو الذي يحدث الفيضان وسيكون موضعه حيث المياه لا تزال خالية من الطمي لتيسر تخزينها عند ذروة الفيضان أما من حيث السودان فإنه لم ينشأ خزان في احدى نقط المسائل العليا للنيل الأزرق كما أن ما يراد ادخاله من التحسين في سهل الجزيرة سيكون محدوداً بمقدار المياه المخزونة في خزان سنار . فخزان أطالي النيل الأزرق بمحتوياته المتقدم ذكرها سيقدم الى السودان كل ما يحتاجه من الماء حتى بعد تمام نمو أرض مصر في سنة ١٩٢٥ بمدة طويلة وقبل ذلك التاريخ والى أن تم أعمال السدود المتعلقة بخزان بحيرة البرت تستعمل المقادير الزائدة بتكبير ايراد مصر المائي ولاتمام نماء السودان في حينه يجب زيادة حجم هذا الخزان زيادة عظيمة في العقود الأخيرة من القرن الحالي ويرجح أن هذا يمكن اجراؤه عند الاقتضاء وينبغي انجاز خزان يسع سبعمائة مليون متر مكعب حوالي سنة ١٩٣٠

ويجوز تقدير النفقات اللازمة له بمبلغ مليون جنيه ونصف مليون ويقتضي الحال البحث في مقدار ما يتحتم على حكومة السودان القيام به من هذه النفقات.



مصر بعد ٣٥ سنة

والسودان بعد ٥٣ سنة

لا يبقى في مصر بعد ٣٥ سنة شبر واحد من الأرض لم يزرع فماذا يفعل
ابناء المصريين الذين يلدون بعد ان تضيق الارض بأبائهم؟ انهم لا يجدون
مكناً يلجأون اليه سوى السودان . والسودان بعد ٥٣ سنة لا يتوصل الى
اصلاح ثلث أرض الجزيرة ، اذا سلمنا بقول السير مكدونالد بان الارض
المعدة لزراع القطن في الجزيرة ثلاثة ملايين فدان ، مع ان مساحة الجزيرة
وهي الارض الواقعة بين النيل الازرق والنيل الابيض عشرة ملايين فدان ،
قالوا ان ثلاثة ملايين فدان منها صخرية . وليست أراضي السودان محصورة
بالجزيرة فقط فهناك السودان الشرقي وتربته خصبة وأوديته كثيرة يسهل
حصر المياه فيها ومتى حصرت هذه المياه سهل الري وهذه أراضي كردوفان
كانوا يصفونها بأنها أهراء السودان لكثرة غلالها . وهذه بلاد دارفور ذات
أراض خصبة فضلاً عن المراعي الواسعة والمواشي العديدة والمعادن المتنوعة
والاخشاب . فالسودان كبير جداً وغناه ناجم عن مساحاته الواسعة . ولقد
عرفنا أن أول من زرع القطن في السودان هو ممتاز باشا الذي عين حاكماً
تاماً . ولا يزال السودانيون يزرعون هذا القطن حتى الآن ويسمونه بقطن
ممتاز ، ومنه يصنعون الديمور السوداني الذي اشتهر في مصر ذاتها
بملايس الصيف

ان الدلتا - أي الوجه البحري من القاهرة حتى البحر المتوسط - أربعة
ملايين و ٨٠٠ الف فدان يزرع منها الآن زرعاً دائماً ثلاثة ملايين فدان ،
والصعيد أي الوجه القبلي مليونان و ٥٠٠ الف فدان يزرع منها الآن مليونان
و ٢٠٠ الف فدان فمجموع مساحة القطر المصري سبعة ملايين و ٣٠٠ الف
فدان منها ٥ ملايين و ٢٠٠ الف فدان تزرع الآن . ولكن هناك البحيرات

ومساحتها ٢٠٠ الف فدان تربي فيها الاسماك ولا يستطيع تحويلها الى أرض زراعية . ومن المعروف المشهور أن الاهالي يودون اعداد الكثير من الاراضي البور للزراعة ، ولكن الحكومة لا تجد الماء الكافي لري تلك الاراضي ، مع معرفتها ان عدد الاهالي يزداد في كل عام من ٢٠٠ الف الى ٢٥٠ الفاً ، وان الحاجة ماسة الى اصلاح ٦٠ الف فدان من البور ليظل الرزق متوافراً للاهالي والا حل بفريق منهم الضيق والعسر .

لقد كان السير جارستن يقول بتقاريره بعد استعادة السودان وقبل ظهور المطامع بمظهرها الجلي : انه لا يجوز اعطاء السودان قطرة واحدة من الماء قبل ان تم جميع السدود والخزانات في مصر . وقد قدر المال اللازم لهذه السدود والخزانات يومئذ بمبلغ ٢٢ مليون جنيه . ولكن حكومة السودان أخذت منذ سنة ١٩٠٢ باختبار زرع القطن في السودان فلما ثبت لها نجاح الاشعوني والعفريقي حولت الأمر الى يد الشركة فاعطتها في سنة ١٩٠٣ امتيازاً بزرع عشرة آلاف فدان فقط ، واذا كانوا قد قالوا ان اللقمة مفتاح النعم فان الشركة لم تلبث ان طلبت عشرة آلاف فدان أخرى . وكانت حاجتهم لاخذ الماء أن خزان اسوان يوافر من الماء لمصر ما يؤخذ للعشرة الآلاف فدان في الجزيرة . ولما تم رفع الخزان في سنة ١٩١٢ قالوا ان رفعه يمكن حكومة السودان من اصلاح عشرة آلاف فدان أخرى ، كأن هذا الخزان أنشئ لذلك وحقيقة الواقع انه أنشئ لغير هذا الغرض أي لامداد الزراعة الصيفية فهو يخزن ٢٤٠٠ مليون متر مكعب فقط وهذه الكمية لا تكفي . أما خزان مكوار فقد قدر واه ٥٠٠ مليون متر مكعب لري ٣٠٠ الف فدان . ولا ندخل هنا في التفصيل ولكننا نلمح الخطر من جانبين : الاول تحويل قسم من مياه الري ، ومصر لا تجد من الماء ما يكفيها . والثاني تحويل طمي النيل الازرق الى الجزيرة وكل خصب تربة مصر من ذلك الطمي وحده ، واذا كانوا قد قالوا ان مصر بحاجة الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء وان السودان اذا أصلح فيه

مليون فدان يكون بحاجة الى ٦ مليارات متر مكعب وأن هذه الكمية من المياه لا تتوافر لمصر والسودان الا باشاء الخزانات . فان هذا العمل ذاته يقضي حتماً بان تكون مصر والسودان متحدين تحت حكم واحد فيهما يوفق بين جميع المصالح ولا يجعل تلك المصالح متضاربة متناقضة ، ولا يجعل مصر عرضة للحاجة ولاستبداد من يحكم السودان بها

ومن العبث قول هؤلاء السياسيين الانكليز ان المصريين يريدون حكم السودانين فان المصري لا يتطلع الى ذلك ولكنه يقول للسوداني انا اخوة متساوون يندمج أحداً بأخيه وتندمج مصلحة كل منا بمصلحة الآخر حتى تكون مصلحة واحدة فلا تفضل الجزيرة على الدلتا ولا الدلتا على الجزيرة بل نعمل معاً لاهياء الاثنتين لنا . فالمصري سوداني في السودان والسوداني مصري في مصر . واذا أحيينا الجزيرة معاً وعمرناها فانا نحياها ونعمرها لاهلها وسكانها لا للشركة التي تدفع الآن لاصحاب الاراضي في تلك الجزيرة ٥٠ قرشاً ثمناً للجدعة الواحدة (والجدعة تعادل خمسة أفدنة وثلاثاً) قال السير مردوخ مكدونالد في تقريره عن مياه النيل (١٩١٩) ان البحث الدقيق دلنا على ان مصر تحتاج في المستقبل الى ٥٠ مليار متر مكعب من الماء لتروي سبعة ملايين و ١٠٠ الف فدان . وعند ما تكون مصر قد بلغت هذا الحد من العمران - وهو الحد الاخير الذي لا زيادة بعده لمستزيد - يكون قد أعد في السودان مليون فدان للزراعة يحتاج الى ستة مليارات متر مكعب من الماء لأن أرض السودان تحتاج من جراء حرارة الجو الى كمية من الماء اكبر من الكمية التي تحتاج اليها مصر . ولكن أرض السودان تحتاج الى الراحة أكثر من أرض مصر فلا يزرع القطن في الارض السودانية الا مرة في كل ثلاث سنين ، فاذا اعد ٣٠٠ الف فدان لزرع القطن يزرع منها في السنة مئة الف فدان فقط

هذا ما يقوله السير مكدونالد وفاته ان يقول ان خصب تربة مصر ناشيء

عن طمي النيل الازرق فاذا تحول هذا الطمي الى الجزيرة وحرمت منه مصر
قل خصب مصر وزاد خصب الجزيرة

وقد ذكر السير مكدونالد في تقريره عن انخفاض النيل سنة ١٩١٣ فقال
ان مثل هذا الانخفاض كان يحدث قديماً المجاعة في مصر وان هذا الانخفاض لو
انه وقع واعمال الري في السودان قد تمت لكان الضرر بمصر اشد
واكبر. ونصح هذا المهندس باشاء قناطر نبع حمادى ومد الترع المستمدة
مياها من قناطر اسنا

ولا مندوحة لنا عن كلمة في خزان مكوار الذي ينشئونه الآن لري ٣٠٠
الف فدان في الجزيرة فهذا الخزان يقوم بهمتين : الاولى خزن ٥٠٠ مليون
متر مكعب من الماء . والثانية رفع الماء على مثال القناطر في مصر حتى تروي
الجزيرة بالراحة ولولا زرع القطن في الجزيرة لما قام الاشكال العظيم التعقيد
بشأن المياه لان مشروعات السودان شتوية وتنتهي في شهر يناير ولكن
القطن في السودان يحتاج الى الماء في شهرى فبراير ومارس اي حين حاجة مصر
الى الماء وقد كان المهندسون المصريون واخصهم محمود باشا فهمي يرون
ان الغلال التي تنمو بأرض السودان تأتي بمحاصلات للسودانيين فوق حاصلات
القطن فلو ان لمراعاة مصلحة السكان دخلا في ذلك لكان الافضل للسودانيين
ان يزرعوا جميع المزروعات ما عدا القطن ولما قام النزاع بين مصر والسودان
على الماء ، وهذا القول يقوله السير مكدونالد في موضوع الري، ولكن المسألة
ليست مسألة مصلحة السكان ولكنها مصلحة معامل لانكشير التي اخذت
اميركا تحبس عنها قطنها فوجهت الحكومة الانكليزية وجهها شطر السودان.
ووجهت عنايتها لاحتكار ثلاثة ملايين فدان في الجزيرة حتى انهم قالوا في
مجلس نواب انكلترا بتحديد سعر القطن السوداني وبنع تصديره الى غير انكلترا
لذلك أخذوا أملاك الجزيرة من الأهالي وانشأوا خزان مكوار لري ٣٠٠
الف فدان ثم باشروا وضع الرسوم لخزان آخر في أعالي النيل الازرق

تخزن سبعة مليارات متر مكعب منها أربعة مليارات دائمة حتى اذا ما كان النيل واطناً استخدمت هذه الكمية من الماء لاري ولا ينقذ مصر من الشرق الا اقامة السدود في بحيرة البرت وانشاء الخزانات على النيل الابيض الخ الخ وقد أظهر الانكيز سرعة وعجلة عجيبتين في انشاء خزان مكوار الذي ينتهي في سنة ١٩٢٥ أي في العام المقبل أما الخزان الكبير على النيل الازرق فانه ينتهي في سنة ١٩٣٠ وقد قدروا مذ الآن تقفته بمليون ونصف مليون جنيه هكذا يفعلون وهكذا تهدد مصر بقله الماء والخصوبة وهم يقولون كما ورد في تقويم « ضبط النيل » ان حاجة مصر الى المياه بعد انجاز هذه الاعمال ستكون كبيرة جداً حتى أنه لا يفي بهذه الحاجة الا تحويل بحيرة البرت الى خزان لمصر ومساحة هذه البحيرة ٥٥٠٠ كيلو متر مربع فاذا ارتفعت حافتها متراً واحداً خزنت خمسة مليارات ونصف مليار متر مكعب فاذا ما أقيم سد على فوهة البحيرة بلغ المخزون ٤٠ مليار متر مكعب تلك أقوالهم ولكنها حتى الآن تقديرية يفندها كثير من المهندسين ولا يسلمون بهذا الحساب وعلى رأس هؤلاء جميعاً السير ويلكوكس ، أما المهندسون المصريون فهم لا يسلمون بأنه يصل الى اسوان من وراء نهر بحيرة البرت ٥٢ مليار متر مكعب كما لا يسلمون بأن الماء الذي يمر بخزان اسوان اذا كان النيل واطناً كنيل ١٩١٣ واحداً وأربعين ملياراً فاذا تركنا هذا الموضوع جانباً لأنه لم يدرس الدرس الكافي حتى الآن بقي أمامنا أمر واحد ثابت لا يجادل به أحد ويعترف به جهاراً علانية أصحاب مشروع ري الجزيرة وهو أن مصر لا تجد الآن وفي الحالة الحاضرة عن النيل الازرق بديلاً

وهذا ما يقضي على الذين يتحملون تبعه شؤون الدولة المصرية تدبر الأمر

ورفع الضرر

ولما ظهرت مشروعات ري الجزيرة الى حيز الوجود وأعلن عنها الانكيز وبين المهندسون المصريون وبعض المهندسين الانكيز ضررها وشدة خطرها

احتجت على ذلك مجالس المديرية واحتج أعضاء الجمعية التشريعية الذين اجتمعوا في ١٩ مارس ١٩٢٠ وطلبوا ايقاف الاعمال الى أن يفصل بالأمر ، وقرروا اعلان استقلال مصر والسودان وهذا ماجاء في قرار الجمعية :

« تحتج الجمعية التشريعية على البدء في مشروعات رى السودان وتطلب وقف هذه المشروعات وقفا تاما حتى يبت في المسألة المصرية ويعرض الامر على الهيئة النيابية التي تمثل البلاد بجميع أجزائها وذلك للأسباب الآتية : (أولا) لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة وكل مشروع يتعلق بهما لا يجوز تنفيذه قبل أن توافق الأمة عليه

(ثانيا) لان هذه المشروعات لم تلاحظ فيها مصلحة السودان منفرداً ولا مصلحة مصر ولا مصلحة الاثنين معا وقد قامت عليها اعتراضات فنية واقتصادية وسياسية وصحية من كثيرين ومنهم رجال من الانجليز ذوو المكانة الذين أثبتوا بأن هذه المشروعات ضارة بالبلاد وأنه لم يقصد بها سوى مصلحة الاجنبي وفائدة أصحاب رؤوس الاموال والشركات من الانجليز » وهذا نص قرار مجلس الوزراء في جلسة ٢٥ مايو ١٩٢١ :

« بما أنه يؤخذ من مذكرة وزير الاشغال العمومية أن اتمام خزان جبل الاولياء والقيام بأعمال الرى المتممة له في مصر يقتضيان اتفاق مبلغ اثني عشر مليوناً من الجنيهات المصرية ؛

وبما أن الحكومة المصرية لا يسعها تلقاء حالتها المالية الحاضرة القيام بمثل هذه النفقة الكبيرة بغير عقد قرض وهو أمر لا يمكن التفكير فيه في الوقت الحاضر ؛

وبما أن حكومة السودان أخذت على طاقها الاتفاق على أعمال خزان مكوار وترعة الجزيرة ، وأنها لاجل تنفيذ هذه الاعمال حصلت على مبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه من قرض سنة ١٩١٩ وقدره ستة ملايين جنيه ؛

وبما انه سواء فيما يتعلق بخزان جبل الاولياء أو فيما يتعلق بخزان مكوار

وترعة الجزيرة لايسع مجلس الوزراء أن يتخذ قراراً نهائياً بشأن هذه الاعمال
الا بعد الوقوف على ماتسفر عنه المفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ؛
فلهذه الأسباب :

١ — قرر المجلس ايقاف الاعمال التي شرع فيها بجبل الاولياء مع اتخاذ ما
يلزم لصيانة ماعمل الى الآن ،

٢ — يرى المجلس ايقاف الاعمال بخزان مكوار (سنار) وبترة الجزيرة
غير أنه اذا رأت حكومة السودان مع ذلك الاستمرار في هذه الاعمال تحت
مسئوليتها فانه يجب أن يكون معلوما :

أولاً — ان الاعمال المذكورة لايجوز أن يكون المقصود منها ري
مساحة تزيد على ٣٠٠٠٠٠٠ فدان طبقاً للعهد الذي قطع بهذا الشأن ،

ثانياً — ان الحكومة المصرية تحتفظ بحريتها في ابداء قرارها بشأن
هذه الاعمال وسيتوقف هذا القرار على نتيجة المفاوضات السالفة الذكر «
ونشر رسمياً كذلك من مجلس الوزراء قرار آخر هذا نصه :

« على أثر قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أرسل
حضرة صاحب المعالي حاكم السودان العام الى حضرة صاحب المعالي وزير
الاشغال العمومية الرسالة البرقية الآتية :

« اننا ننوي مواصلة العمل في خزان سنار الى شهر يوليو وذلك للمحافظة
على ما عمل الآن كما اننا ننوي استئناف العمل في الخريف القادم اذا سمحت
بذلك الظروف «

ويرى مجلس الوزراء أنه بما أن وزارة الاشغال العمومية المصرية هي
المباشرة لاعمال ري الحكومة السودانية من عهد استرجاع السودان فقيامها
بتنفيذ العمل في خزان سنار « مكوار » الى شهر يوليه سنة ١٩٢١ لا يترتب
عليه توجيه أية مسؤولية الى تلك الوزارة كما أنه ليس في القيام بذلك التنفيذ

رجوع أو تعديل في التحفظ الصريح الذي قرره المجلس بقراره الصادر في ٢٥
مايو سنة ١٩٢١ «

وقال وزير الاشغال في جلسة ١٣ ابريل سنة ١٩٢٤ ردأ على سؤال النائب
عبد الرحمن الرافي:

« قد طلبت الوزارة من تفتيش ري السودان تقريراً وافياً عن الدرجة
التي وصل اليها العمل الآن وعند وصوله ينظر في الامر»



مشروع ري الجزيرة

ليس لدى المصالح المصرية ولا في دواوين الدولة مستندات يرجع اليها في مسألة ري الجزيرة وقروض السودان التي بلغت حتى الآن ١٣ مليون جنيه ونصف مليون

كانما اتفق ١٨٩٩ الذي يتمسك به الانكايز وقد اخذ من مصر كرها وقوة بات هو حبراً على ورق أودخل في ذمة التاريخ فلا مندوحة للباحث المصري من الرجوع الى الكتب والمجلات والصحف الانكليزية ليعرف ماهو مشروع التعمير في السودان وما هي شروطه وما هي الاغراض التي يرمون اليها من ورائه

وقد حدث مرة في مجلس نواب انكلترا سنة ١٩٢٠ أن احد النواب سأل وكيل الخارجية ابان البحث بقرض سبعة ملايين جنيه للسودان « هل اطلع المصريون على شروط هذا القرض ؟ » فأجابه يكفي أن يطلعوا على المناقشة التي تجري الآن هنا ليقفوا على الحقيقة . ثم أرسلوا بعد هذا السؤال نسخة من المناقشة الى الحكومة المصرية مطبوعة بالانكليزية

لذلك نرانا مضطرين الى إختيار أخبار التعمير في السودان عن جرائدهم ومناقشات مجلسهم

ففي مجلة « موني ماركت » و« انفستورز كرونكل » (مارس ١٩٢٤) ما حصله :

« شغلت مسألة ايجاد مناطق واسعة لزراعة القطن بال كثير من رجال السياسة وزعماء صناعة المنسوجات في انكلترا أعواماً عديدة . وتتوقف صناعة الغزل في لانكشير على وجود كميات كافية من القطن الرخيص أما القطن الغالي فيعيد التجارة ويمنع تقدم المشروعات ويجعل الأعمال التجارية مقتصرة على سياسة « من اليد الى الفم » . على أن القطن الرخيص يجب أن يتوقف قبل كل

شيء على قلة نفقات الانتاج ، وهذا يعمل ماتراه بعض الدوائر وهو أنه يتعذر الحصول على القطن رخيصاً حيث يستخدم عمال من البيض بصرف النظر عن الجهود التي تبذل الآن للحصول على كميات كبيرة من القطن اذ يقولون ان في البرازيل والمكسيك ما يبعث على الأمل بوقوع تطورات عظيمة في زراعة القطن خلال الأعوام القليلة المقبلة

على أن أوسع خطوة قطعت في الوقت الحاضر في سبيل زيادة محصول القطن زيادة عظيمة هي الخطوة التي قطعها نقابة السودان الزراعية . فقد تألفت هذه النقابة سنة ١٩٠٤ لتقوم بأعمال تجارية عامة تتعلق بالأراضي علاوة على زراعة القطن وأنماؤه ، وفي السنة الماضية تحولت المنطقة الأصلية التي رخص للنقابة بزراعتها في البداية ، الى ملكية النقابة الحرة وهذه المنطقة تبلغ مساحتها عشرة آلاف فدان وموقعها بجوار الزيداب شمالي الخرطوم

وقد عقد اتفاق مدته عشر سنوات تأخذ النقابة بموجبه ٢٥ في المئة من صافي أرباح مشروع الجزيرة العظيم وتستولى حكومة السودان على ٤٥ في المئة منه والباقي للفلاحين الوطنيين الذين يقومون بزراعة الأراضي وهذه الانصبة يجوز تعديلها في نهاية العشر سنوات

عقدت حكومة السودان قروضاً تبلغ نحو عشرة ملايين من الجنيهات بضمان الحكومة البريطانية للاتفاق على بناء السد الكبير وحفر الترعة الكبيرة اللازمة لري أراضي هذا السهل العظيم التي ستزرع قطناً . والمنتظر أن ينتهي العمل في شهر يوليو سنة ١٩٢٥ واذ ذلك يصير من السهل الحصول على الماء اللازم لري الجزء الأكبر على الأقل من الثلاثمائة الف فدان التي يراد زرعها في البداية اذ تبلغ مساحة الأراضي التي يمكن زرعها في هذا السهل نحو ثلاثة ملايين من الأفدنة

وتشتغل النقابة ريثما يتم بناء السد في القيام بالأعمال التمهيدية كانشاء الطلمبات في بضع محطات . وقد جاءت أعمالها هذه بنتائج مالية مرضية ولو

أن مجموع المنطقة التي زرعت في الجزيرة في العام الماضي لم يتجاوز نحو عشرة آلاف فدان

ولما كانت النقابة تملك جميع الأسهم الممتازة (وعددها ٢٥٠ ألف سهم) وتملك ٤٧٥ ألف سهم من الأسهم العادية وعددها مليون سهم فإنها تستولى فعلاً على نصف أرباح شركة القطن في كسلا والمفهوم أن الأعمال جارية الآن بسرعة لإنشاء الخط الحديدي في منطقة كسلا وهو العمل الذي يعد من الأعمال الأساسية اللازمة لترقية زراعة القطن في تلك المنطقة

حصلت النقابة في السنة الماضية (١٩٢٣) على نحو ١٢٣٠٠٠ بالة قطن من زرع ٦٨٦ ١٤ فداناً في مناطق مختلفة . وقد أخذت النقابة تشتهر في الأسواق المالية كشركة تدفع أرباحاً وافرة . ولواقع أن ما دفعته من الأرباح بلغ ٢٥ في المئة في سنتي ١٩١٨ و ١٩١٩ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٠ (وقد زاد رأس مالها اذ ذلك الى ثلاثمائة ألف جنيه) و ١٥ في المئة في سنة ١٩٢١ و ٣٥ في المئة في سنة ١٩٢٢ و ١٧ ½ في المئة في سنة ١٩٢٣ (ورأس مالها ٤٥٠ ألف جنيه كما هو الآن) أما رأس مالها المصرح به فهو ٧٥٠ ألف جنيه

وقد تم انشاء المضخات الجديدة في وادي النو وسيزرع في هذه المنطقة عشرة آلاف فدان اخرى في سنة ١٩٢٣ - ٢٤ فتضاعف بذلك مساحة المنطقة التي تزرع قطناً في الجزيرة بالنسبة الى العام الماضي

وتكلم رئيس النقابة في اجتماعها السنوي الذي عقدته في شهر نوفمبر الماضي عن التقدم المرضي الذي تم فيما يتعلق بالسد ومديرية كسلا وانتهاء محطة وادي النو . ومن المسائل الهامة التي ذكرها توفر العمال الكفاء . ولدى الشركة أموال وأمانات مودعة تقدر بنحو ثمانمائة ألف جنيه ، وستنفق في العامين التاليين أموالاً طائلة من رأس المال ولذا ينتظر صدور أسهم جديدة بشروط سخية كما حدث في العام الماضي ، وهذا يعمل السبب في ارتفاع سعر السهم

الذي قيمته جنيه واحد الى سبعة جنيهات
لا يزال المشروع في عهد الطفولة وقد تمضي أعوام عديدة قبل أن تستطيع
نقابة السودان الزراعية أن تقول أنها لا تستطيع إيجاد اعمال لاستثمار رؤس
الأموال التي ستزداد تبعاً لحاجة الامبراطورية الآن وحاجتها الشديدة في
المستقبل لزراعة القطن داخل دائرتها . فقد بلغ محصول النقابة من القطن في
العام الماضي ١٢٣٠٠ باقة - وما تحتاج اليه مصانع لانكشير من القطن
سنوياً هو ٣٥٠٠٠٠٠٠ باقة

وفي الشهر ذاته بسط مراسل النيمس الكلام عن مشروع ري السودان
بعنوان « مليون فدان لزراعة القطن » فقال :
خطر مشروع ري أراضي الجزيرة بالسودان ببال السروليم جارستن
في سنة ١٨٩٩ . وهذا المشروع يتعلق بمنطقة مساحتها ثلاثمائة ألف فدان
واقعة بين خطي العرض الشمالي ١٤ و ١٥ وتمتد على طول النيل الازرق .
وينتظر بعد اتمام المشروعات الاضافية في المستقبل ان تتسع هذه المنطقة
حتى تبلغ مساحتها مليون فدان يمكن ربيها وزرعها
لم يفت الذين وضعوا مشروع السد ان يحسبوا حساب هذا التوسع في
المشروع فيما بعد بحيث يمكن سد الحاجة متى حان الوقت . فان الخزان الذي
أعد لحجز المياه باقامة هذا السد يمتد في الواقع الى بلدة « سنجبا » أي الى
المسافة ٥٨ ميلا على طول النهر . وسيحجز خلفه نحو ٦٣٦ مليون متر مكعب
من الماء وهذا المقدار سيكون كافياً لري المنطقة الكبرى
وهناك نقطة هامة وهي ان الماء اللازم للمشروع الحالي زائد عما تحتاج
اليه مصر . ومتى حان الوقت لتوسيع نطاق المنطقة الزراعية أنشيء سد آخر
على المنابع العليا للنيل الازرق وبهذه الوسيلة تستخدم أرض الجزيرة المياه
التي كانت تصل الى البحر وتذهب عبثاً (كذا)

اما تفقات المشروع فتسدد من القروض التي عقدت في انكلترا بضمان الحكومة البريطانية في سنى ١٩١٣-١٩١٤ و١٩١٩ و١٩٢٠ ومجموع هذه القروض ١٣٥٠٠٠٠٠٠ جنيهه . ويتضمن المشروع انشاء سد في مكوار وترعة رئيسية طولها ٦٢ ميلاً وعرض الخمسة وثلاثين ميلاً الاولى منها - أي الى النقطة التي يخرج منها الفرع الاول - نحو ٨٧ قدماً ثم حفر ترع صغيرة طولها ٥٣٥ ميلاً وترع اضافية طولها ٣١٢٥ ميلاً ومجار وسط الحقول طولها ٦٢٥ ميلاً

ويبلغ مجموع الاتربة التي حفرت من الترع الصغرى والترع الاضافية والمجارى الاخرى (عدا الترعة الرئيسية) ثمانية اضعاف حجم هرم الجيزة الأكبر تقريباً . وربما يجد القارىء صورة أوضح تبين له مقدار الحفر من الحقيقة الواقعة وهي انه اذا صنع من الاتربة المحفورة طوب فانه يكفى لبناء سور ارتفاعه خمس اقدام وسمكه قدم ، حول الارض عند خط الاستواء . وتتولى شركة بكيروس الاميركية حفر الترع الكبرى وهي تشتغل ليلاً ونهاراً بآلاتها الضخمة لاتمام العمل قبل الميعاد المحدد في عقد الاتفاق

وتتولى نقابة السودان الزراعية انشاء المجرى في المزارع واعداد الأرض وتهيئتها للزراعة . وقد اكتسبت هذه الشركة خبرة واسعة في زراعة القطن في هذه المنطقة . اما اعمال البناء الكبرى فقد عهد بها الى شركة الخواجات بيرسون وولده الذين تعهدوا بأن يسيروا بالاعمال سيراً سريعاً يوصل للحصول على محصول القطن في سنة ١٩٢٥

وتقترح النقابة ان تقسم الثلاثمائة ألف فدان الى عشرين منطقة مساحة كل منها خمسة عشر ألف فدان يدير كل جزء منها مفتش كبير . وستتولى النقابة أيضاً الاشراف على الزراعة وتنشئ مصانع الحلج اللازمة وتدرك ضخامة المشروع الذي تقوم به النقابة الزراعية في السودان من معرفة المنطقة الجديدة لزراعة القطن فانها تعادل سبعة اضعاف مساحة أكبر

منطقة تزرع قطناً في أميركا وتملكها شركة واحدة

أما السد فبناء صلب من الجرانيت (حجر الصوان) المستخرج من
المحاجر المجاورة لتلال سيجادة وهو مؤسس فوق منطقة من الصخر اللامع
بارز في النهر عند هذه البقعة

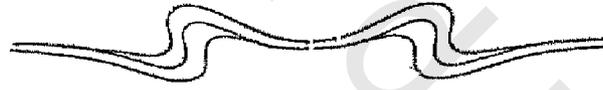
ويقدر أن ماسيستخدم في بناء هذا السد بنحو ١٥٠٨٠٠٠ و٤٠٠٠٠ قدم
مكعب من الحجر ومائة ألف طن من الاسمنت بورتلند. ويبلغ طول السد
ميلين تقريباً ومتوسط ارتفاعه تسعين قدماً. وسيكون به ثمانون عيناً كبيرة
ارتفاع الواحدة منها ٢٧ قدماً وعرضها سبع اقدام، وأربع عشرة بوابة
لضبط مياه الترع ارتفاع الواحدة منها ١٧ قدماً وعرضها عشر اقدام أو
أزيد بقليل، و١١٢ مصرفاً. وسيستخدم نحو ٣٣٠٠ طن من المصنوعات
الحديدية في العيون والآلات الخاصة بها تقدمها شركة رانسومز وراير
الانكليزية في ابسوتش

ويصنع الاسمنت هناك من المواد المتوافرة كثيراً في الاراضي المجاورة.
وقد انشيء معمل من أحدث طراز مجهز بافران (قمان) وطواحين دائمة
العمل تصنع يومياً نحو مئة طن من الاسمنت لا يقل جودة عن الاسمنت
المصنوع في انكلترا

وقد ساعدت جزيرة صغيرة ناشئة عن نتوء صخري في النهر على بناء السد
مساعدة مادية عظيمة، فقد سهلت تحويل مجرى الماء وهو عمل لا مندوحة
عنه لوضع اساس السد في النهر. وقد وضعت الاسس في الجهة الغربية وحول
مجرى الماء نحوها. ثم أقيمت سدود موقوتة من الطين لتصل طرف الجزيرة
الشمالي بطرفها الجنوبي بالضفة الشرقية وبدأ السد الدائم يرتفع في المجرى
الرئيسي. وقد بانء الاجزاء المؤسسة من السد على ارض جافة في حين تم
انشاء الجزء الواقع على الضفة الغربية

ولا ريب في ان اتمام مشروع ري اراضى الجزيرة في السودان لا يكون حجر الزاوية في سياسة انكترا الامبراطورية فقط بل يرجى ان يكون بداية عهد من الرخاء التجارى في بلاد استقر كثير من البريطانيين فيها لاعلاء شأن حضارتها» اهـ

ذلك هو مشروع ري الجزيرة وذلك ما يرمون اليه من وراء انجازه



الجيش المصرى و السودان

مصر هبة النيل والجيش سياج الدولة

مصر هبة النيل كلمة مأثورة عن هيرودوت بل حكمة صادقة توارثتها الامم جيلا عن جيل . ولقد صرفت مصر الحديثة نحو ١٠٣ سنوات وهي تقذف بعشرات الالوف من ابناءها وبلالملايين من مالها الى فيافي السودان الشاسعة لضم ابناءها السودانيين أو المصريين السود الى احضانها فتقرب بينها وبينهم الشقة وتأمين على مأها وحياتها . اذ ان مصر والسودان شقيقان بل صنوان لاينفصلان قد جمعت بينهما رابطة الدين واللغة والنيل والمصالح . والنيل وحده يحوي المملكة الممتدة من شواطئ البحر الابيض شمالا الى ٢٠٠ كيلو متر جنوبي الخرطوم

فقبلي هذا الخط يروي النيل شقة ضيقة من الارض على ضفتيه وتسعة اعشار الاراضي الأخرى ترويه الامطار الغزيرة التي تهطل هناك . وفي شمال هذا الخط حيث لا يهطل المطر فلا نبات ولا حيوان ولا انسان . فالحياة كلها بالنيل أو بقرب النيل . فاذا ركبت طائرة مجتازاً وادي النيل من مصبه الى ينايعة برزت لعينيك أولاً دلتا النيل بحلة سندسية خضراء مترامية الاطراف وأما بعد القاهرة فيبتدي وادي النيل ضيقا بين جبلين فترى في وسط هذا الوادي خطاً أزرق هو النيل وعلى جانبيه خطان أخضران هما ضفتاه يأخذان بالضيق تدريجياً حتى الخرطوم . واذا سرحت النظر على طول هذه المسافة شرقاً وغرباً فانك لا ترى بعد هذا الوادي المبارك الخصب غير رمال قاحلة مقفرة . ان مساحة مصر تعادل نحو مليون كيلو متر مربع أي ضعف مساحة فرنسا تقريباً ولكن تسعة اعشار هذه المساحة صحراء مجدبة . ومساحة مصر الزراعية أو القابلة للزراعة لا تزيد كثيراً على مساحة بلجيكا البالغة نحو ثلاثين الف كيلو متر مربع . ويقدر عدد السكان بالكيلو متر المربع في بلجيكا

بنحو المائتين ويعتبرونها مع بعض مقاطعات المانيا وانجلترا اكثر بلاد العالم ازدهاما بالسكان وهم لايزيدون على السبعة ملايين ونصف مليون . فإذا يقال عن مصر ومساحتها الزراعية لا تزيد عن مساحة بلجيكا وهي تموج بنحو اربعة عشر مليوناً من السكان وسكان الكيلو متر المربع بالمنوفية ٣٦٠ شخصاً . ومتى تحسنت الاحوال الصحية وقلت الوفيات خصوصاً وفيات الاطفال فستضيق البلاد بمن فيها وسيجرف تيار المهاجرة هذه الزيادة الى السودان متتبعاً مجرى النيل لان النيل وحده مصدر الرزق والحياة

ان الفضل الاكبر في فتح السودان سنة ١٨٢٠ تم باسترجاعه سنة ١٨٩٨ عائد الى الفلاح الذي هو عماد الجيش المصري . نعم ان البريطانيين الذين كانوا نحو ثلث القوات المصرية سنة ٩٨ قد اشتركوا بالمدافع وأبلوا بلاء حسنا وانما كانوا بعد الانتهاء من القتال يعودون مهرولين الى بواجرهم بالنيل التي أقلتهم من مصر الى الخرطوم . وهذه حملة ولسلى التي أرسلوها سنة ٨٥ لانقاذ غوردون كان يخفرها في الصحراء الجيش المصري ولولاه ما استطاعت التقدم . ولما وصلت مراكزهم الى شلالات دال منعها التيار عن المرور فحملها الجيش المصري على اكتافه مسافة ثلاثة أميال

أما الذي قطع الالف ومائتي كيلو متر من أسوان الى الخرطوم على قدميه والذي مد الخطوط الحديدية والتلغرافية تحت وابل من الرصاص وتحت نار محرقة والذي ضحى دمه وماله بصحارى السودان فهو الفلاح المصري

لقد كان هم الانكليز من يوم احتلوا هذه البلاد أن يجعلوا مصر مزرعة تقدم القطن الانكشير وأن يجعلوا الجيش قوة بوليس حربي في قبضتهم كهيئة البوليس والخفر لهذه المزرعة . ففي سبيل المزرعة القطنية أهملوا الشؤون الصحية والتعليم وكل ما يرقى مدارك الامة وفي سبيل البوليس أهملوا أمر الجيش فلم يعلموه تعليماً يتفق مع روح العصر فصار جيش مصر الذي فتح الاقطار والامصار على عهد محمد علي و ابراهيم ومن خلفوها أضعف جيوش

العالم لا لأن الاتفاقات الدولية حددت عدده بثمانية عشر الف مقاتل بل لأن الانكليز حولوه بعد الاحتلال الى بوليس بسيط جميع قواده منهم وأكثروا عدد الضباط الانكليز فيه حتى انه لم يبق لمصري مقام واقتصروا في تعليمه على ما يكفي لالة أغراضهم

قال الكولونل بوفور الفرنسي في تقرير رفعه الى حكومته عن جيش ابراهيم باشا « اني واثق كل الثقة بأنه ليس في العالم كله جندي قوي متين كالجندي المصري فهو قوي العضل باسل صبور على المكاره كبير الجلد يتحمل أشد المتاعب ولا يستطيع جندي في العالم أن يفعل ما يقدر الجندي المصري على فعله »

هذا الجندي المصري الباسل كانت أعماله في خدمة المدنية والحضارة أعمالا عظيمة الشأن فهو الذي ألف الامة السودانية أمة واحدة وقد كانوا قرقا وشيعا وسلاطين وملوكا ، وهو الذي علمهم لبس الرداء ، وهو الذي ابطل النخاسة منذ عهد محمد علي وقبل ابرام اتفاق ١٨٧٧ بين مصر وانكلترا ، وهو الذي أنشأ المدارس في السودان ، وهو الذي فتح القارة السوداء فاجتاز السودان الى زنجبار فأدخل في حماية مصر بعد الاوغندا زنجبار بمعااهدة تعرف بمعااهدة سليم ، وهو الذي يقوم الآن على حراسة النيل وعلى حفظ الامن في تلك الاقطار المترامية الاطراف ، وهو الى اليوم يواصل عمله بمجد ونشاط ففي سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ أتم تسكين دارفور (١) وسواها من أطراف البلاد

(١) دارفور أقدم سلطنة عربية في السودان تمتد حدودها من بئر النطرون في الصحراء الى بحر النزال شمالا ومن النيل الابيض الى ترجة برقا وغربا وسكانها نحو مليون ونصف قالوا في تاريخها ان أحد العباسيين حل بدارفور وتزوج من بنت ملكها فرزق ولدا بإيمه الفور وهم نصف سود سنة ١٤٤٥ فنشر الاسلام وبني المساجد ثم حكمت العلات بين مصر ودارفور بطريق الصحراء التي يسمونها طريق الاربعين . وفي سنة ١٧٩٣ ذهب السائح الانكليزي برون من مصر بهذه الطريق الى دارفور . ولما استولى نابوليون على مصر كتب الى السلطان عبد الرحمن ليؤمن طريق التجار . وفي سنة ١٨٣٠ كتب محمد علي الى السلطان محمد الفضل يطلب منه الطاعة فأجاب بأنه مسلم يقيم الفروض ويتصر الدين . ولما خلفه السلطان محمد حسين أحكم صلات المودة مع سعيد باشا واسماعيل باشا . وفي سنة ١٨٧٤ خلفه السلطان ابراهيم وهو

التي فيها من أيدي الاعداء ، وهو الذي قابل في جهة الاوغندا الألمان القادمين من تانجانিকা ولهذا نظر الانكليز في اتفاق ١٨٩٩ اذا اشترطوا أن يكون لهم حق الشركة في ما يفتح من البلاد لهم أن الجندي المصري هو الجندي الوحيد القادر على الفتح وعلى صيانة هذا الفتح وضبط الامن بالسودان ولا يغيب عن ذهن القاريء المصري ان اللورد كرزون قال في مذكرته التي قدمها للوفد الرسمي برئاسة عدلي باشا انه يجب على مصر ان تقدم دائماً القوة العسكرية للخدمة في السودان مقابل ضمانه ماء النيل لمصر ففي شروط الانكليز ذاتهم يظل الجيش حامي النيل وحامي مياه النيل وضابط الامن بالسودان وحارس هذا الملك

وقد تعاقب في صفوف هذا الجيش آلاف من الضباط البريطانيين منذ الاحتلال للآن فما نشروا تأليفاً واحداً قيماً يستحق الذكر او تحسیناً بالجيش تأدى لزيادة قوته المادية والمعنوية. ومن الاسف الزائد ان انحطاط جيشنا صار امره مشهوراً لدى الوطنيين والاجانب. والجيش والسودان واحد لا فرق بينهما حتى جعلوا في اتفاق ١٨٩٩ حكم السودان وقيادة الجيش شيئاً واحداً فللانكليز عليهما السلطة التامة والسيطرة المطلقة من كل قيد فأنجلترا هي المتحكمة هناك حكم السيد بالموالي وبيدها مالية السودان وعدليتها وداخليتها وخارجيتها ومواصلاتها ومدارسها وبوليسها النخ فمنهم الحاكم العام والمديرون والمفتشون

آخر سلاطين دارفور حاربه الزبير رحمة وقتله في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٥ وضم بلاده الى مصر وأرسل الامراء الى مصر فأنزلهم اسماعيل باشا في سوق السلاح ومنهم الأمير حميد ابن السلطان ابراهيم و١٩ من ابناء عمه

ولما قامت الثورة المهديّة ثار الشيخ مادبو في دارفور وعصت حامية داره لما بلغها عن عصيان عرابي وهكذا عمت الثورات تلك البلاد التي خضعت للمهدي الى أن سقطت ام درمان سنة ١٨٩٨ فعاد اليها علي دينار وهو من سلالة الامراء وكان سجين التمايشي فتولى الأمر مقابل جزية يدفعها للحكومة السودان ، ولما نشبت الحرب أرسل اليه الالمان من طرابلس الغرب من يجرضه على الثورة فجردت عليه حكومة السودان حملة قوضت ملكه وجعلت البلاد مديرية كما كانت قبل ثورة المهدي

والحكومات الخ . وليس للمصريين من كل ذلك سوى بعض وظائف
كتابية حقيرة

وهذا احصاء عدد الضباط البريطانيين وعدد الضباط المصريين ورتبهم :

بريطاني	مصري	
١	١	فريق
١٢	٩	لواء
٢٠	٨	اميرالاي
٤١	٢٨	قائمقام
١٥٥	٧٣	بكباشي
٢٢٩	١١٩	

ان الارقام افصح من كل بيان ، والارقام تنبئ بان عدد الضباط
البريطانيين ضعف عدد الوطنيين وهؤلاء الضباط الاجانب جيش من المترجمين
يستولى على عشرات الالوف من الجنيهات من الخزانة المصرية ليرجم لهم .
فما معنى استخدام هؤلاء المترجمين والانجليز يقدمون الامتحانات بالعربية
والناجحون منهم يستولون على المكافآت المالية الباهظة ، فان كانوا قد
أجادوا الامتحان فهم لاشك يعرفون قضاء اشغالهم بالعربية فلاحاجة بهم الى
المترجمين . وان كانوا لا يجيدون بعض اللغة العربية لقضاء حاجتهم فما الداعي
لهذه الامتحانات والمكافآت المالية

ومن المضحكات ماجرى حديثاً وهو أن جماعة تظاهروا بالانسحاب من
الجيش بحجة افساح مجال الترقى للضباط الوطنيين وذلك بالطريقة الآتية :
كان قومندان الجنود العام بالقطر المصري حتى آخر ١٩٢٣ ضابطاً بريطانياً
برتبة لواء ويليه اثنان من الضباط المصريين بصفة أركان حرب فهذا القومندان
عين حديثاً بوظيفة مفتش عام للجيش المصري بالقطر المصري وتحت رئاسته
أركان حرب ضابط مصري وبكباشي بريطاني لتمرن الجنود المصرية

وسلطة المفتش هذا هي كما جاء في أوامر الجيش بنصها الشائق ومعناها الرائق : « مفتش عام الجنود المصرية بالقطر المصري هو المسؤول عن تهذيب (كذا) وتمرين الجيش المصرى بالقطر المصرى الح وهو مسؤول عن اعداد معدات الدفاع عن القطر المصرى بحالة الاضطرابات والحصول على الأخبار الخاصة بها الح »

وقد عين مكانه بوظيفة قومندان الجنود المصرية ضابطان مصريان . أحدهما برتبة لواء والثانى برتبة ميرالاي وعين لهما ثلاثة ضباط بوظيفة أركان حرب فترى مما تقدم أن النتيجة هي أولاً أن وظائف قومندانية الجنود المصرية بالقطر التي كانت محصورة بثلاثة ضباط أى قومنداناً انجليزياً وضابطين مصريين صار يتولاها الآن ثمانية ضباط منهم اثنان بريطانيان وستة مصريون وليس لهؤلاء الضباط المصريين الذين حلوا محل البريطانيين من السلطة سوى الاسم ومن الوظيفة سوى الرتبة والمهية فهم يأتمرون بأمر المفتش العام الذى مازال بالحقيقة قومندان الجنود كما كان سابقاً

وهناك مسألة أخرى تستحق الالتفات وهي مسألة ترقية الضباط فقد باتت بطيئة جداً لا سيما أصحاب الرتب الصغيرة من رتبة بكباشى فما دون ولذلك عدة أسباب نسردها بالايجاز

أولا كثرة الضباط الانجليز بالرتب العليا فصار الوصول اليها صعباً جداً . فلا يصل اليها الا طويل العمر وكبير الحظ . ثانياً صغر الجيش وكثرة الضباط فترى الضباط وقد يمكث نحو ١٢ سنة برتبة الملازم الثاني أو الاول ونحو ١٥ سنة برتبة يوزباشى فيكون قد بلغ السن الثامنة والأربعين وهي السن القانونية التي يحال بها الى المعاش وبمعاش حقير . ولمكافحة هذا الداء أى داء بطء الترقي أدوية ناجعة : أولاً الاستعاضة عن الضباط البريطانيين الذين يخرجون من الجيش بضباط مصريين فيخلو نحو ٢٥٠ رتبة يتبوؤوها الضباط الوطنيون . ثانياً زيادة عدد الجيش أى عدد الصف والعساكر فقط

لأن عدد الضباط الموجودين الآن بالخدمة مع الذين يعادون من المعاش والاستيداع أو يتخرجون من المدرسة الحربية كاف لإنشاء الأورط الجديدة أما السلطة العسكرية فكلها بيد السردار والادجوتانت جنرال وكاتم أسرار الحربية وبيد كل الضباط البريطانيين المتوزعين بالجيش . وليس لأى فرد من الأربعة عشر مليون مصرى أدنى سلطة على الجيش

فلسردار في الجيش وحاكم السودان في السودان والمدير بمديريته والقومندان العسكري في وحدته والمفتش في مركزه — لكل هؤلاء من السلطة ما لم يحلم به ملك إنجلترا وسلاطين آل عثمان أو قياصرة الروس على أريكة عروشهم

وما زال دأبهم منذ وطأت قدمهم هذه البلاد أن يضعفوا هذا الجيش حتى صار اسماً بدون جسم فهو لا يكاد يعد ١٥ ألف عسكري محارب و١٨ ألفاً إذا أضفت إليه الوحدات غير المحاربة ومن هؤلاء نحو ٦ آلاف عسكري مصري فقط لأنهم ما برحوا منذ استرجاع السودان للآن ينقصون عدد الوحدات المصرية البحتة ويزيدون الوحدات السودانية عملاً بدافع التفريق وظناً منهم بأنهم يؤلفون نواة جيش سوداني يكون خير معوان لهم ليستقلوا عن مصر بالسودان في مستقبل الأيام . أجل أنهم ينقصون الوحدات المصرية ويزيدون السودانية بدون استشارة مصر وضد مصلحتها فهم يصنعون ذلك من مال مصر لمحاربة مصر

فقد ألغوا الأورطتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من البيادة المصرية وأنشأوا أورطتي خط الاستواء وبحر الغزال السودانيتين حيث يعملون المساكن النداء بالانجليزية ولم يبقوا من البطاريات الطوبجية المصرية المدينة سوى أربع مصرية وأنشأوا واحدة سودانية . ومن أورط السوارى المصرية لم يبقوا أيضاً سوى أورطة مصرية أي نحو ١٥٠ عسكرياً وأنشأوا بدلاً منها ست أورط سودانية أطلقوا عليها اسم البيادة الراكبة وأركبوها الخيل

السودانية والبنغال الحبشية . وقد أبدلوا الهجاة المصرية بهجاة سودانية وانشأوا فرقتي العرب الشرقية والغربية السودانييتين . وقد زودوا كل هذه الوحدات السودانية بزيادة وسوارى بالمدافع المكسيم بينما انهم حرّموا منها الوحدات المصرية . وبينما الاورطة السودانية تعد ٨٠٠ ضابط صف وعسكري فالأورطة المصرية لا تعد سوى ٦٠٠ فقط وقد انقصوا الضباط المصريين في الوحدات السودانية حيث نزل عددهم الى عشر الضباط البريطانيين والسودانيين وأما في أورطتي بحر الغزال وخط الاستواء فلا أثر للمصري ولا يعرف عساكر هذه الوحدات عن مصر الا نقودها وهؤلآء نظام مخصوص هو أقرب لنظام ميليسا أو عندما منه الى نظام الجيش المصري

وأما الذخيرة فلا يصرف للجيش سوى النزر اليسير والباقي هو محفوظ في مصر والخرطوم تحت حراسة البريطانيين . وقد انشأوا بالخرطوم منذ سنوات عديدة مدرسة سموها كلية غردون لتخريج قضاة ومهندسين ومعلمين ومدرسة حربية لتخريج الضباط . وقد افتتحوا حديثاً مدرسة طب وهذه المدارس مثل كل منشآت البريطانيين في الشرق تكنتفي بالقشور دون اللباب فالسوداني مثل أخيه المصري لا ينقصه الذكاء الفطري فهو قابل للعلوم وإنما طرق تعليمه عقيمة وناقصة فالبريطانيون لا يقصدون تعليمه بل يقصدون ازاحة المصري من السودان واحلال البريطاني محله . خذ مثلاً مدرسة وكلاء المآمر التي انشأوها بالخرطوم فهي تخرج وكلاء مآمر سودانيين تحمل محل المأمورين المصريين شيئاً فشيئاً . وهكذا قل عن المدرسة الحربية وعن المهندسين والقضاة والأطباء فهم يعينون السوداني بوظيفة المصري بماهية ٦ أو ٨ جنيهات شهرياً بدل الثلاثين والخمسين التي كان يستولي عليها المأمور أو المهندس أو الطبيب المصري . والوفر الذي يتجمد يخصص لانشاء وظائف جديدة للبريطانيين

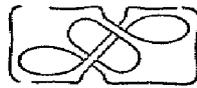
عثر المسيو أوريان في محفوظات الوزارة البريطانية على تلفراف من لورد

كلارندون ناظر خارجية انجلترا الى اللورد «كاولي» سفير بريطانيا في باريس بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٨٥٨ معترضاً على فتح قناة السويس وقد نشر في مجلة مركور دي فرانس وهذا نصه :

« اذا ما تم فتح هذه القناة فانها تفصل مصر عن تركيا ويمكن حينئذ أن تملن استقلالها متى أرادت . فالاسكندرية وسائر السواحل البحرية هي الآن بحالة حصينة وقوية للدفاع ضد كل اعتداء من جانب بريطانيا أو تركيا واذا لم تكف الحماية المصرية فهناك قوة افرنسية يمكن انزالها للميدان لأجل النجدة وان هذه القناة التي ستكون بعرض ٣٠٠ قدم وعمق ٨٠ قدماً اذا أقيمت خطوط الدفاع على جوانبها وقامت السفن الحربية على الحراسة في وسط مياهها فستكون سداً منيعاً ضد كل جيش عثماني يهجم عليها من ناحية سوريا »

ولقد تمت نبوءة اللورد التي تنبأها سنة ١٨٥٨ بما وقع سنة ١٩١٥ حينما هاجمت الجنود التركية القناة ولكن ذلك كان لمصلحة انكثرت التي وضعت نصب عينها احتلال مصر فخالت دون استقلالها لتبتلعها وهذا ما تفعله الآن في السودان وتجد منا من يتساهل معها وينسى أن الأمة باقية خالدة ويكفي أن تعشق حقوقها حتى تنال هذه الحقوق اما عاجلاً واما آجلاً

واذا كان الجيش هو الذي ألف الدولة المصرية وألف وحدة السودان ومصر ومدن السودان وصانه وعمره فان اسم الجيش لاسم مقدس في مصر وعند المصريين وهو الفلاح الذي صرف أكثر من مئة عام وهو يريق ماله ودمه في ارجاء السودان ليبقى السودان لمصر ويبقى مصر للسودان ويبقى الاثنين واحداً لا يقبل تفرقة ولا تجزئة ويظل هو سياج هذه الدولة ويظل اسمه وعمله نجرها الى الابد



في بحر الغزال

زيارات اللورد اللنبي للسودان

في كل عام يزور معتمد انكترا السودان وكانت زيارة اللورد اللنبي السودان في عام ١٩٢٤ غير زيارته له في العام السابق ولكنها لا تقل عنها أهمية ولا يسع المصري الا أن يرقبها ويتدبر نتائجها . ففي العام الماضي كان الغرض من تلك الزيارة جمع الذين أطلقوا عليهم اسم « اعيان السودان واشرافه وأرباب العشائر والقبائل » ليلقوا على مسامعهم بقم بعضهم ما يريدون هم ان يكون رأي السودانيين بانفسهم وبشقيقتهم مصر . وفي هذا العام كان الغرض التوغل في أعالي السودان حتى الحدود التي ضربوها له على ما يهون ويريدون كالحود التي ضربوها لمصر مع السودان . فخال السودان مع منابع النيل الا ان كحال مصر مع النيل ذاته . فاذا نحن أوجسنا خيفة من كل يد تسيطر على النيل في السودان فانه يحق للسودانيين أيضاً ان يوجسوا خيفة من كل يد تسيطر على منابع النيل ، فنحن والسودانيون في ذلك سواء ونحن وهم تحت سيطرة القابضين على منابع النيل لان هذه المنابع التي كانت لنا ولهم معا صارت اليوم لا لنا ولا لهم بل للانكليز يتصرفون بها على هواهم . ان الانكليز يسرون هنا وفي الهند على وتيرة واحدة فهناك يقبضون على عنق البلاد بالبوليس والري وهنا أيضاً يقبضون على عنق مصر والسودان بالبوليس والري

* * *

كل مصري يعرف ان النيل يؤلف من نهري النيل الابيض والنيل الازرق فالنيل الابيض يجري من بحيرة فيكتوريا نيانزا عند خط الاستواء ثم يجري على مسافة ٢٩٠ ميلا فيصب في بحيرة البرت نيانزا الواقعة شمالي الاولى . وكلتا البحيرتين كانت في قبضة مصر على عهد اسماعيل باشا واطاق عليهما اسمان انكليزيان لان اسماعيل باشا استعمل على تلك المنطقة صموئيل باكر

الانكليزي فاوحت اليه حكومته بهذه التسمية لانها كانت ترمي بنظرها الى تلك البلاد والى مصر معا ، فارادت أن يسجل بالتاريخ وان تعرف الامة الانكليزية ان البحيرتين انكليزيتان

* * *

وبعد ان يخرج النيل الابيض من بحيرة البرت نيازا يجري في خط الاستواء وهو الاقليم المصري الذي كان يتولى الحكم فيه أمين باشا حتى سنة ١٨٨٩ ولكنهم سلبوه سلباً وبعد ان يجري على مسافة ٦٧٠ ميلا يلتقي ببحر الغزال وهو نهر كبير ويتغير بعد ذلك الاسم ثم يلتقي بالنيل الازرق عند الخرطوم بعد أن يجري من منبعه ١٥٣٠ ميلا

اما النيل الازرق فيخرج من بحيرة تسانا في بلاد الحبشة ويجري شمالا الى الغرب حتى يدخل سنار وتصب فيه أنهر أخرى ويصل الى الخرطوم بعد جريه ٨٤٦ ميلا . وكلنا يعرف مساعي الانكليز في الحبشة لتكون بحيرة تسانا في قبضتهم كما هي الآن بحيرة فيكتوريا نيازا وكما يطمحون الى بحيرة رودلف ذانك هما النهران اللذان تعيش بهما مصر والسودان معا وتلك سياسة الانكليز في ان تكون في يدهم حياة مصر والسودان بالقبض على منابع النيل واذا كان اللورد اللنبي قد أتم مهمته في العام الماضي مع مشايخ القبائل ، فانا لا ننسى أقوال صحف لندن وردها على صحف مصر « بان هناك غير القبائل التي يدعي المصريون قرابتها ولحمة النسب بها ووحدة اللغة والدين معها قبائل السود وهي اكثر عدداً وأوسع بلاداً ولا تربطها بالمصريين أقل رابطة ؟ » فهل السلطان « رُجومص كيانجو » الذي أهده اللورد اللنبي الميدالية « التي ينعم بها على رؤساء القبائل ووجوه القوم في افريقيا » ومشايخ العشائر « الذي انعم عليهم الحاكم العام بالهدايا » - كما قالت صحف الانكليز - يمثلون السود ؟ فيكون اللورد اللنبي قد أتم الآن مهمته في سنتين : سنة مع رؤساء

العشائر والقبائل العربية المسامة ، وسنة مع رؤساء القبائل والعشائر السوداء غير المسامة ؟

* * *

اما مديرية بحر الغزال فانه يفصلها عن دارفور وكردوفان شمالاً بحر العرب وبحر الغزال ويفصلها عن محافظة فاشودة بحر الجبل وتفصلها الجبال غرباً عن الكونغو الفرنسية وتتصل جنوباً بالكونغو البلجيكية وجميع سكان بحر الغزال من السود وهم يتعاملون بالخرز والحديد نارت هذه المديرية بعد قيام المهدي وكان لبتن بك مديراً لها ومحمود المحلاوي مفتشاً عاماً لمنع تجارة الرقيق فتمكن محمود من اخماد الثورة ومن ارسال المدد الى امين باشا في خط الاستواء وانتهى الامر بان سلم لبتن لعامل المهدي . اما امين باشا فثبت في خط الاستواء وله حديث عجيب يدل على نيات الانكليز منذ ذلك الحين

اخلى الدراويش بحر الغزال سنة ١٨٨٦ وفي ١٤ يوليو سنة ١٨٩٤ عقد الفرنسيون اتفاقاً مع حكومة الكونغو على ان تكون بلاد بحر الغزال في دائرة نفوذهم وانشأوا مواقع عسكرية في ديم الزبير وبحر العرب وارمبيك واياك ومشرع الربك ثم تقدموا الى فاشودة فاحتلوها الى ان اتفقوا مع الانكليز على الخروج منها ومن بحر الغزال في سنة ١٨٩٨ . وفي سنة ١٩٠٠ أرسل السردار قوة احتلت بحر الغزال وجعلت واوعاصمة لتلك البلاد

* * *

اما خط الاستواء فتملكه المصريون سنة ١٨٧٢ وطلب ولي عهد انكلترا من الخديوي اسماعيل ان يكون غوردون حاكماً لخط الاستواء فعينه من سنة ٧٤ الى ٧٦ ثم تولاه امين باشا ولكن الانكليز الذين اكرهوا حكومة مصر على الجلاء عن السودان ابوا ان تظل الجرثومة المصرية في خط الاستواء «فلأولاً الدنيا صياحاً وعويلاً لمصاب « امين باشا » وأخذوا يستصرخون

الانسانية لانقاذه حينما كان امين باشا بكل راحة وسكون وأمان مع الجيش المصرى والعمال والموظفين . على ان الانكليز الذين أوفدوا ستانلي « لانقاذ » امين باشا سنة ٨٩ كانوا حكومة مصر ان تدفع له ١٢ الف جنيهه وان تصحبه بكتاب الى امين باشا ليغادر تلك البلاد لانه رفض مغادرتها بغير أمر الخديوي ولما عاد امين باشا الى زنجبار مع ستانلي أبى فريق من الجيش المصري اخلاء تلك البلاد وظل فضل المولى مع ذلك الفريق في واد لاي . وفي سنة ٩٢ ادخل البلجيك فضل المولى وعساكره في خدمتهم وقتل الدراويش فضل المولى في تلك السنة

* * *

والآن اسمع قصة أمين باشا لتدرك سر السياسة الانكليزية ، أي تلك السياسة التي لا يزالون يعملون لتحقيقها حتى الآن والتي نعد سفر اللورد اللنبي الى واو شطراً منها أو تنمة لها

الف الانكليز شركة سموها الشركة الافريقية على مثال شركة الهند الشرقية التي أوصلتهم الى تلك الهند . وجعلوا غرضها تجارياً كتلك وهي مثلها سياسية كلفت بتمهيد الطريق لتأليف الامبراطورية الافريقية فلما أخذت هذه الشركة بالعمل ايقنت ان بقاء امين باشا حاكماً مصرياً على خط الاستواء يحول دون مرماها فاطلقوا عليه لقب « سجين خط الاستواء » بعد اكرام مصر على اخلاء السودان . وارسلوا اليه ستانلي فلما سلمه أمر الخديوي بالعودة عاد معه الى زنجبار ، وهناك كشف له القنصل الالماني عن وجه الحقيقة فابى المجيء الى مصر وعزم على العودة الى وادلاي مع فريق ممن أتوا معه من هناك . ودخل في المسألة عامل جديد وهو السياسة الالمانية التي طلبت من امين باشا وهو من اصل الالماني ان يكون في عودته تحت ظل علمهم وحملت صحف الالمان على الانكليز واتهمتهم بالخيانة والفساد فرد عليهم الانكليز باشد من ذلك وأظهروا عجز امين باشا عن العودة لان الشركة

الافريقية رفعت العلم الانكليزي على خط الاستواء بعد خروج المصريين واضطرار فضل المولى الى خدمة البلجيكيين . وحدث ستانلي أحد الكتاب الالمان فقال له « اني لما وصلت الى امين باشا خيرته بين ثلاثة امور : اما البقاء في وادلاي تحت السلطة الانجليزية والعلم الانكليزي براتب ١٥٠٠ جنيه في السنة واطانة ١٢ الف جنيه تدفع له حالا - وهو المبلغ الذي أخذه ستانلي من خزانة الحكومة المصرية - واما أن يرحل عن وادلاي الى جهة أخرى لترفع على خط الاستواء العلم الانكليزي . واما ان يرجع معي الى القاهرة ويترك تلك البلاد وشأنها » فرد عليه امين باشا بان ستانلي عرض علي ان اترك منصبى في خدمة الحكومة المصرية فرفضت وعرض علي ان اجمع له جيشاً من السود يتولى هو قيادته ثم نذهب بالجيش لأوغندا فنجعلها مركزاً ثم نرجع الى وادلاي باسم الشركة الافريقية لا باسم الحكومة المصرية فرفضت . فهددني بتجريدى من قوتي وسلاحى وذخيرتي فاضطرت أن أرافقه

أما ستانلي الذى اكسب الانكايز منابع النيل في خط الاستواء فانه رفع الى مقام الاشراف ورسم الخطة التي ينفذها الانكايز اليوم فقال :

« الآن وقد وضعت الشركة الافريقية يدها على خط الاستواء وصارت منابع النيل في قبضتنا بعد ما اكرهنا المصريين على اخلاء السودان وبات باستطاعتنا ان نفتح السودان بعد خط حديدى بين البحر الاحمر والنيل لا يكون طوله اكثر من ٣٠٠ كيلو متر ثم نسير من بربر الى الدرجة الحسين طولاً فنأخذ الابيض وسنار ثم نصعد في النيل الذى يكون قد صار ملكنا الى غاندوكرو وبذلك يكون النهر لنا على مسافة ١٥٠٠ ميل ونصل الى البحيرات التي هي ملكنا والتي ينبع النيل فيصير بذلك السودان ثم مصر مستعمرات انكليزية »

ولا شك بان الالمان كانوا يزاحمون الانكايز بالمناكب في تلك الجهات ولكن انكسارهم بالحرب أوقع مستعمرتهم في قبضة الانكايز فلم يبق لهم

مزاحم هناك ولا عقبية في طريق سكة حديد الكناز . على ان ذلك كله تم لهم على حساب مصر وباموال مصر وعلى ايدي المصريين الذين يخادعونهم عن انفسهم حتى الساعة بكلمة « ضمانة مياه النيل » وهي ضمانة لا قيمة لها كما مر بالقارىء .

الخاتمة

سياسة انكلترا وسياسة مصر

لقد بسطنا شيئاً من سياسة الانكليز في السودان وفي تحكيمهم بالري أو بالاحرى بالنيل الذي قال فيه هيرودت « ان الله خلق العالم كله واما النيل فانه خلق مصر » فما هي سياستنا التي تقابل بها سياستهم بل كيف يجب ان تكون سياستنا التي تنجح مقاصدنا وتجعلنا اولادنا واولاد اخواننا السودانيين احراراً لا يخشون ضراً ولا يخافون مستقبلاً مكفهراً ؟ !

انا اذا ما تساءلنا هذا السؤال خلص الينا الجواب عليه مما يطوف بانفسنا من الميول دون ان نعلمها ودون ان نرجع الاسباب الى مراجعها وأصولها، لان النفس هي التي تملي وما تمليه النفس لا يخطيء ولا يزل

ففي سنة ١٨٨١ فتح البرلمان المصري وعلى كرسيه ٢٠ نائباً عن بلاد السودان فعلى تلك الكراسي والمقاعد امتزجت مصر بالسودان امتزاجاً كلياً تاماً ولم يكن في قاعة المجلس نائب سوداني وآخر مصري بل كان الجميع واحداً . وكان النائب المصري نائباً عن السودان ومصر وكان النائب السوداني نائباً عن مصر والسودان فكان البلدان واحداً ، واذا لم يكن البلدان واحداً ومنافعهما مشتركة متلاحمة مترابطة كأنها منقعة واحدة نجم عن ذلك حتماً تضارب المنافع ، ومتى تضاربت المنافع واختلفت وقع الشقاق ومتى وقع الشقاق تلاه الخصام وهذا ما يرمى اليه الانكليز بفصل السودان عن مصر حتى يظلوا الحكم بينهما وأصحاب السلطة على القطرين معاً ، وهذا ما يجب ان

تفادى عنه كل التفادى حتى نمنع النفور بين الاخوين بتفريق منافعهما وحتى نمنع تسلط الاجنبي عليهما معا بحجة الدفاع عن مصلحة هذا آناً ومصلحة ذلك أوتة أخرى

ومن العيب في السياسة وسياسة بعد النظر والنظر الى الغد . ما يقولونه ويرددونه عن « ضمانه ماء النيل لمصر » فمن هو الضامن ذلك وما قيمة هذه الضمانه والى كم تدوم ألا يعد وجودها ذاته سبباً للخلاف والخصام واذا هي نفذت في عشرة اعوام أو عشرين أو أربعين أو خمسين أو في ما هو فوق ذلك فهل تنفذ الى الابد ونحن الآن نحو ١٤ مليوناً وبعد ربع قرن — وربع قرن بل قرن كامل في حياة الأمم لا يستحق ان يذكر — يربو عدد المصريين على ٢٠ مليوناً ويربو عدد السودانين على ١٢ مليوناً فابن يجد المصريون مرتزقا وهم الآن يزدحمون في أرضهم ازدحماً شديداً حتى ان السكياو مترالمربع في المنوفية يسكنه ٣٦٥ شخصا وهؤلاء السكان المزدحمون في وادي النيل ازدحماً شديداً جداً كانوا يكتبون بالامس القريب بالضروريات القليلة الزهيدة وهم لا تكفيهم الآن الكماليات وغداً يزدادون مدنية وحضارة وعلماً وقد نص دستورهم على التعليم الاجبارى فتزداد حاجتهم وتقل ثروتهم وتضيق أرضهم فالى اين يكون المصير الى الصحراء غرباً أم شرقاً أم الى الصناعات ومصر لا يحتمل ان تكون لها صناعة كبيرة اذا هي جدت في هذا السبيل بل ان كل ما يمكن ان يتوافر لها الصناعات الصغيرة . فمجرى النيل هو هو طريق الرزق بقوة التقاذف الذى لا تشعر به الأمم كأن ينتقل ابن اسوان الى دنقلة وهكذا صعودا وابن قنا الى اسوان ويلحق به في قنا ابن جرجا وهكذا من مصب النيل الى منبعه

فمن جعل حلقاً حاداً فاصلاً بين مصر والسودان فقد جعل مصر والمصريين مسجونين في واد ضيق وجعلهم عبيداً خاضعين لمن بيده منبع النيل بل جعل ما هو أكبر شأناً وأشد خطراً بجعله القطرين منفصلين فيباعده

بين الاخوين مباحدة تدعو الى النفور والشحناء والبغضاء كما نحن نرى الآن من الدعوة التي تنشر ومن الوسائل التي تتخذ . واذا كان الانكيز — كما قلنا قبل — قد نظروا منذ عهد اسماعيل الى مايجنون ثماره الآن فاطلق مستخدمو مصر منهم اسم ملكتهم والامير زوجها وولي عهدها على منابع النيل ليرسخ في التاريخ وليرسخ في اذهان ابنائهم ان تلك المنابع لهم لانها تسمى باسماء ملوكهم وامرائهم . فكم يكون واجباً علينا بل لازماً محتما ان نعمل على الأقل عملهم في ابقاء صلة الاتحاد والاخاء بيننا وبين اخوتنا الذين ابوا على عهد الخديوي سعيد باشا ان تجلى الجنود المصرية عن أرضهم وان يستعيد الخديوي عماله من بلادهم فكانوا بعيدى النظر وكانوا على سياسة الاخاء بل على أحدث سياسة يجب الاخذ بها وهذه السياسة يجب ان تكون سياستنا أي سياسة الوحدة والاتحاد مع اخواننا بالسودان لاسياسة « ضمانة المياه » التي يتغنون بها الآن وهي شديدة الخطر خطيرة النتائج على مصر والسودان معا لانها تتضمن في طياتها شراً كبيراً قوامه « فرق تسد »

ان بين مصر وانكلترا عهداً وميثاقاً ابرم سنة ١٨٩٩ فهذا العهد والميثاق علله أحسن تعليل رئيس لجنة الدستور حسين رشدي باشا مستشهداً باقوال اللورد كرومر الذي وضع ذلك الاتفاق فلم يقل اللورد واضع الاتفاق انه ينازع مصر في ملكية السودان أو بالاحرى في ان السودان ومصر واحد ، بل قال ان الغرض الوحيد من ذلك الاتفاق هو الحيلولة دون تسحب الامتيازات على السودان . فاذا كانت لانكلترا منافع في السودان فان المصريين لا ينكرونها وهم يحترمونها تلك المنافع والمرافق كل الاحترام ، واما الملكية واما فصل السودان عن مصر فصلا يؤدي في المستقبل حتما الى النزاع والخصام فانه لا يسلم به مصرى مهما كان الأمر ، والاتحاد في رأس برنامج كل حزب من الاحزاب المصرية وهو مطبوع على قلب كل مصرى كبيراً كان أو صغيراً

الا الذين كنت بصيرتهم فلا يرون غدهم وهم طائشون ليومهم وهؤلاء
لا يؤخذ بقولهم ولا برأيهم في مصير أمتهم أو مستقبلها

إذا كان الانكاز والمصريون فريقين مختلفي الغاية والغرض في السودان
فإن الفريق الطامع بذلك الملك الشاسع وهو الفريق الانكازي يعمل والقوة
تؤيده لتنفيذ طمعه . اما الفريق الثنائي صاحب الحق وهو الفريق المصري فإنه
يستند الى حقه فقط . وقد قال السياسيون ان الحق قد تخلقه القوة وقد تستميله
اليها . وقال الاجتماعيون مامات حق من ورائه مطالب ومعنى قولهم أن كل
حق لا يطالب به قد يموت

هم يعملون ولا يكون وهم يعتمدون في عملهم على خالق فكرة الاتصال
وتقويتها وانمائها في نفوس السودانيين أنفسهم وبتصوير المصريين لعيون
السودانيين تصويراً ينفرهم منا ويبعدهم عنا
فهلأ رشد نقر منا فهب لزيادة احكام الروابط والاخاء والمحبة والولاء
بين مصر والسودان حتى لا تجرد البذرة الفاسدة مكاناً من انفسهم وقلوبهم ،
وهلأ قام نقر منا يختص بالدعاية السودانية فوق برامج الاحزاب واكثر من
مباحث الصحف والاقلام حيناً بعد حين ؟

لقد حابوا على الامير الكبير عمر طوسون قوله في بعض رسائله « ان لم
نحكم السودان فليحكمنا السودانيون »

وما كان في هذا القول عيب ولا عار اذا كان الغرض منه ان تكون
الامتان امة واحدة ومتى كانتا كذلك لا يسال فيهما من هو الحاكم ومن هو
المحكوم . ألا ان من السودانيين ابطلا في خدمة القضية المصرية وأبطلاً
بواسل في سبيل الاستقلال والفتح المصري لا يعنى اثرهم من تاريخ مصر
الحالدة ، فكيف تنسأهم مصر وكيف تنسى دماءهم التي سفكت كرماً وجوداً في
سبيل مصر واستقلالها وتوسيع سلطتها وتوطيد اركانها

ان بين السودان ومصر من اواصر النسب ووشائج القرى ما لا يقبل
انفصالا ولا فكا

ان بينه وبين مصر افخاذ القبائل وبطون العشائر وروابط اللغة والدين
والتاريخ

ان بينهما روابط المنفعة الادبية والمادية فاذا عملت مصر وعمل المصريون
لاحكام هذه الروابط ، روابط الاخاء والمحبة والقرى ثم المنفعة ، فقد عملت
كل شيء يدفع عنها وعن السودان الغير ويشمر الخير ويحقق الآمال ، في كل
مصر وما ل



الإعانات المالية

من مصر للسودان

- عن الحساب العمومي لسنة ١٩٢٢ المالية -

بيان السلف المعطاة للسودان لاجل الاعمال المتعلقة بنموه

والإعانات الممنوحة سنويا لسدّ عجز إيراداته

السنوات	السلف المعطاة لأجل الاعمال المتعلقة بنمو السودان	الإعانات الممنوحة سنويا لسدّ عجز إيرادات السودان	المصاريف العسكرية الخاصة بالسودان الداخلة في ميزانية وزارة الحربية
١٨٩٩	جنيه مصري -	جنيه مصري ٤٤٤٨٨٧	جنيه مصري -
١٩٠٠	-	٤٥٧٨٩٢	-
١٩٠١	١٢١٣٥٢	٤١٧١٧٩	-
١٩٠٢	١٤٢٨٣٢	٣٨٩٧٢١	-
١٩٠٣	١٢٩١١٠	٣٨٩٧٢١	-
١٩٠٤	٦٢١٨٦٣	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٥	٧٥٠٢١٣	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٦	٦٩٨٦٤٠	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٧	٩٢١٥٩٨	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٨	٦٣٧٧٦٨	٣٧٩٧٦٣	-
١٩٠٩	٦٤٥٢٠٠	٣٣٥٠٠٠	-
١٩١٠	٥١٨٨٦٦	٣٢٥٠٠٠	-
١٩١١	١٣٢٥١٠	٣٦٠٠٠٠	-
١٩١٢	٤٥٧٢٨	٣٣٥٠٠٠	-
١٩١٣	٤٣٨٥٦	-	١٧٩٤٨١
١٩١٤ الثلاثة اشهر الاولى	٤٩٨٩	-	٤٤٨٧٠
١٩١٥ - ١٩١٤	-	-	١٧٩٤٨١
١٩١٦ - ١٩١٥	-	-	١٧٩٤٨١
١٩١٧ - ١٩١٦	-	-	١٧٩٤٨١
١٩١٨ - ١٩١٧	-	-	٤٢٢٧٦٤

« بقية الاعانات المالية »

المصاريف العسكرية	الاعانات السنوية	السلف	السنوات
جنيه مصري ٤٤٥٦٩١	جنيه مصري —	جنيه مصري —	١٩١٨ - ١٩١٩
٣٢٩٤٨١	—	١٧٠٠٠٠ (١)	١٩١٩ - ١٩٢٠
٤٦٤٤٠٣	—	—	١٩٢٠ - ١٩٢١
٤٧٧٩٤٧	—	—	١٩٢١ - ١٩٢٢
٥١٥٧٢٥	—	—	١٩٢٢ - ١٩٢٣
٣٤١٨٨٠٥	٥٣٥٣٢١٥ (٢)	٥٥٨٤٥٢٥	المجموع

* * *

هكذا قالت الحكومة والذي يلاحظ انه في سنة ١٩١٣ ابرم اتفاق بين حكومة مصر والسودان بان تدفع الجمارك المصرية رسوم البضائع التي ترد من مصر للسودان فتغير شكل الحساب ووقفت الاعانة على ما يرى القاريء

(١) سددت حكومة السودان مبلغ ٢٩٥١٩ جنيها مصريا من أصل هذه الاعانة وبذلك خفض المجموع الى ٥٣٢٣٦٩٦ جنيها مصريا

(٢) منحت هذه السلفة لاجراءات مؤقتة اتخذت أثناء الحرب لاكثر المواد الغذائية في مصر والسودان . وقد تمهدت حكومة السودان بدفع قسط سنوي قدره ٢٠٠٠٠٠ جنيه الى الحكومة المصرية لاستهلاك تلك السلفة مع فوائدها بواقع ٥ في المائة ابتداء من فبراير سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ ولاجل التعميل في وقاء المبلغ المطلوب سيزاد مقدار القسط في أية سنة كانت متى رأت حكومة السودان ذلك ملائما والباقي من هذه السلفة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٣ هو ١٠٠٠٦١ جنيها

obeykandl.com

فهرس

	صفحة
مقدمة	٣
٤ - ٦ السودان المصري والسياسة الانكليزية بمصر والسودان منذ ١٧٩٧ الى ١٨٨٥	٦ - ٤
٧ - ١٠ السودان المصري وماذا كان وماذا صار؟ تجارته أمس واليوم اقتسام الملحقات بين الدول القوة المصرية يوم قيام الثورة	١٠ - ٧
١١ كيف دفع السودان للثورة؟	١١
١٢ - ١٤ محمد احمد والثورة عبد القادر باشا واخماد الثورة بسنار استدطاؤه وتعيين علاء الدين باشا حملة هيكس وهلاكها استعفاء وزارة شريف	١٢ - ١٤
١٥ - ١٧ اخلاء السودان والتعليقات لغوردون العلنية والسرية تأييده الثورة وهو في الطريق حملة ولسلي لاتقاذ غوردون وقائع السودان واتفاق الأموال	١٥ - ١٧
١٨ - ١٩ الزبير رحمة : تجارته . اخضاعه دارفور وبحر الغزال وضمهما الى السودان . عفو عن عبد الله التمايشي . مقتل ابنه سليمان . نفيه الى جبل طارق . . الخ	١٨ - ١٩

صفحة

- ٢٠ - ٢٣ بعد اخلاء السودان : تسابق فرنسا وانكلترا الى احتلاله
حملة مارشاق وحملة كتشنر وحملة كافانديش . فاشودة
- ٢٤ - ٢٥ مصر هي النيل
آراء المهندسين المصريين
- ٢٦ - ٣٣ تمدن السودان : من محمد علي الى عباس الثاني (١٨١٤ الى ١٩٠٣)
- ٣٤ - ٣٨ السودان مصري فقط : كيف مهدوا لأخلائه . اتهام عبد القادر
باشا . السودانيون وسميد باشا . المهدوية داء دائم بالسودان .
السودان ظل مصرياً بعد اخلائه . كتاب بطرس باشا حجة انكلترا
على فرنسا
- ٣٩ - ٤٤ السودان وطريق المواصلات الامبراطورية . خطط السودان قبل
اخلائه . اكتشاف البحيرات . امتلاك خط الاستواء . خطط
السودان بعد استعادته
- ٤٥ - ٤٨ اخلاء السودان ليس تركه نهياً مباحاً . مسألة أمين باشا
- ٤٩ - ٥٤ استعادة السودان ١٨٩٩ . نص الاتفاق . قوة الحملة
- ٥٥ - ٦٠ بعد اتفاق مصر وانكلترا واتفاق انكلترا وفرنسا . مطاردة عبدالله
التعايشي . تعمير السودان . نبوءة غلادستون ١٨٧٧
- ٦١ - ٦٣ سياسة الاحرار وسياسة المحافظين
- ٦٤ - ٦٨ اتفاق السودان في نظر رجال السياسة والقانون
- ٦٧ السودان مصري ومن مصر وجزء لا يجزأ عن مصر (بقلم رشدي باشا)
- ٧٥ حالة السودان من الواجهة السياسية (بقلم رشدي باشا)
- ٧٩ - ٨٤ كيف يحكم السودان على عهد الشركة . اللورد كرزون والوفد
السوداني . نظام الحكم . مجلس الحاكم العام . بيان اللورد كرزون
في مجلس اللوردات

- ٨٤ - ٨٩ وثائق رسمية : مذكرة الوفد المصري . في تقرير اللورد ملتر . في مشروع اللورد كرزون . رد الوفد الرسمي المصري . في مشروع الدستور المصري
- ٩٠ مستقبل مصر بالسودان
- ١٠١ مالية مصر من عهد الفراعنة الى اليوم (بقلم سمو الأمير عمر طوسون)
مراقبة النهرين الكبيرين - النيل الأبيض والنيل الأزرق
بيع الماء لمصر يبعاً
- ١٠٨ القبض على نواصي الأمة بالماء والبوليس
مقابلة بين مصر والهند
- ١١٣ مشروعات الري الحديثة . بيان السير مكدونالد
- ١٣٦ مصر بعد ٣٥ سنة
- السودان وزرع القطن
- احتجاجات مصر على مشروعات الجزيرة
- ١٤٤ مشروع ري الجزيرة
- ١٥١ الجيش المصري والسودان . ماضيه وحاضره
- ١٦٠ في بحر الغزال
- زيارات اللورد اللنبي
- ١٦٥ سياسة انكلترا وسياسة مصر بالسودان

